

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم الإنسانيّة

المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن 2003-2013

Internal and external determinants influencing the process of political reform in Jordan 2003-2013

إعداد

عواد محمد كدا أبو شريتح

إشراف

الأستاذ الدكتور: محمد حمد القطاطشة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في العلوم الإنسانيّة

في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة عمان 2017/5/4



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم الإنسانيّة

المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن 2003-2013

إعداد

عواد محمد كدا ابو شريتح

إشراف

الأستاذ الدكتور: محمد حمد القطاطشة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في العلوم الإنسانيّة

في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة عمان 4/ 5/ 2017

قرار لجنة المناقشة

المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن 2013-2003

Internal and external determinants influencing the process of political reform in Jordan 2003-2013

إعداد

عواد محمد كدا أبو شريتح

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ٤/٥/ 2017

أعضاء لجنة المناقشة

إسم الدكتور	الجامعة	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة، رئيساً	الجامعة الأردنية	----------
الدكتور عبد الحليم مناع العدوان، عضواً	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	----------
الدكتور حمزة إسماعيل أبو شريعة، عضواً	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	----------
الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة، عضواً خارجياً	جامعة آل البيت	----------

٢٠١٧/٤/٢٤



The World Islamic Science & Education University (wise)

Faculty of Graduate Studies

Department of Human Sciences

Internal and external determinants influencing the process of political reform in Jordan 2003-2013

Student preparation

Awad m. Abu- shrateh

Supervised by

Prof. Dr. mohamad h. katatsha

"A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Political Science at The World Islamic Science and Education University"

The World Islamic Science and Education University
Amman 4/5/2017

التفويض

أنا الطالب "**عواد محمد كدا أبو شريتح**" أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من أطروحتي (**المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن 2003-2013**)، للجامعات، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: عواد محمد كدا ابو شريتح

التوقيع:

التاريخ:

الإهداء

إلى من قدم لي كل ما يملك لتبقى السعادة والأمل ينير طريقي الى القمة.....

إلى والدي

الى من غمرتني بحبها .... وأحاطتني بدفء حنانها ....
والدتي الحبيبة

شكر وتقدير

أول شكري التوجه به إلى رب العالمين .... الذي هداني للإسلام وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلم، إلى من ساندوني في مسيرتي الدراسية، وحققوا ما رجوته من أمل كما أشكر أساتذتي في جامعة العلوم الإسلامية، وكذلك إداريو الجامعة وأخص بالذكر

الأستاذ الدكتور: محمد حمد القطاطشة

الذي تلطف بالإشراف على هذه الأطروحة وقدم لي المعلومات التي أفادت هذا البحث وأعطاني من وقته وجهده الكثير فله مني جزيل الشكر والعرفان

الباحث

فهرس الموضوعات

فهرس الجداول

الملخص

المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن 2003-2013

تقديم: عواد محمد كدا أبو شريتح
إشراف الأستاذ الدكتور
محمد حمد القطاطشة

هدفت الدراسة إلى تشخيص المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 2003–2013، ودراسة مراحل تطور عملية الإصلاح السياسي في الأردن بكافة جوانبها وابعادها. وانطلقت الدراسة من الفرضية الرئيسية الآتية: وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات الداخلية والخارجية وبين عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 2003–2013 واستخدم الباحث المنهج التاريخي والتحليلي في تحقيق أهدافها.

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية: أسهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في تزايد مطالب الإصلاح السياسي في الأردن، ويظهر ذلك من خلال مستوى تأثر المجتمع الأردني بالأحداث في المنطقة العربية، إضافة إلى توفر مساحة واضحة من خطوات الإصلاح التي تزامنت مع توفر النضج السياسي لدى شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني عززتها توفر وسائل التنشئة السياسية، ونشط الملك عبد الله الثاني بتوجيه الحكومات الأردنية بعدة إصلاحات سياسية في مجال الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان مع بداية الحراك الشعبي الأردني مما نتج عنه إجراء تعديلات دستورية مهمة وإنشاء محكمة دستورية ولجنة مستقلة للانتخابات.

وتوصي الدراسة بإجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية في الأردن لإعادة التوازن والفصل بين السلطات الثلاث، وتوسيع قاعة المشاركة الشعبية من خلال وضع التشريعات اللازمة الخاصة بتعزيز الحياة الحزبية، وإعداد قانون انتخابي أكثر تمثيلاً يحظى بدعم أغلبية القوى السياسية والحزبية والحراكات الشعبية، تمهيداً للوصول إلى حكومات برلمانية حقيقية. والعمل على تعزيز ثقة المجتمع الأردني بالسلطة السياسية ممثلة بالحكومة والمؤسسات العامة من خلال التوازن بين السلطات والتزام الحكومة بالمصالح الوطنية العليا.

Abstract

Internal and external determinants influencing the process of political reform in Jordan 2003-2013

Prepared by the student

Awad m. Abu- shrateh

Supervised by

Prof. Dr. mohamad h. katatsha

The study aims to diagnose all the internal and external limitations influencing the process of political reformation in Jordan during the period 2003-2013, studying the evolution of the political reformation in Jordan in all its aspects and dimensions. The study was initiated from the following main hypothesis: The existence of a correlative relationship between the internal and external variables and the political reformation process in Jordan during the period between 2003-2013, in addition to that the researcher used a historical, analytical method to achieve their goals.

The study came to the following conclusions: A number of internal and external factors contributed to the growing demands for political reformation in Jordan, this appears through how much the Jordanian society was influenced by the events in the Arab region, in addition to the availability of a clear zone of reformation steps which coincided with political maturing for a large part of the Jordanian youth, enhanced by the availability of political upbringing tools. In addition to that, the King Abd Allah II actively worked on a number of political changes in the fields of democracy, freedom of expression and human rights timed with the start of Jordanian popular movements, all of this resulted in making important constitutional changes as well as establishing a constitutional court and an independent election commission.

Finally, the study recommends more political, constitutional and economical reformation in Jordan, to restore the balance and distinction between these three powers, as well as expanding the reins of public participation, by placing the needed specific regulations to enhance the party life. Another recommendation is creating a more representative electoral law, which has the approval and support of the majority of political , party and popular movements forces, as a prelude to achieving real parliamentary Governments. The final recommendation is working to strengthen the Jordanian society confidence in the political power, represented in the government and the public institutions, through the balance between the authorities and the government's commitment to the supreme national interests.

الفصل الأول

الإطار النظري

أولاً: مقدمة:

يعتبر الإصلاح السياسي عملية حيوية ذات استمرارية، تشكل جزء من إعادة المجتمع والحكومة لتقييم تجربتهما السياسية، بالإضافة إلى المستجدات التي تشهدها خلال مسيرة التنمية الوطنية الشاملة، ويكون الهدف منها تفعيل قدرة النظام السياسي على التعاطي مع المتغيرات السياسية والاجتماعية بفاعلية، مما يعزز من شرعيته السياسية ويجعله أكثر قدرة على مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية ليشكل عاملاً إيجابياً في تعزيز حالة الاستقرار السياسي داخل البلد. فبالنسبة للدولة الأردنية، فهي ترتكز على دعائم الحكم الديمقراطي وفقاً لنصوص الدستور فنظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي، كما أن الأمة مصدر السلطات وتمارسها على الوجه المبين في الدستور.

مرت عملية الإصلاح السياسي في الأردن بمراحل متذبذبة، تراوحت بين الإسراع بعملية الإصلاح السياسي والتطوير في بعض الأحيان، وبين الركود والجمود في أحيانٍ أخرى، إلا أن النهج الإصلاحي المتمثل بالرؤية الملكية، شكل الهاجس الأقوى لمحاربة كل المعوقات التي تواجهها عملية الإصلاح السياسي والتغيير في الأردن. وأثرت الأحداث الإقليمية والدولية في عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية سلباً وإيجاباً، حيث انعكست ذلك سلباً على الاستقرار في الأردن وبعض التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أما إيجاباً، فقد أسهمت هذه الأحداث والمتغيرات بدفع الأردن للسعي نحو عملية الإصلاح السياسي في

المجتمع الأردني. ويمكن اعتبار المبادرات الملكية المستمرة والتعديلات الدستورية عام 2011م، والمتمثلة بإنشاء المحكمة الدستورية، والهيئة المستقلة للانتخابات، وقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، واللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة من أهم القضايا التي شكلت المحاور الأساسية لعملية الإصلاح السياسي والتغيير في الأردن منذ عام 2000م .

من هنا تحاول هذه الدراسة الوقوف على المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 2003–2013، فقد شهدت المنطقة العربية في هذه المرحلة تحولات سياسية مهمة بدأًت من الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، ومن ثم طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير أوالجديد ، ومن ثم تراجع في عملية السلام في الشرق الأوسط ، وأخيراً الاحتجاجات العربية التي انطلقت في عام 2011 ولا تزال مستمرة، والتي انعكست بدرجات متفاوتة على مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن .

ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن تواجه تحديات ومطالبات بتعزيز المشاركة السياسية، والإصلاح الشامل السياسي والاقتصادي، ولا تتوقف معوقات الإصلاح على العوامل الداخلية، إنما هناك عوامل خارجية أثرت في عملية الإصلاح السياسي بالشكل الإيجابي أو السلبي. وإن الأردن جزء من البيئة العربية والإقليمية والذي يعيش أوضاع وبيئة مشابهة للدول العربية مما ساهم في سرعة تأثر الدولة الأردنية بما يجري على الساحة العربية والإقليمية.

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى تأثير المحددات الداخلية والخارجية على عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 2003-2013.

ومن هذا التساؤل تتفرع الأسئلة الفرعية التالية :

- ما واقع الإصلاحات السياسية في الأردن قبل وبعد ظاهرة الربيع العربي؟؟
- ما المحددات الداخلية المؤثرة على الإصلاحات السياسية في الأردن؟
- ما المحددات الخارجية المؤثرة على الإصلاحات السياسية في الأردن؟
- ما الرؤية امستقبلية للإصلاحات السياسية في الأردن؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ارتباطية بين المحددات الداخلية (المحلية) وبين عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 2003-2013 .

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ارتباطية بين المحددات الخارجية (الدولية والاقليمية) وبين عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 2003-2013 .

رابعاً: متغيرات الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة تفترض الدراسة أن هناك متغيرين رئيسيين يعالجان الإشكالية المطروحة وهما:

- **المتغير المستقل:**

- **المحددات الداخلية:** وتتمثل بمجموعة المحددات المحلية وهي (القانونية، والسياسية والاقتصادية والثقافة المجتمعية) التي يمكن أن يكون لها تاثير على مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 2003–2013.
- **المحددات الخارجية:** تتمثل بمجموعة المحددات الخارجية والمرتبطة (البيئة الدولية، والبيئة الإقليمية) في منطقة الشرق الأوسط المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

- **المتغير التابع:** عملية الإصلاح السياسي في الأردن وتطورها خلال فترة الدراسة .

وستعالج الدراسة مستوى تأثير المتغير المستقل، والمتمثل في المحددات الداخلية والخارجية على عملية الإصلاح السياسي .

خامساً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة مما يلي :

– **الأهمية العلمية:**

تبرز الأهمية العلمية من هذه الدراسة فيما يمكن أن تضيفه للدراسات السابقة من تحليل منهجي للمحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر على الإصلاح السياسي في الأردن ويؤمل أن تشكل هذه الدراسة مرجعاً علمياً حول هذا الموضوع الذي يحظى باهتمام كبير على المستوى الرسمي والشعبي في الأردن.

- **الأهمية العملية :**

1. قيام صناع القرار في مراجعة عملية سير مؤسسات الدولة على أنها تسير في الإتجاه الصحيح.
2. مساعدة صناع القرار على وضع الخطط التي تسهم في تصحيح الخلل القائم في مؤسسات الدولة.
3. القيام بعملية تقييم بعد مراجعة عملية سير مؤسسات الدولة ووضع ما يلزم من إجراءات لرفع أداء المؤسسات.
4. تشجيع المعارضة على القيام بدورها لما تحتاجه الدولة من إصلاحات.

سادساً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان واقع الإصلاحات السياسية في الأردن قبل وبعد الربيع العربي.
- توضيح المحددات الداخلية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن.
- توضيح للمحددات الخارجية المؤثره على عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 2003-2013.
- إبراز الرؤية المستقبلية للإصلاحات السياسية في الأردن.

سابعاً: منهجية الدراسة:

منهج صنع القرار:

يقصد بعملية صنع القرار التوصل إلى صيغة أو اختيار بديل من بديلين أو أكثر باعتبار أن البديل هو الأكثر قدرة على حل المشكلة أو (المشاكل) القائمة بشكل يحقق لإحدى

الدول الأهداف المطلوبة، لما يتمثل فيه من مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة أو بعبارة أخرى فإن صنع القرار يعني القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البدائل السلوكية تتأثر عملية صنع واتخاذ القرار بوجه عام بالكثير من المتغيرات والعوامل التي قد يكون بعضها عوامل خارجية والبعض الآخر عوامل داخلية – وأنه طبقاً لمدى قوة تأثير كل عامل يكتسب القرار صفة هذه العوامل أو المتغيرات كما هو موضح:

العوامل الخارجية المؤثر على صنع القرار: ويقصد بها كافة المتغايرات المؤثرة الناتجة عن البيئة الخارجية – خارج حدود البيئة المحيطة بصانعي ومتخذي القرار وتشمل كافة المتغيرات العالمية والإقليمية في كافة المجالات، ومدى تأثيرها على صانعي ومتخذي القرارات المختلفة.

العوامل الداخلية المؤثرة على اتخاذ القرار: ويقصد بها البيئة الداخلية المؤثرة على اتخاذ القرار وهي تتمثل في معظم المؤثرات التي يمكن أن تصدر عن البيئة المحيطة بصانعي ومتخذ القرار– وهذه المؤثرات قد تكون مؤثرات ذاتية تتصل بصانع أو متخذ القرار نفسه أو متغيرات بيئية تتصل بالبيئة المحيطة.

المنهج التحليلي:

يُعنى هذا المنهج بتعريف وتقويم الأجزاء التي يتكون منها الكل لأي قضية، وهو وسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة. ومن المعلوم أن المنهج التحليلي يتخذ التحليل صوراً ومستويات مختلفة تبعاً لطبيعة موضوع البحث، ويُعّد تعدد عمليات التحليل شرطاً لتوفير إدراك أعم وأشمل للقضية قيد الدراسة إذْ يعمل على تحليل الموضوع إلى عناصر بسيطة أو تقسيم الشيء إلى مكوناته ووحداته، ممّا يساعد على كشف جوهر الظاهرة أو هيكل الشيء وتحديد

علاقة العناصر أو الأجزاء بعضها ببعض، وكيفية تآلفها فيما بينها داخل الإطار العام للكل، وتحديد وظيفة كل منها وما يمثله من ثقل ومساهمة في الدور العام الذي يقوم به الكل، وفي هذا عونْ للباحث على التمييز بين ما هو أساسي أو ثانوي، بالإضافة إلى الكشف عن المراحل المتعددة التي تمر بها الظاهرة في حركتها وتطورها ومعرفة أسبابها وانعكاساتها الواقعية على السياسة الخاصة بالدولة.

استخدم هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال تحليل تأثير المحددات الداخلية والخارجية على عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال فترة الدراسة، من خلال الوقوف على أهم المراحل تطور عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

ثامناً: تعريف المصطلحات والمفاهيم:

استكمالاً للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لابد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي تقوم عليها هذه الدراسة وهي:

- **الإصلاح السياسي:** يُعّرف بأنه "عملية تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها، خلافاً لمفهوم الثورة، أي تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم، دون المساس بأسس هذا النظام.[1]
- **المحددات الداخلية:** يشير مصطلح المحددات الداخلية في هذه الدراسة الى البيئة الداخلية الأردنية والمرتبطة قي الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تؤثر على عملية الإصلاح السياسي خلال الفترة 2003–2013.

[1] الكيالي، عبد الوهاب، (1974). **الموسوعة السياسية**، بيروت: الدار العربية للدراسات والنشر، ص 55.

- **المحددات الخارجية:** يشير مصطلح المحددات الخارجية في هذه الدراسة الى البيئة الخارجية الاقليمية والدولية (البيئة الدولية، المتغيرات الاقليمية) مشروع الشرق الأوسط الكبير، عملية السلام في الشرق الأوسط، الاحتجاجات العربية (2011–2013) على مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 2003–2013.

تاسعاً: حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية (2003–2013) وهي الفترة الزمنية التي شهدت تطور كبير في البيئة الدولية والداخلية الداعمة لعملية الإصلاح السياسي في الأردن.
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على المملكة الأردنية الهاشمية.

عاشراً: الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. الإطار النظري:

يعتبر مفهوم الإصلاح السياسي عملية متعددة الجوانب تعبّر عمّا تم في الواقع من إدخال تغيرات رئيسية وهامة في النظم السياسية في بلدان العالم الثالث بشكل خاص، وتشمل هذه العملية العديد من المبادئ مثل الإصلاح الدستوري، ومبدأ الشفافية والاعتراف بسيادة القانون، وانتهاء الحزب الواحد والإقرار بنظام التعدد السياسي، ومن أهم السمات البارزة التي تميز الإصلاح السياسي قيام تكوينات المجتمع المحلي بلعب دور هام في عملية الإصلاح ودفع التطور الديمقراطي، إضافة إلى ذلك حدوث ظاهرتي التداول السلمي للسلطة والمشاركة في السلطة، مثل هذه المظاهرة العديدة للإصلاح السياسي تعني حدوث عملية تغيير واسعة النطاق

ومتعددة المستويات.ومن بعض التعريفات التي أوردها الباحثين في مجالات مختلفة والتي تصب في مجملها في حقل الإصلاحيات السياسية وقبل التطرف إلى تعريف الإصلاح السياسي.

فالإصلاح لغة: من فعل أصلح يصلح إصلاحاً، أي إزالة الفساد بين القوم والتوافق بينهم، وهو نقيض الفساد(1)، فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال، يتبين من هذا التعريف أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي وما هو معنوي. فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية، الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن أو التحول عن شيء أي الانصراف عنه.

ويعرف الإصلاح السياسي: بأنه التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج، ويمكن القول أن الإصلاح السياسي هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم و بالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج، وبمعنى آخر فإنه يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً. (2)

والإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتياً من الداخل وليس مفروضاً من الخارج ذو طابع شمولي يحمل في طياته صفة الاستمرارية، وواقعياً ينطلق من واقع الدولة وطبيعة الاختلالات القائمة المراد إصلاحها، ويجب أن ينحى منحى التدرج مرحلة تلو الأخرى وأن لا يكون سريعاً ومفاجئاً، ويركز فيه المضمون والجوهر لا الشكل، ويجب أن يتلازم مع البنى الفكرية القائمة لأن حالة التعديل يرى أنها حالة ذهنية بمعنى أن تكون مستوعبة ومدركة عقلياً من الخاصة والعامة

---

(1)السعدي، محمود (وآخرون) (1979). **القاموس الجديد للطلاب معجم عربي مدرسي النبائي.** تونس ,الشركة التونسية للتوزيع, ص 64.

(2) طعيبة، أحمد (2007). **دور لمؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزئر ، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والادري، ص53-54.

على السواء ناهيك عن أهمية الشفافية والوضوح وألا يكون في طياتها غموض أو قفز نحو المجهول. [1]

وعرفته الموسوعة السياسية أيضاً: بأنه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها، أن الإصلاح السياسي يبقى من المفاهيم المرتبطة بالتحول السياسي بل هو من المفاهيم الأكثر انتشاراً سواء على مستوى الخطاب الرسمي أو على مستوى العمل الفكري والدراسات السياسية. [2]

يعتبر الإصلاح السياسي عملية تغيير تتعرض لها أو تقوم بها النظم السياسية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما أن الإصلاح السياسي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الغايات التي يمكن تلخيصها في ترشيد العملية السياسية، وتحسين الأوضاع لعدد من الفئات الاجتماعية. وتتكاثف في عملية الإصلاح السياسي جميع الجهود والضغوطات الاجتماعية، والإدارة السياسية. والضغوطات الخارجية كلها عوامل يمكنها تحقيق الأفضل من خلال طرح الدليل في إعادة النظر في العلاقة بين المجتمع والدولة وشكل الحكم، وتأثير القوى الحية في الدولة، وبإقرار تعديلات على النصوص الدستورية القانونية. وبنصوص قانونية أخرى تكون أكثر ملائمة، تختلف الأسباب التي تدفع بالحركات الاجتماعية لاستخدام الاحتجاج كأحد الأساليب للمطالبة بحقوقها أو تغيير سياسة ما، باختلاف المجتمعات الغربية

---

(1)عبود، مصطفى (2010). أميمة، مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب العربي الليبرالي الجديد، منتديات السعودية تحت المجهر، على الرابط التالي: **htt//www.sadiinfocus.com**

(2)الكيلاني، عبدالوهاب (1994). **الموسوعة السياسية، الجزء الأول.** بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الرابعة، ص223.

التي لها تقاليد، عريقة في هذا المجال تقل فيها هذه الأسباب، بينما تعد شعوب العالم الثالث الأكثر تراكماً لهذه الأسباب، وأقل حراكاً، فهو لا يرقي إلى المستوى الذي يحقق الإصلاح السياسي الذي ترغب الشعوب الوصول إليه.

يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للإصلاح كما يلي[1]:

أ. **المستوى الأول:** الإصلاح بوصفه إستراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهي الإستراتيجية التي تقابل ما يُعرف بإستراتيجية الثورة، أو الاتجاه الثوري في التغيير.

ب. **المستوى الثاني:** الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية، وهو ما يطلق عليه الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الاقتصادي، وغير ذلك.

جـ. **المستوى الثالث:** الإصلاح الفردي، وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية، وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها.

شهد الأردن احتجاجات شعبية نتيجة الإجراءات التقشفية، حيث أعلنت الحكومة في شهر 1988/11 أن الإنفاق على مشروعات التنمية الجديدة سيجمد في عام 1989 من أجل خفض العجز في ميزانية الدولة والتدهور الحاصل في قيمة الدينار الأردني الذي تعرض لأول هزة في 1988/5/2، ثم تعرض لهزة ثانية بعد شهر واحد فقط من الانخفاض السابق. وأمام التزايد المذهل في أهمية المعلومات، والانفتاح العالمي الذي واكب الثورة المعلوماتية والاتصالات التي جعلت من العالم قرية صغيرة أصبح من الصعب على الحكومات السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي وحرمان مواطنيها من الإطلاع عليها، ومما زاد من حرج الموقف

---

(1) الطويل، رواء زكي (2009). **مبادرات التغيير والإصلاح في الأمن الدولي والمصالح السياسية والاستراتيجية**، بغداد: جامعة الموصل، ص 11.

الرسمي من نشر المعلومات والأخبار كون الأردن بلداً كغيره يتأثر بثورة المعلومات وبتنامي الأفكار الجديدة إضافة إلى تأثره بالظروف الإقليمية والداخلية[1].

2. الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

-**دراسة (الشرعة، 2000)، بعنوان: التجربة الديمقراطية في الأردن،** هدفت الدراسة لبيان التجربة الديمقراطية في **الأردن** من خلال لمحة تاريخية عدَّ فيها الباحث عملية التحول الديمقراطي في الأردن، منذ أن أعلن الملك حسين عام 1989م عن استئناف مسيرة الحياة الديمقراطية، حيث أعيدت الانتخابات النيابية العامة والتي شاركت فيها كافة الأطياف السياسية والفكرية والعقائدية، وإجراء العديد من الإصلاحات السياسية اللازمة لعملية التحول الديمقراطي. وتمثلت هذه الإصلاحات في إلغاء الأحكام العرفية، وإلغاء قانون مقاومة الشيوعية، وإصدار الميثاق الوطني الأردني، وقانون الأحزاب، وقانون المطبوعات والنشر. وانتهى إلى أن التوجهات الحديثة للديمقراطية الأردنية تبشر بالخير، وعدَّ أن مرحلة التحول الديمقراطي رائدة مقارنة مع بعض الدول العربية الأخرى، لكون الأطياف السياسية كافة تشارك في قواعد اللعبة السياسية، حيث إنَّ تركيبة المجالس النيابية الأردنية تمثل القوى والأطياف السياسية جميعها، وذلك جاء نتيجة لأن النظام السياسي ترك الباب مفتوحاً لجميع القوى السياسية للمشاركة في العملية السياسية.

---

(1) الشقيرات، حسين (2012). **الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن**، اللجنة الوطنية، دار الأقحوان للدراسات والأبحاث، ص42.

-دراسة (المقداد، 2004)، بعنوان: أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن أنموذجاً)، هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص العديد من الأسس والمرتكزات النظرية اللازمة لتجسيد مسيرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بصفة عامة، إضافة إلى مناقشة هذه الأسس كمنطلقات ومرجعية يمكن اعتمادها في الأردن -كحالة دراسة- لكونها إحدى الأنظمة السياسية العربية. كما تستعرض الدراسة الآليات التي تساهم في التحول الديمقراطي المنشود، كمسؤولية التنشئة السياسية، وثقافة الثقة والحوار، ودور مؤسسات المجتمع المدني، ودور الإرادة السياسية في تفعيل أدوات العمل الديمقراطي، إضافة إلى دور القواعد القانونية، مثل: الدستور، وقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، وقانون المطبوعات والنشر في الحراك السياسي، بغية الإصلاح والتحديث بإتباع النهج الديمقراطي. وتستند الدراسة على جملة من الفرضيات والتساؤلات المنبثقة عن المشكلة البحثية، توضح بمجملها العلاقات الارتباطية بين الجوانب الرئيسية التي تدفع بالتحول الديمقراطي، مثل: الضغوط الداخلية والخارجية، وأهمية العدالة الاجتماعية القائمة على تكافؤ الفرص، ووسائل التنشئة السياسية؛ لكونها جميعا تترجم فاعلية البناء الديمقراطي. لذا استخدمت الدراسة كلاً من منهج النظم، والمنهج القانوني، تم توظيفها لتوضيح الجوانب سالفة الذكر. وخلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات يتمثل أبرزها، بأنه على الرغم من وجود أسس ومرتكزات نظرية ملموسة، وأخرى ما زالت لازمة لترسيخ مسيرة التحول الديمقراطي المنشودة، إلا أنها تبقى رهينة الإرادة السياسية التي تحكم سلوك صنع القرار من جانب، والحاجة إلى تأطير استمرارية النشاط المجتمعي المطالب بالإصلاح السياسي من جانب آخر.

- دراسة (أوتاوي وميشيل، 2007) بعنوان: الأنظمة الحاكمة و"مأزق الملك" في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي، ناقشت الباحثتان في مؤسسة كارنيغي، مأزق القيادات

الناشئة من ذوي الأفكار الإصلاحية في الدول العربية، فالعولمة وتحسين إمكانية حصول عامة الناس على المعلومات يحفزان المطالبة بالتحديث، لكن التاريخ يظهر أن الإصلاحات التي يتم إدخالها من أعلى الهرم، حتى ولو كانت محدودة، تزيد بدلا من أن تُنقص مطالبة قاعدة الهرم بتنفيذ تغييرات جذرية، كما كانت الحال بالنسبة للثورة الإيرانية. ولمواجهة هذا التهديد، تحاول الأنظمة الحاكمة العربية السيطرة على عملية التغيير عبر إجراء "إصلاحات مُدارة": اعتماد الإصلاح الرسمي المؤسساتي دون نقل السلطة الحقيقية (البحرين ومصر)، أو إجراء تحسينات جوهرية في حقوق المدنيين من دون إصلاح مؤسساتي (المغرب)، أو تحقيق مشاركة محدودة للمعارضة الشرعية (اليمن والجزائر)، "تشير الدلائل حتى الآن إلى أن عملية الإصلاح من أعلى الهرم إلى أسفله لم تولّد سوى القليل من الأثر، أي أنها تخلق، في أفضل الحالات، تغييراً هامشياً في قضايا محددة، ولا تقود إلى إعادة توزيع السلطة التي تستتبعها أي عملية حقيقية لنشر الديمقراطية، ولا تقود حتى إلى التحرر. أمّا بالنسبة للمناصرين المحليين للإصلاح المُدار من أعلى الهرم كما بالنسبة للاعبين الخارجيين الساعين إلى تعزيز التغيير، فيبدو أن الدرس الناتج هو أنه من غير الممكن مطلقاً أن يكون الإصلاح السياسي خالياً من المخاطر: فالإدارة الوثيقة جداً للإصلاح تؤدي إلى استدامة السلطوية، في حين تولّد عمليات الإصلاح غير المُدارة نتائجاً لا يمكن التنبؤ بها".

- **دراسة (مشاقبة، 2010) بعنوان: "الإصلاح السياسي والحكم الرشيد"** ، جاءت هذه الدراسة ضمن فصلين للتأصيل النظري لمفهومي الإصلاح السياسي بكل مضامينه، والحكم الرشيد جوهراً وسمات وآليات، كما سعت هذه الدراسة إلى بيان جوهر الديمقراطية من خلال التقائها مع مفهوم الإصلاح السياسي ومضمون الحكم الرشيد، الذي هو هدف الإصلاح السياسي في الوصول إلى

أفضل شكل حكم، كما عدت الدراسة الديمقراطية والحكم وجهين لمعادلة واحدة، هي معادلة التنمية.

- **دراسة (مركز الدراسة الإستراتيجية للجامعة الأردنية،2011) بعنوان: "استطلاع للرأي العام حول التعديلات الدستورية**"، تطرقت الدراسة بالأساس إلى عرض وتحليل حول مدى الرضى عن التعديلات الدستورية في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2011م، وأهميتها في النهوض بالحياة السياسية في الأردن، ومناقشة تشكيل الحكومات، وتعيين أعضاء مجلس الأعيان، وقانون الانتخاب الأمثل من وجهة نظر المواطنين. وقد توصلت الدراسة إلى الكثير من النتائج، من أهمها: أن أعلى نسبة رضا عن التعديلات الدستورية كانت في محافظات مأدبا والمفرق وجرش، بينما كانت أقل نسبة رضا في الكرك والطفيلة والبلقاء وبالنسبة للخيار الأفضل حول تشكيل مجلس الأعيان، فقد أظهرت النتائج أن (54%) من مستجيبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي يفضلون انتخاب أعضاء مجلس الأعيان مباشرة من قبل المواطنين.

- **دراسة(قمحاوي، 2011) بعنوان: "تحديات الأردن المستقبلية المؤثرة في جهود الإصلاح الديمقراطي في الأردن**"، تقوم الدراسة على البحث والتحليل لثلاثة محاور رئيسية: البعد الداخلي، البعد الإقليمي والدولي، والبعد الاقتصادي والتكنولوجي، بهدف الوصول إلى حقيقة المسببات المعوقة لعملية الإصلاح الديمقراطي، لتعزيز فرص وإمكانات الإصلاح الديمقراطي في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى أن معوقات عملية الإصلاح الديمقراطي في الأردن هي في الأساس، تحديات ومعوقات داخلية، تنبع من داخل المجتمع الأردني وتركيبته الديمغرافية، أما العوامل الخارجية، بما فيها البعدان الإقليمي والدولي، فأثرهما ثانوي مقارنة بالعوامل الداخلية.

– دراسة (المعشر وأوتاوي،2011)، بعنوان: الأنظمة الملكية العربية: فرصة للإصلاح لم تُحقق بعد، على النقيض مما يمكن أن تعكسه الاحتجاجات المتواصلة في أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لاتزال الملكيات والأسر الحاكمة تتمتع بدرجة استثنائية من الشرعية في نظر شعوبها، معظم المواطنين في الملكيات العربية يرغبون في أن تطال التغييرات حكوماتها لا النظام بأكمله، وهذا الأمر يتيح فرصة للحكام كي يسيروا على طريق إصلاح سياسي اشمل من دون أن يخسروا عروشهم، وكي يحظوا بالثناء في الداخل والخارج. لقد اتخذت جميع الملكيات خطوات لتهدئ مواطنيها لكنها إما وفرت منافع مادية في محاولة لاسترضائهم، وإما أدخلت إصلاحات ضيقة النطاق لا تمنحهم إلا صوتاً محدوداً في مجال المشاركة بالعملية السياسية. هذه التدابير السياسية تراوحت بين إجراءات شجاعة ظاهريا لكن محدودة في الواقع في المغرب، إلى أخرى مترددة وغير واثقة في الأردن، وغابت عملياً في البلدان الخليجية. وما عدا القليل من الاستثناءات الجزئية، لا يبدو أن الملكيات العربية تسير ببلدانها باتجاه الحكومات التمثلية التي يطالب بها المحتجون.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تعالج هذه الدراسة موضوع المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 2003–2013، بما يميزها عن الدراسات السابقة من حيث حداثة طرحها لهذا الموضوع في ضوء الأحداث السياسية التي تشهدها الدولة الأردنية منذ عام 2003.

الفصل الثاني

الإصلاح السياسي في الأردن

تمهيد:

واجهت المملكة الأردنية منذ نشأتها العديد من المشاكل والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعاقت الإصلاح السياسي نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة، مما ساهم بشكل مباشر في التأثير على مسيرة الإصلاح السياسي والتنمية السياسية، وقد شكلت التحديات الاقتصادية أبرز هذه التحديات وأكثرها تأثيراً على المجتمع الأردني، وعدم حدوث إجماع على بعض القوانين المؤثرة على العملية السياسية ومنها قانون الانتخاب وقوانين الأحزاب والإعلام، وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري، مما ولد رفضاً شعبياً لإجراءات الحكومة ودورها في العملية السياسية، وشكل ذلك أرضية خصبة لتفاعل الاحتجاجات الأردنية في ظل ثورات الربيع. وتعد الإرادة السياسية من العوامل الأساسية الدافعة نحو الإصلاح السياسي في الأردن، حيث أن الإرادة الجادة عند رأس النظام السياسي هي الضمانة التي تكفل التحول الديمقراطي، ومتابعة مسيرتها للوصول إلى الأهداف المرجوة، وتسعى القيادة الأردنية نحو الاستجابة لضرورة التحديث والتغيير، إذ شهدت عملية الإصلاح السياسي في الأردن تطورات تواكب تطور الدولة الأردنية بعد عام 2010، حيث تم تعديل الدستور الأردني ، وإنشاء المحكمة الدستورية ، والهيئة المستقلة للانتخاب وغيرها من الإصلاحات التي تؤسس لمرحلة سياسية مهمة في الدولة الأردنية.

سيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإصلاحات السياسية في الأردن قبل الربيع العربي

المبحث الثاني: الإصلاحات السياسية في الأردن بعد الربيع العربي

المبحث الأول: الإصلاحات السياسية في الأردن قبل الربيع العربي:

جاءت عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية مرتبطة بتطور النظام السياسي الأردني، حيث مرت عملية الإصلاح السياسي في المراحل التالية:

المطلب الأول: مرحلة تطور عملية الإصلاح السياسي في الأردن:

انطلقت هذه المرحلة منذ إعلان استقلال الأردن بتاريخ 25 أيار 1946 وذلك في عهد الأمير عبد الله الأول الذي نصب ملكاً عليها، حيث أعلن عن البدء بالسير في طريق الإصلاح السياسي من قبل النظام السياسي الجديد، وهي مرحلة الثورة العربية الكبرى والنهضة الأولى، حيث كان الهدف من ذلك إحياء الهوية العربية وبناء الدولة العربية الحديثة على مبادئ الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة. حيث تم عقد المؤتمر الوطني الأردني الأول عام 1928 الذي اتضحت من خلاله ملامح الفكر الإصلاحي الحديث في الأردن، وعلى قواعد هذا الفكر القومي الوحدوي تجسدت وثيقة دستورية ديمقراطية عام 1952[1]، وبالتالي وشكّل الدستور الأردني الصادر بتاريخ 1952/1/8 نقلة نوعية في تطور القواعد الدستورية الناظمة لشؤون الدولة والمجتمع. [2]

ففي ظل ذلك، سعى الملك المؤسس الراحل عبد الله الأول، إلى إنشاء الدولة الوطنية الأردنية، ذات البعد القومي، وتمت في هذه المرحلة الوحدة بين الضفتين، واستمرت حتى نهاية

---

(1) العضايلة، أمين، (2009) تعديلات دستور 1952 وأثرها على تنظيم السلطات في الأردن، **بحث منشور على الموقع الالكتروني** (الدليل الالكتروني للقانون العربي).

(2) فريحات، عبد الغفار محمد، (2012)، الدستور الأردني والحقوق الشخصية، **ورقة عمل قدمت لمؤتمر الدستور الأردني في ستين عاماً**، الجامعة الأردنية، 17-6/18، ص 1.

حكم الملك الراحل طلال وبداية حكم الملك الراحل الحسين بن طلال وتوليه عرش الأردن، وخلال هذه الفترة، شهدت المملكة الأردنية الهاشمية العديد من التطورات الإصلاحية ومنها[1]:

أ. صدور الدستور الأردني لعام 1952، والذي حدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها، حيث أشار هذا الدستور إلى أن شكل النظام السياسي الأردني هو (نيابي ملكي وراثي) يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة، وإن كان يتضمن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية [2].

ب. صدور القانون الانتخابي المؤقت رقم (32) لسنة 1958[3]، وقانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب رقم (24) لسنة 1960[4]، وألغي بمقتضى هذا القانون العمل بقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 1947 وجميع تعديلاته وكذلك القانون الإضافي رقم (55) لسنة 1949 والأنظمة الصادرة بموجبه.

ج. صدور القانون رقم (17) لسنة 1978 في تاريخ 1978/4/16، والذي تم بموجبه إنشاء المجلس الوطني الاستشاري، والذي كانت مهمته إسداء المشورة، ومناقشة السياسة العامة، والنظر في جميع التشريعات، والقوانين التي تسنها الحكومة، ومناقشة السياسة العامة للدولة في إطار من التعاون مع الحكومة[5].

---

(1)الخلايلة، هشام، (2012)، **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999–2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص36.

(2)المشاقبة، أمين والعيسى، شملان (محررون)، (2004)، **أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة عن الإصلاحات السياسية في العالم العربي**، الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت، ص ص 138–182.

(3)**القانون الانتخابي المؤقت** 32 لعام 1958.

(4)**القانون الانتخابي المؤقت** 24 لعام 1960.

(5) القانون رقم (17) لسنة 1978 الصادر في 1978/4/16.

المطلب الثاني: مرحلة تطور عملية الإصلاح السياسي حديثاً:

شهدت هذه المرحلة العديد من التطورات التي تمثلت بالاتي:

أ. إصدار قرار استئناف الحياة الديمقراطية في الأردن، حيث مثلت انتخابات 1989 تجربة ديمقراطية إيجابية وبداية لمرحلة جديدة في الحياة السياسية الأردنية، وذلك من خلال الانتخابات النيابية للأعوام 1989، 1993، 1997[1].

ب. إقرار الميثاق الوطني في مؤتمر وطني عام عُقد برئاسة الملك الراحل الحسين بن طلال في عام 1991، لكي يمثل مصالحة وطنية بين الشعب وقواه السياسية وبين الحكم ونظامه، على أساس ترسيخ مبادئ الديمقراطية.

بدأت هذه المرحلة منذ تولي الملك عبد الله الثاني ابن الحسين الحكم في البلاد عام 1999 بعد أن أقسم اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في ذلك اليوم، وقد شهدت هذه المرحلة عدداً من الإجراءات التي تصب في جانب الإصلاح السياسي في الأردن ومنها:

أ. صدور قانون الانتخاب المؤقت رقم (34) لسنة 2001، حيث جرت بموجبه انتخابات مجلس النواب الرابع عشر وتم إقرار هذا القانون في ظل غياب مجلس الأمة، وقد جرى تخفيض سن الناخب إلى ثمانية عشر عاماً.

ب. صدور القانون المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني في عام 2003، وهو عبارة عن تعديل للقانون رقم (34) الصادر عام 2001 [2]، وكان من أبرز التعديلات التي تضمنها هذا القانون، هو تعديل المادة (45) من قانون عام 2001[3]، حيث تم إضافة فقرات جديدة للمادة (45) تتعلق بمشاركة المرأة الأردنية في عملية التنمية السياسية.

---

(1) محافظة، محمد عبد الكريم (2010). **التربية الوطنية**. ط2، عمان: المكتبة الوطنية، ص96.

(2) قانون رقم (34) الصادر عام 2001م.

(3)المادة (45) من قانون عام 2001م.

ج. صدور قانون الأحزاب السياسية لعام 2007 الذي يمكن اعتباره قانوناً معدلاً لقانون الأحزاب السياسية لعام 1992، حيث تم تعديل وإضافة بعض المواد والفقرات على قانون الأحزاب السابق.[1]

د. إجراء انتخابات عام 2007، وفقاً لقانون الانتخاب رقم (34) لسنة 2001، حيث بلغ عدد المواطنين الذين يحق لهم الاقتراع (2.4) مليون ناخب شكلت النساء (52%) منهم، وبلغ عدد المرشحين (885) مرشحاً منهم (199) امرأة، وامتنعت أحزاب المعارضة عن المشاركة في الانتخابات، باستثناء حزب "جبهة العمل الإسلامي" والتيار الديمقراطي[2].

هـ. إجراء انتخابات عام 2010، حيث جرت هذه الانتخابات في 2010/11/9، وقد أفرزت مجلساً نيابياً لا يختلف كثيراً عن المجالس السابقة منذ عام 1993، وهو المجلس المكون من (120) نائباً، تم انتخابهم وفق قانون الانتخابات القائم على أساس (الصوت الواحد)، وتميزت هذه الانتخابات بأن الحكومة قامت بإجراء حوار مع الحركة الإسلامية التي أعلنت مقاطعتها للانتخابات، والذي ظل متواصلاً لإقناعها بالمشاركة، ويتضح أن الحكومة أياً كان موقفها من الحركة الإسلامية، تدرك أن وجودهم في المجلس يعطي تنوعاً للحوار والرقابة.

و. المشاركة في المجالس المحلية (البلدية): تُعدُّ ممارسة المواطنين لحقهم في اختيار المجالس المحلية من أهم الأُطر لمشاركتهم في صياغة السياسات العامة للدولة والتأثير عليها، وبالرجوع إلى الأسس والإجراءات التي نُظمت عليها الانتخابات البلدية في الأردن، وتتشابه إلى حد كبير مع الطريقة التي تتم بها الانتخابات النيابية، كون قانون الانتخاب الذي تستند عليه العملية الانتخابية موحداً منذ صدور قانون "الصوت الواحد" الصادر عام 1993 الذي قلص من المشاركة الحزبية في الانتخاب والترشح، في ظل وجود تراجع في مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات نتيجة لأوضاعها المالية، وقد طرأ على قانون البلديات العديد من

---

(1) قانون الانتخاب الأردني لعام 2007م.

(2) تقرير رصد تسجيل المرشحين للانتخابات النيابية للعام 2007م.

التعديلات منذ عام 1995 في ما يتعلق بالمشاركة الانتخابية، حيث صدر القانون المعدل على قانون عام 1982 الذي كان قد أتاح للمرأة المشاركة في عملية الانتخاب في المجالس البلدية، حيث تم حفظ حقهم في المشاركة في عضوية المجالس بتعيين (99) سيدة في المجالس البلدية، عام 1995 وفي مجلسي عام 1999، وعام 2003، وبتخصيص ما نسبته 20% من المقاعد على قانون البلديات عام 2007، كما طرأ تغيير في هيكل البلديات بقانون معدل عام 2001، وذلك بدمج البلديات ليصبح عددها (94) بلدية مما كان مجموعه (328) بلدية، وكان هناك تذبذب واضح بنسبة المشاركة الشعبية في عملية الاقتراع فضمن نتائج انتخابات عام 1999 كانت نسبة المشاركة 64.7%، بينما في عام 2003 تراجعت لتصبح 54.3%، إلا أنها في عام 2007 وصلت إلى 62% حسب النتائج المعلنة من الحكومة علماً أن تقديرات المراقبين كانت بنسبة لم تتجاوز 40%.[1]

ز. صدور قوانين المطبوعات والنشر: قامت الحكومات المتعاقبة بإصدار قوانين أثرت على القانون الصادر عن المجلس التشريعي والمتعلق بالمطبوعات والنشر عام 1993 على النحو التالي:[2]

1. صدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم 27 عام 1997.
2. صدور قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم 71 لسنة 2002.
3. صدور قانون ضمان الحصول على المعلومة رقم 47 لسنة 2007.
4. إصدار مدونة قواعد السلوك التي تحدد العلاقة بين الحكومة مع وسائل الإعلام عام 2010 وهي بمثابة قرار حكومي.

---

(1) Municipal Elections In Jordan (2007). J**ordan Center For Social Research**, Amman, Jordan, 2007, p7.

(2) شقير، يحيى (2006). **وضع الإعلام في الأردن**، عمان: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.

المبحث الثاني: الإصلاحات السياسية في الأردن بعد الربيع العربي:

بدأ الحراك الشعبي الأردني منذ بداية العام 2011 مطالباً بعدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفساد المالي والإداري، ثم تطورت الشعارات لتطالب بالإصلاحات الدستورية والعودة لدستور عام 1952، لتعزيز دور مجلس النواب من خلال تعزيز الفصل بين السلطات، للحيلولة دون توغل السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى التشريعية والقضائية. وارتفعت حدة الشعارات التي تطالب بإصلاح النظام السياسي في الأردن وتطبيق الملكية الدستورية على أساس أن نظام الحكم في الأردن وفقاً لدستور 1952 الذي ينص على أنه نيابي ملكي وراثي، وكان هناك في البداية استجابة بطيئة من قبل الحكومات الأردنية المتعاقبة للمطالب الشعبية مما دفع الملك إلى المبادرة لقيادة عملية الإصلاح الشامل في الأردن، حيث عهد إلى الحكومة بتاريخ 2011/3/14 تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة طاهر المصري رئيس مجلس الأعيان[(1)]، وكذلك تشكيل لجنة ملكية لمراجعة الدستور برئاسة أحمد اللوزي بتاريخ 2011/4/26[(2)] لإجراء مراجعة شاملة للنصوص الدستورية الواردة في دستور 1952 للنهوض بالحياة السياسية في سياق دستوري، والارتقاء بالعمل السياسي المؤسسي وتعزيز مسيرة الأردن الديمقراطية وصولاً إلى تحقيق الإصلاح الشامل في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية[(3)]. وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية في الأردن بعد عام 2011

المطلب الثاني: أبرز المكتسبات في البعد السياسي والديمقراطي لعملية الإصلاح السياسي بعد عام 2011.

---

(1) تقرير لجنة الحوار الوطني، 2011.

(2) تقرير لجنة التعديلات الدستورية، 2011.

(3) نصراوين، ليث (2011). سلسلة مقالات في صحيفة العرب اليوم الأردنية 18-20-8/29.

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية في الأردن بعد عام 2011

تأثرت الدولة الأردنية منذ عام 2011 بتداعيات ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، واستطاعت خلالها الجماهير العربية كسر حاجزي الخوف والصمت وتحقيق مطالبها بالحرية والعدالة، وقد كان تعامل القيادة الأردنية بمبادرة الملك عبد الله الثاني التي أعلنها في نيسان 2011 بتشكيل لجنة ملكية تكلف بمراجعة نصوص الدستور الأردني تجسيداً للتوجهات الملكية وإيمانها بأن روح التجديد والتقدم هي التي تحكم المجتمع من أجل وضع رؤى حكيمة لمستقبل الأردن المنشود في القوة والتقدم والازدهار، وقد صادق الملك عبد الله الثاني على التعديلات الدستورية لعام 2011 بعد إقرارها من مجلس الأعيان والنواب[1].

وفي ظل ذلك، نصت المادة (1/58) من الدستور الأردني[2] بعد التعديل على أن " تنشأ بالقانون محكمة دستورية يكون مقرها في العاصمة وتعتبر هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها"، ونصت المادة (1/59) من الدستور(3) بعد التعديل على أن " تختص المحكمة الدستورية بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة"، كما تشير الفقرة (2) من نفس المادة إلى أن "للمحكمة الدستورية حق تفسير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك"، كما تنص الفقرة (2) من المادة (60) من الدستور بعد التعديل على أن " في الدعوة المنظورة أمام المحاكم يجوز لأي من أطراف الدعوى إثارة الدفع بعدم الدستورية وعلى المحكمة إن وجدت أن الدفع جدي". وقد أُنيطت مهمة إجراء الانتخابات بموجب الدستور، بالهيئة المستقلة للانتخابات، وقد صدرت

---

(1) المشاقبة، أمين (2012). **النظام السياسي الأردني.** الطبعة الثانية، عمان، مطابع الدستور التجارية، ص ص 105-109.

(2) الدستور الأردني2011م، المادة 58.

(3)الدستور الأردني 2011م، المادة 59.

الإرادة الملكية بالموافقة على قانون الهيئة في 9 نيسان2012، وبالتالي فهي الجهة الوحيدة المكلفة بمتابعة "الملف" الانتخابي ابتداء من إعداد السجلات للناخبين وتسجيلهم إلى إدارة "الاقتراع" ووضع التعليمات الضرورية لسلامة الإجراءات وانتهاءً بمراقبة الانتخابات ورصد صيرورتها واستقبال الطعون والاعتراضات عليها(1).

صدرت الإرادة الملكية بتاريخ 8 كانون الأول 2012 قرار بتشكيل منظومة النزاهة والتي تعني بمراجعة التشريعات ودراسة واقع جمع الجهات الرقابية، وتشخيص المشاكل التي تواجهها، والوقوف على مواطن الخلل والضعف، واقتراح التوصيات التي من شأنها تقوية وتقويم سير عمل هذه الجهات في مكافحة الفساد وتعزيز التعاون فيما بينها وصولاً إلى أفضل معايير العمل المؤسسي المتوازن، وربما يكفل ترسيخ مناخ العدالة والمساءلة وحسب الأداء تحقيقاً للصالح العام.(2).

شكلت هذه اللجنة بموجب إرادة ملكية بتاريخ 8 كانون الأول 2012 وتتكون من (11) عضواً وترأسها رئيس الحكومة السابق عبد الله النسور ومن أهم واجباتها(3):

أ. ضمان إدارة المال العام وموارد الدولة ووضع الضوابط التي تمنع أي هدر فيها.

ب. تعزيز إجراءات الشفافية والمساءلة في القطاع العام فيما يتعلق بالموازنات والعطاءات واللوازم الحكومية، بالإضافة إلى وجود إطار للتعيينات في الوظائف العليا ومعايير تقديم الخدمات وآلية معالجة الشكاوى والمظالم.

---

(1) الرواشدة، حسين (2012). الهيئة المستقلة، **دفاعا عن «أمل» بانتخابات نظيفة**، 1 أيلول 2012، نقلاً عن: http://www.rawafednews.com.

(2) رسالة جلالة الملك عبد الله الثاني إلى رئيس الوزراء عبد الله النسور، 8 كانون الأول 2012.

(3) تشكيل لجنة ملكية لتعزيز منظومة النزاهة برئاسة النسور، 2012/12/08، نقلاً عن: http://www.alghad.com، ص 4.

ج. تمكين أجهزة الرقابة وتعزيز قدراتها المؤسسية لردع ومكافحة الفساد وفق اختصاصاتها.

د. تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة داخل القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني ترسيخاً لثقافة الشفافية والمساءلة والحرص على الصالح العام.

شهدت المملكة تحولات ومنعطفات سياسية مهمة تمثلت بإقرار حزمة من التعديلات الدستورية عام 2011، شملت 42 تعديلاً على نصوص الدستور الأردني. ومن أهمها: إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب، والمحكمة الدستورية. وتعديل مواد تتعلق بتمكين الحريات وحمايتها، وتقليص اختصاص محكمة أمن الدولة، إضافة إلى توفير ضمانات دستورية لحل مجلس النواب تتمثل باستقالة الحكومة التي تنسب بحل المجلس خلال أسبوع من تاريخ الحل، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات[1] .

أولاً: الإصلاح السياسي وقوانين الأحزاب في الأردن:

عرّف قانون الأحزاب رقم (16) لعام 2012، الحزب السياسي بأنه " كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة العامة، وتحقيق أهداف تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة". وتنص في مادته الرابعة على الحق في تأليف الأحزاب والانتساب الطوعي إليها، وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون، وكذلك للحزب الحق في المشاركة بالانتخابات في مختلف المواقع والمستويات، ونصت المادة الخامسة على أن تؤسس الحزب على أساس المواطنة والمساواة بين

---

(1)الحموري، محمد (2012). **ورقة عمل حول التعديلات الدستورية في الأردن**، الجامعة الأردنية، عمان، أوراق عمل مؤتمر الدستور الأردني في ستين عاماً.

الأردنيين والالتزام بالديمقراطية واحترام التعددية السياسية، على أنه لا يجوز تأسيس الحزب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل. ونصت المادة السادسة منه على عدد المؤسسين بالقول: "يجب أن لا يقل عدد الأعضاء المؤسسي لأي حزب عن (500) شخص من سبع محافظات وأن لا تقل نسبة النساء بينهم عن 10% ونسبة المؤسسي من كل محافظة عن 5% ضمن شروط للمؤسسي من أهمها[1]:

1. أن يكون أردنياً منذ عشر سنوات على الأقل.
2. أن يكون قد أكمل الواحدة والعشرين من عمره.
3. أو لا يكون محكوماً بحكم قطعي من محكمة مختصة بجناية واضحة مخلة بالشرف أو الأخلاق العامة (عدا الجرائم ذا الصفة السياسية) ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
4. أن يكون متمتعاً بالأهلية الأدبية والقانونية ومقيماً في المملكة.
5. أن لا يدعي بجنسية دولة أخرى أو حماية أجنبية.
6. أن يكون عضواً في أي حزب أو تنظيم سياسي آخر أردني أو غير أردني.
7. أن لا يكون من المنتسبين للقوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية أو الدفاع المدني.
8. أن لا يكون قاضياً.

ويتعين على الحزب السياسي التقيد والالتزام بالمبادئ والقواعد التالية[2]:

1. الالتزام بأحكام الدستور واحترام سيادة القانون.
2. الالتزام بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم.

---

(1) تشكيل لجنة ملكية لتعزيز منظومة النزاهة برئاسة النسور، مرجع سابق.

(2)الحموري، محمد، مرجع سابق.

3. الالتزام بالمحافظة على استقلال الوطن وأمنه وصون وحدته الوطنية. ونبذ العنف بجميع أشكاله وعدم التمييز بين المواطنين.
4. الالتزام بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسئولية أو المشاركة فيها.
5. الالتزام بعدم الارتباط المالي أو التنظيمي مع أي جهة غير أردنية.
6. الامتناع عن التنظيم أو الاستقطاب في صفوف القوات المسلحة والأجهزة الأمنية أو إقامة تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية.
7. الامتناع عن التدخل بشؤون الدول الأخرى، وعن الإساءة لعلاقات المملكة السياسية بغيرها من الدول.
8. المحافظة على حياد المؤسسات العامة تجاه الكافة في أداء مهامها.

يرى الباحث أن الربيع العربي لم يكن، وفق تصريحات الملك عبد الله الثاني، مزعجاً له على الإطلاق, بل وصفه بأنه فرصة تاريخية للإصلاح وتطوير الحكم ومفهوم الملكية, وكرر ذلك في عدة مرات ومن بينها الورقة النقاشية الخامسة إذ دعا إلى استثماره, وقد وصفه الربيع الأردني واسماه حينا آخر ربيعنا الأردني, فدعا عبر الأوراق النقاشية الخمسة التي قدمها الملك عبد الله الثاني ابن الحسين إلى تطوير المفاهيم العامة لنهج الحكم والتأسيس للملكية الدستورية الهاشمية والدفع للوصول إلى الهدف, وهو حكومة برلمانية يشكلها ائتلاف الأغلبية وتراقبه الأقلية لتحقيق توازناً بالحكم ينعكس لصالح الوطن. وقدم الملك أيضاً مبادرات ملكية، لعل أهمها الحوار الوطني, ولجنة نزاهة, وعدد من المبادرات الأخرى كالتمكين الديمقراطي, والمبادرات الإعلامية.

ثانياً: المبادرات الملكية:

قدم الملك عبد الله الثاني ستة أوراق نقاشية دعا فيها إلى نهج الديمقراطية الحقيقية والدعوة إلى الإصلاح، كما قال: الإصلاح الذي رجعه عنه, وتدرج فيها من الحث على المشاركة بالانتخابات التي تقضي إلى تشكيل نهج الحكومات البرلمانية وللتأكيد على مفهوم الملكية الدستورية والمواطنة الفاعلة, وقد جاء هذا الحوار عبر خمس أوراق نشرها بين عامي 2012 و2014 نناقشها فيما يلي[1] :-

أولاً: الأوراق النقاشية الملكية:

فيما يلي مناقشة الأوراق النقاشية الملكية التي طرحها الملك عبد الله الثاني ابن الحسين:

الورقة النقاشية الأولى

لقد أكدت الورقة الأولى التي جاءت بتاريخ 29 كانون أول 2012 على المضامين الآتية[2]:

أولاً: الانتخابات

لقد دعا الناخبون إلى اختيار النائب الذي يستطيع أن يشرع للأردنيين وأن ينوب عن الشعب في إدارة الدولة، حيث أكد الملك عبد الله الثاني "أن على النائب مسؤوليته في اتخاذ القرارات التي تمس الأردن وجميع الأردنيين، وأن يتم التصويت بناء على مواقف المرشحين من الأولويات الأساسية التي يطرحها المواطنون , وليس على أساس العلاقات الشخصية وصلات القربى". وهنا يبدو أن الحكومة تسير في نهج معاكس تماماً عن الرأي الملكي في ممارسة

---

(1) موقع رئاسة الوزراء، (2013). أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة" الورقة النقاشية الثالثة للملك عبد الله الثاني بن الحسين، نقلا عن http://www.pm.gov.jo/content/1477261337

(2) موقع رئاسة الوزراء، المرجع نفسه.

الديمقراطية، إذ إن الممارسة الانتخابية وفق الأفضل سياسياً ومهنياً لا يمكن أن تكون ملموسة على أرض الواقع ما دام هناك قانون انتخاب قام على أساس تقسيمات العرق والدين مع مجمل المحور الثاني من الرأي الملكي صعب التحقيق في بعض المناطق وهو عدم الانتخاب على أساس عرقي أو ذي قربى.

ثانياً: الحوار

حدد الملك عبد الله الثاني أن المسؤولية في هذه الظروف التي تشهدها المملكة فإنها تتمحور لتشجيع الحوار كشعب يسير على طريق التحول الديمقراطي وتشجيع قبول الرأي الآخر، كم أنه دعا إلى "أن احترام الرأي الآخر سيؤدي إلى تغيير نمط التفكير الذي يحول المجتمعات إلى مجموعات متنافسة على أساس (أنا والآخر)، فالمواطنة لا تكتمل إلا بواجب المساءلة ودعا المواطنين إلى البحث في القضايا والقرارات المهمة ذات الأولوية وتقديم حلول الديمقراطية مستمرة أيضاً من خلال انخراطكم في نقاشات وحوارات هادفة حول القضايا التي تواجه أسركم, ومجتمعاتكم المحلية, والوطن بعمومه وفي مقدمتها محاربة الفقر والبطالة, وتحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمواصلات العامة"[(1)].

وعليه، فإن تلك الدعوة الملكية تقود إلى الحوار والتجمع وتنظيم اتخاذ مواقف موحدة إلى ذات المفارقة بين التوجيه الملكي والمعاكسات الحكومية إذ إن الممعن بقوانين منع الإرهاب وقانون الاجتماعات العامة والمطبوعات والنشر يعلم أن هناك تضاداً كبيراً بين دعوة الملك

---

(1) الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين (2012). مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة" أوراق نقاشية للملك عبدالله الثاني بن الحسين، نقلا عن الرابط: http://kingabdullah.jo/index

وتطبيق الحكومة , وأما البحث في القضايا العامة فقد شهد من يمارسها اعتقالات وسجن وتهديد بأحكام قاسية وكيدية.

الورقة النقاشية الثانية

أصدر الملك عبد الله الثاني بن الحسين بتاريخ 16 كانون الثاني 2013 الورقة النقاشية الثانية باعتبارها مبادرة للحوار من الملك ليكمل فيها طرحه السياسي حول نهج الحكومات والبناء الديمقراطي, وبدأ الملك حوراه بامتداح انجاز النظام الإصلاحي من وجهة نظره مشيراً إلى تعديلات الدستور لعام 2011، وقد قدّم رؤى للإصلاح الديمقراطي بيّن فيها أن القوانين لا تنتج إصلاحاً على حسب رأيه , كما وقدم طرحاً لنهج الحكومات البرلمانية والتعددية السياسية وإقرار الحقوق ودفع نحو فصل السلطات، كما أكد دعوته للحوار البناء والاستمرار في حماية حقوق جميع المواطنين، حيث قال: "سنحرص على توفير فرص عادلة للجميع للتنافس السياسي لممارسة واجب المسؤولية"[1].

وأما مضامين الورقة الثانية، فقد تحدث الملك عبد الله الثاني بن الحسين من خلالها عن آلية تشكل الحكومات على اعتبار أن أساس الديمقراطية الانتقال إلى حكومات برلمانية فاعلة, وقد حدد إلى أن الأساس في الانتقال وجود أحزاب الديمقراطية الانتقال إلى حكومات برلمانية فاعلة, وقد حدد إلى أن الأساس في الانتقال وجود أحزاب قوية تقوم على أساس برامجي, تستطيع استقطاب المواطنين وتمتع بقيادات مؤهلة قادرة على تحمل أمانة المسؤولية الحكومية، كما وأنه دافع عن طريقة اختيار الملوك لرؤساء الحكومات عبر التاريخ الأردني , وعلل ذلك

---

(1) موقع رئاسة الوزراء، المرجع سابق.

بعدم وجود أحزاب , وخرج بآلية اختيار مسمى بالتشاور، وحدد ثلاثة متطلبات للوصول إلى نظام الحكومات البرلمانية وهي[1]:

- وجود أحزاب وطنية فاعلة.
- تطوير الجهاد الحكومي بشكل مؤسسي والتحدث عن الوزير السياسي والوزير التكنوقراطي.
- تطوير نظام داخلي لمجلس النواب ودعوته للتشاور والاختلاف, كما دعا أحزاب المعارضة إلى بلورة أعراف تحكم آلية التعاون فيما بينها من أجل مساءلة الحكومات وعرض رؤى بناءة بديلة تعمل كحكومة ظل ويكون دور المعارضة هنا في أفضل شكل يمكن أن يكون فيه.

الورقة النقاشية الثالثة

بدأ الملك عبد الله الثاني ورقته النقاشية الثانية بتاريخ 2 آذار 2013 بالحديث عن أهمية الانتخابات التي أجريت لمجلس النواب السابع عشر وكيف حقق أعلى نسب انتخاب واقتراع بتاريخ المملكة، كما أشاد الملك بنسبة المشاركة الحزبية التي تجاوزت 80% من الأحزاب السياسية وأن قرابة الثلثين يصلون المجلس لأول مرة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها قانون الانتخاب الذي طرح القائمة المفتوحة على مستوى الوطن وفتح الباب أمام نجاح الأحزاب والحراك الشعبي ومجموعة من الناشطين السياسيين. وذهب إلى أن الهيئة المستقلة للانتخاب كإنجاز مؤسسي تشريعي أقر في الربيع الأردني وساهم في الشفافية والوصول الحقيقي لبرلمان وفق الرأي الملكي, وأكد على فكرة الأحزاب وإعلان برامجها القوية التي تعمد على عمل يقوم على قيم ديمقراطية. ولقد دعا الملك عبد الله الثاني ابن الحسين إلى أن إنجاز التحول الديمقراطي مشروط بإرساء نهج الحكومات البرلمانية , وذلك كله مرتبط بمجموعة قيم منها التعددية والتسامح

---

(1) الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، مرجع سابق.

وسيادة القانون والفصل بين السلطات وحماية حقوق الأردنيين. وقد أفرد جلالة الملك في الورقة النقاشية الثالثة تفصيلاً لأقسام قال: إنها السبب الرئيس لتطور جميع الأدوار الوطنية سواء كمواطنين أو مسؤولين فاعلين أو ما يناط بدور الملكية وحدد أول قسم , وقد كان قد أشار إليه في الورقة السابقة[1].

أولاً: دور الأحزاب السياسية

دعا الملك عبد الله الثاني إلى تطوير الأحزاب للوصول إلى عدد منطقي من الأحزاب الرئيسة شريطة أن يتجسد هذا الحزب عبر برامجه المسؤولة عن معالجة الضعف والمساءلة والعدالة وحقوق الأردنيين ووصف دور الأحزاب بالمحوري، وأن توجيه الناخبين للتصويت يكون على أسس حزبية وبرامجية، وإن ارتباط قانون الانتخاب بقانون الأحزاب جعل تحقيق حلم الحكومات البرلمانية أمر محال, وأشار الملك إلى بعض المعايير التي يجب توافرها في الأحزاب حتى تعتبر ناضجة ومقبولة للشعب ومنها[2]:

1- مساهمة الأحزاب في رؤية وطنية.

2- التزام الأحزاب بالعمل الجماعي والتقيد بالمبادئ المشتركة.

3- تبني الأحزاب لبرامج وطنية واضحة.

ثانياً : دور مجلس النواب

أشار الملك عبد الله الثاني بن الحسين إلى أن جوهر مسؤوليات كل نائب هو خدمة الصالح العام ويجب أن يلتزم بتلك المسؤوليات, وقد انتقد الملك أولئك الذين يسعون لمصالح شخصية ضيقة ولاعتبارات شعبية لا تأخذ مصلحة الوطن العليا. واعتبر الملك أن على النائب

---

(1) الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، مرجع سابق.

(2) الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، مرجع نفسه.

مسؤولية حقيقية في التشريع ورقابة أداء الحكومة, ووصف الملك النائب الذي يتحول إلى نائب خدمات بأنه يمثل شكلاً من أشكال الفساد, ودعا الملك النواب إلى نبذ الشخصنة وتقديم الوطن على أي اعتبار, ولكن لقد أفرزت قوانين الانتخاب مجلس نواب ضعيف استطاع أن يمرر قانون منع الإرهاب وعدد من القوانين المخالفة للحريات العامة وحقوق الإنسان[(1)].

ثالثاً: دور رئيس الوزراء ومجلس الوزراء

حدد الملك عبد الله الثاني بن الحسين في هذا الجزء مهمة الحكومة التي يجب أن تقدم برنامجاً مدته أربع سنوات يحاسبها عليه مجلس النواب، وحول آلية اختيار رئيس الوزراء الذي يجب أن تتوفر فيه خصال القيادة والقدرة على إدارة فريق كُفء من الوزراء، واعتبر الملك أن منح الثقة هو أساس العمل الديمقراطي واستمرار عمل الحكومة ما دامت تحصل على رضا النواب, حيث أنه دعا الحكومة إلى العمل ونهج الشفافية والحاكمية الرشيدة, إلا أن الواقع كان مخالفاً تماماً لهذه المعايير[(2)].

رابعاً: دور الملكية

تعد الملكية الدستورية الهاشمية أحد أهم مكونات عملية القرار السياسي، حيث أطلق الملك عبد الله الثاني عبر ورقته هذه، نهج الملكية الدستورية التي يسعى إليها بحيث يبقى الملك يمسك زمام الأمور الرئيسية وفق ما يلي[(3)]:

1- المحافظة على الدستور.

---

(1) موقع رئاسة الوزراء، المرجع سابق.

(2) الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، مرجع سابق.

(3) موقع رئاسة الوزراء، المرجع سابق.

2- المحافظة على دور الملك كقائد موحد يحمي المجتمع من الانزلاق نحو الاستقطاب، وكصمام أمان للفقراء والمساكين.

3- يتبنى الملك حماية منظومة العدالة والنزاهة والمبادرات وتقدير الجهود الفردية.

4- دفاعه عن القضايا والأمن القومي من خلال مجلس الوزراء الذي يتولى إدارة البلاد استناداً إلى الدستور وحماية التراث الديني والنسيج الاجتماعي اعتبرها واجبات لخدمة المواطنين الأردنيين تقع على عاتقه.

5- صون القيم والوحدة الوطنية والتعددية والمشاركة السياسية.

6- حدد أن الملكية هي من ستشكل الحكومات, إلا أنه يأمل بوجود أحزاب تستطيع أن تشكل قاعدة سياسية مقبولة يتولى فيها أحزاب الأغلبية في مجلس النواب تشكيل الحكومة.

7- حِفاظ الملكية على دورها خلال تطور الأحزاب للوصول إلى الحكومة الحزبية الائتلافية واعتبر أن الحفاظ على مسؤوليات تشكيل الحكومات خلال هذه الفترة واجباً رسمياً يخدم الملك به الأردنيين، لأنه الحامي للدستور. ولدى الملكية مقومات الحياد الايجابي، حيث يمكن التعرف إلى رؤية الملك في ذلك بما يلي:

"إن رؤيتي لتطور الملكية مبنية على قناعة ذاتية راسخة , فقد بدأت التعبير منذ السنوات الأولى لتولي أمانة المسؤولية الدستورية, إنها رؤية جامعة ولا تمثل انحيازاً لمطالب فئة سياسية ضد أخرى فأنا أنحاز لمصلحة الأردن والأردنيين فقط. كما أن هذه الرؤية قد انطلقت مع جهود حثيثة من أدل تحقيق الإصلاح الشامل على مسارات متوازية شملت مبادرات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تمكين الطبقة الوسطى وتوسيعها، لأنها رافعة الإصلاح السياسي"[1].

(1) الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، مرجع سابق.

خامساً: دور المواطن

حدد الملك عبد الله الثاني في الورقة النقاشية الثالثة دور المواطن بثلاث نقاط هي[1]:

1- دعوة المواطنين في الحياة العامة, وذلك وفق لقانون الأحزاب ودعا للانخراط الديمقراطي.

2- احترام جميع المواطنين بعضهم لبعض, وليس فقط من تجمعهم معرفة سابقة أو اتفاق في الرأي .

3- ممارسة المساءلة والمحاسبة الموضوعية من قبل الجميع والحوار الصادق المنفتح والبناء, والتوصل إلى حلول اتفاقية.

أكد الملك عبد الله الثاني على الوعي والبحث عن الحقيقة ومتابعة القضايا والاطلاع على تفاصيلها وأن تكون مبنية على الحقائق واقتراح الأفكار والحلول السليمة بالإضافة إلى المواطنة الفاعلة، إذ قال: "عبر تنظيم مجموعات عمل ولقاءات على مستوى المجتمعات المحلية, وعبر الفضاء الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي وقنوات أخرى, فالمواطنة الفاعلة والمسؤولية توجد فضاء وطنياً عاماً يكون فيه الحوار البناء الوسيلة الأولى للاعتراض, أما التظاهر فهو حق كفله الدستور, فلا يتم اللجوء إليه إلا كخيار أخير. وهذه هي الخطوة الأولى لتعزيز الاحترام المتبادل وإيجاد الحلول العملية المنتجة". ولا زالت القوانين الناظمة وأداء الحكومة مختلف كثيراً عن الرأي الملكي في هذه الأوراق, ولا زال التساؤل موجوداً حول هذا العمل المعاكس للرأي الملكي الذي أعلنه بكل وضوح، إذ قال: "وقد جاء الربيع العربي بتفاعلاته المحلية ليتيح لنا جميعاً الفرصة لاستنهاض الهمم الإصلاحية مجدداً, وإطلاق موجة جديدة من الإصلاحات, والانطلاق نحو نهضة لا رجعة عنها. وهذا هو المستقبل الذي أنشده, مستقبل

---

(1) موقع رئاسة الوزراء، المرجع سابق.

يحتضن الجميع, ويتسع للجميع, لا يستثني فيه أحد, ولا يحرم من مكتسبات الازدهار والأمن والإنجاز "[1].

الورقة النقاشية الرابعة:

جاءت الورقة الرابعة في 2 حزيران 2013 تأكيداً لما جاء في الورقة الأولى والثالثة، وإعادة الدفع نحو الحياة الحزبية الحقيقية، فقد أكد الملك عبد الله الثاني على أن الهدف الأساس من الإصلاح هو تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار, من خلال تعميق نهج الحكومات البرلمانية, للوصول إلى حكومات مستمدة من أحزاب برامجية وطنية، وذلك بالتدرج على مدار الدورات البرلمانية, وأطلق الملك مفهوم حكومة الظل التي تمثلها أقلية برلمانية معارضة وتنافسها في بناء الرؤى الديمقراطية. وقدم الملك في هذه الورقة العديد من المصطلحات مثل اللبنات الأساسية للثقافة الديمقراطية, حيث أكد على مبادرة برنامج التمكين الديمقراطي الذي أطلقها بذات تاريخ الورقة, كما وركز على المواطنة الفاعلة ضمن ثلاث محددات وهي: حق المشاركة , وواجب المشاركة, ومسؤولية المشاركة. وأشار الملك عبد الله الثاني إلى أن الذين لا يشاركون في الحياة العامة يعتبروا أشخاص غير مباليين بقوله: "وبطبيعة الحال, فإن الديمقراطية الحقة تكفل خيار البعض عدم الانخراط في العملية السياسية أو مقاطعتها. لكن من يسلكون هذا الطريق يتخلون عن فرصة حقيقية, وعن واجبهم الفعلي بالمساهمة في تحقيق الأفضل لوطنهم. إننا كمواطنين نشترك في مصير واحد, وعلينا واجب مشترك, أما الاستسلام إلى عقلية اللامبالاة, والرضوخ للواقع, والقبول بالأداء المتواضع فسيعطل قدرتنا كأمة على المضي قدماً. إننا لن نستطيع أن نبني أردناً أفضل وأقوى دون الإيمان بأن المواطنة الفاعلة هي مسؤولية وواجب يترتب على كل واحد منا"[2].

---

(1) الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، مرجع سابق.

(2) موقع رئاسة الوزراء، المرجع سابق.

المطلب الثاني: أبرز المكتسبات في البعد السياسي والديمقراطي للتعديلات الدستورية بعد عام 2011:

بالرغم مما شهده الدستور من تعديلات، إلا انه يجب أن يحدث المزيد من التعديلات الدستورية، وذلك لإحداث الإصلاح السياسي المطلوب، وفي ما يلي أهم التعديلات الدستورية:

1- في مجال حقوق المواطنين وواجباتهم:

أضيفت للمادة (6) فقرتان برقمي 2، 4، فقد نصت الفقرة (2) على الدفاع عن الوطن وأرضه ووحدة شعبة والحفاظ على السلم الاجتماعي واجب مقدس على كل أردني، أما الفقرة رقم (4) فقد نصت على أن "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة ويرعى النشء وذوي الإعاقات ويحميهم من الاستغلال.وقد تمت إضافة بند لنص أضيف لها بند ثانٍ ينص على: أن الحرية الشخصية مضمونة، حيث أن هذه الحرية هي المناخ العام الذي تعيش تحته المؤسسات السياسية و الرسمية و الاجتماعية و الثقافية و أن أي اعتداء على الحقوق والواجبات والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون[1].

يشكل هذا القانون إضافة تدفع باتجاه التنمية السياسية من خلال اعتبار أن الاعتداء على الحقوق جريمة يعاقب عليها القانون . وتم التعديل على المادة الثامنة لتصبح كالتالي :

1. لا يجوز أن يقبض على أحد أو يوقف أو يحبس أو يمنع من التجول إلا وفق أحكام القانون.

---

(1) محاسنه، حسن (2012). التعديلات الدستورية 2011 واثرها في تنمية الحياة السياسية الأردنية، عمان: المؤلف، ص80.

2. كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز تعذيبه بأي شكل من الأشكال، أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، كما لا يجوز حجزه في غير الأماكن التي تجيزها القوانين، وكل قول يصدر عن أي شخص تحت وطأة أي تعذيب أو إيذاء أو تهديد لا يعتد به.

كما تم تعديل المادة 11 المتعلقة بالاستملاك بإضافة عبارة (ولا أي جزء منه) بحيث أصبحت: "لا يستملك ملك أحد ولا أي جزء منه إلا للمنفعة العامة و في مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون"، وذلك إعمالاً كاملاً لمبدأ حرية التملك ومنع المصادرة.

أما المادة 15 من دستور عام 1952 فقد أضيفت إليها مواد تنص على[1]: "تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي، كما تكفل حرية الإبداع الأدبي و الفني والثقافي بما لا يخالف النظام العام و الآداب العامة. وحرية النشر ووسائل الإعلام مكفولة ضمن حدود القانون، واستبدال كلمة الامتياز بالترخيص"، وفي ذلك تأكيد على أهمية البحث العلمي وأن الارتقاء بالفكر يعمل على إيجاد بيئة سياسية واجتماعية وثقافية ناجحة. وفي المادة 16 أضيفت كلمة "النقابات" في الفقرة 2 بعد عبارة تأليف الجمعيات، وكذلك في الفقرة 3، وبذلك فقد أضيف حق جديد للمواطنين وهو حقهم في تأليف وتأسيس النقابات التي تشكل تطوراً مهماً على صعيد التنمية السياسية، والمادة 18 أضيف إليها وسائل الاتصال على أساس ضمان حرية المراسلات المتعلقة بها للحفاظ على سريتها فأصبح نص المادة كما يلي: "تعتبر جميع المراسلات البريدية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال سرية لا تخضع للمراقبة أو التوقيف أو المصادرة إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون". وفي المادة 20 أضيفت كلمة "الأساسي" بعد كلمة التعليم الواردة في مطلعها وبهذا

---

(1) محاسنه، حسن، المرجع نفسه، ص81.

يصبح التعليم الأساسي إلزامياً ومجانياً، وبذلك يعد هذا النص الدستوري إضافة على صعيد الحركة التعليمية التي تشكل ركنا من أركان الثقافة والتنمية السياسية.

تعتبر هذه التعديلات الدستورية التي مست حقوق المواطنين وواجباتهم خطوة كبيرة للوصول إلى الإصلاح الشامل في الأردن، حيث أنها عملت على رفع مستوى الأسرة التي تعتبر اللبنة الأساسية في المجتمع, وعملت على ضمان حريات المواطنين وكرامتهم، بحيث أنها جاءت لتلبي قدر كبير من تطلعات المواطنين. كما أثرت تلك التعديلات على تفويض الملك وتغيير أسس تشكيل الحكومات، حيث قام بتخويل صلاحياته لتسمية رئيس الحكومة إلى مجلس النواب من خلال قيام رئيس الديوان الملكي بإجراء سلسلة مشاورات مع الكتل البرلمانية لهذه الغاية للوصول إلى "الحكومة البرلمانية"، وكذلك أن يقوم رئيس الوزراء بإجراء مشاورات مع الكتل البرلمانية لاختيار أعضاء فريقه الوزاري. وحول رؤية الملك لمستقبل الملكية ودورها في الأردن، أكد بأن الملكية ستواصل دورها بوصفها رمز الوحدة الوطنية والضامن للدستور وملاذ أخير لتجاوز حالات الاستعصاء السياسي، وكذلك ستعمل على ضمان حيادية واستقلال ومهنية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والقضائية والمؤسسات الدينية العامة كمؤسسات غير مسيسة. كما سيستمر الملك بالقيام بدور أساسي في القضايا الإستراتيجية الحيوية بالسياسة الخارجية والأمن القومي(1).

2- أثر التعديلات الدستورية على السلطة التنفيذية:

تميز الدستور الأردني قبل التعديل بتغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في ممارسة صلاحياتها الدستورية، حيث كانت تبرز معالم هذه الهيمنة في صلاحيات السلطة

---

(1) مقابلة الملك مع وكالة الأنباء الأمريكية (أسوشيتيد برس)، ص 6.

التنفيذية الواسعة في الدستور والتي كانت تتجلى في حالتي القوانين المؤقتة وحل مجلس النواب، والتي تم إدخال مجموعة من التعديلات الدستورية على أحكامهما في الدستور.[(1)]

أما فيما يتعلق بتشكيل الحكومة فقد ثار جدال حول تعديل المادة(35) من الدستور المتعلقة بحق الملك في تعيين رئيس الوزراء والوزراء وقبول استقالتهم، حيث نادى البعض بتطبيق مبدأ الحكومة البرلمانية من خلال تقييد حق الملك في تعيين رئيس الوزراء من الحزب الفائز بالأغلبية إلا أن التعديلات لم تأخذ بتلك التوصية وبقيت المادة(35) من دون تعديل.[(2)]

أما المادة (45) من الدستور فقد أُجريَّ عليها تعديل بإلغاء عبارة "أي تشريع آخر" وذلك للتأكيد على الولاية العامة لمجلس الوزراء في إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو أي قانون آخر إلى أي شخص أو هيئة أخرى. أما فيما يتعلق بالمسؤولية السياسية للحكومة في الدستور الأردني، فقد طرأت عليها تعديلات جوهرية هدفت بشكل أساسي إلى تحقيق التوازن مع السلطة التشريعية، فمن أهم هذه التعديلات إلغاء حكم اعتبار خطاب العرش بياناً وزارياً للحكومة التي تتشكل إذا كان مجلس النواب منحلاً أو غير منعقد، فبموجب هذا النص المعدل فإن كل وزارة جديدة تؤلف يجب عليها أن تقدم بياناً وزارياً إلى مجلس النواب تطلب على أساسه الثقة وذلك خلال شهر من تشكيلها وجاء ذلك واضحاً من خلال استبدال العبارة الأخيرة من المادة (45) وإحلال هذه الفقرة مكانها: " إذا كان مجلس النواب غير منعقد يدعى للانعقاد لدورة استثنائية وعلى الوزارة أن تتقدم ببيانها الوزاري وان تطلب الثقة على ذلك خلال شهر من انعقادها.[(3)]

---

(1) نصراوي، ليث كمال، مرجع سابق، ص223-224.

(2)نصراوي، ليث كمال، مرجع سابق، ص224.

(3) محاسنة، حسن، مرجع سابق، ص 87

إن من أهم التعديلات الدستورية المتعلقة بالمجلس النيابي اشتراط استقالة الحكومة التي تنسب بقرار حل مجلس النواب خلال أسبوع من اتخاذها القرار، كما أن رئيس الحكومة التي تتخذ هذا القرار لا يحق له أن يكلف مرة أخرى برئاسة الحكومة اللاحقة ,وان زيادة مدة الدورة العادية لمجلس النواب لتصبح ستة أشهر بدلاً من أربعة أشهر، وانه إذا حل المجلس لسببٍ ما, فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه. وجرى تعديل على المادة (94) بحيث أصبحت الفقرة الأولى منها :عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة لمواجهة حالات الطوارئ التالية [1]: الكوارث العامة ،حالة الحرب والطوارئ ،الحاجة إلى نفقات مهمة لا تتحمل التأجيل.

تجرد هذه القوانين السلطة التنفيذية من قدرتها على اللجوء إلى القوانين المؤقتة دون ضوابط واضحة، حيث تعطي هذه التعديلات للمجلس التشريعي فرصة أكبر لتعزيز دوره الرقابي وهذا كله من شأنه تعزيز مبدأ فصل السلطات والإسهام في زيادة مستوى التعاون والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إضافة إلى منح المجلس النيابي المزيد من القدرة والكفاءة والاستقلالية.

أما المادة (55) فقد تم تعديلها باستحداث نص جديد يعالج مسألة محاكمة الوزراء ينسجم بشكل دقيق وأكيد مع التقاليد الديمقراطية وسياقات تطبيقها ومنعاً لإساءة الاستخدام، وذلك بوضع مرجع جديد يتولى محاكمة الوزراء، متعلق بمساءلة الوزراء بطريقة قضائية مباشرة وسهلة ولا تثير إشكالات وتعقيدات، لذلك أصبحت تنص المادة (55) على ما يلي" يحاكم الوزراء على ما ينسب إليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم أمام محكمة الاستئناف النظامية

(1) عبد المنعم، فارس (2012). الأردن تعديلات دستورية مهمة، **مجلة الديمقراطية**، العدد 45، يناير 2012.

في العاصمة، تنظرها هيئة مؤلفة من خمسة قضاة يعين المجلس القضائي رئيسها وأعضائها وتصدر أحكام المحكمة بالأغلبية".

وجرى تعديل على المادة 57 متعلق بموضوع محاكمة الوزراء، فألغي نص مادة 57 وأصبح ينص بعد تعديله على ما يلي: تطبق محكمة الاستئناف النظامية عند محاكمة الوزراء قانون العقوبات المعمول به في الجرائم المنصوص عليها فيه، وتعين بقانون خاص الجرائم التي تترتب عليها مسؤولية الوزراء في الأحوال التي لا يتناولها قانون العقوبات.

3- أثر التعديلات الدستورية على السلطة التشريعية:

شملت التعديلات عدداً من النصوص الدستورية ذات الصلة بصلاحيات السلطة التشريعية وعلاقتها مع السلطة التنفيذية، فقد تضمنت هذه التعديلات مجموعة من الأحكام الخاصة بتشكيل السلطة التشريعية بشقيها الأعيان والنواب ، فعلى صعيد مجلس النواب، فقد تم تعديل المادة (67) من الدستور وذلك بالنص صراحة على إنشاء هيئة مستقلة للانتخاب تشرف على العملية الانتخابية وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء، فيما يتعلق بشروط العضوية في السلطة التشريعية، فقد تم تعديل الدستور بحيث أصبح يحظر على من يحمل جنسية دولة أخرى أن يكون عضواً في مجلس الأعيان والنواب [1].

أما بالنسبة لما يتعلق باختصاص السلطة التشريعية، فقد تم تعديل النصوص ذات الصلة بسير العمل داخل مجلس الأمة وذلك بهدف تفعيل دور المجلس في مهامه التشريعية والرقابية والحد من هيمنة السلطة التنفيذية على مجريات العمل داخل مجلس الأمة . فقد تم تعديل مدة الدورة العادية لمجلس الأمة وزيادتها من أربعة أشهر لتصبح ستة أشهر وذلك لتمكين مجلس

(1) محاسنة، حسن، مرجع سابق، ص320.

النواب من انجاز اكبر قدر من الأعمال والمشاريع البرلمانية خلال الدورة العادية ، أما مدة مجلس النواب، فقد بقيت أربع سنوات مع إعطاء الحق للملك في أن يمدد لمجلس النواب مدة لا تقل عن سنة واحدة و لا تزيد عن سنتين.

4 . أثر التعديلات الدستورية على السلطة القضائية:

لقد أدخلت التعديلات الدستورية أحكاماً إيجابية على السلطة القضائية كان لها الأثر الكبير في تفعيل استقلالها عن السلطة التنفيذية وممارستها لاختصاصاتها. فأهم ما جاءت به هذه التعديلات إضافة كلمة مستقلة إلى المادة 27، بالإضافة إلى تفعيل استقلال المجلس القضائي وذلك من خلال النص صراحة على إنشائه بقانون ليتولى إدارة جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين، وهو الأمر الذي سيضمن للمجلس استقلالاً مالياً وإدارياً عن السلطة التنفيذية.أما فيما يتعلق بالتعديلات المتعلقة بممارسة القضاء لاختصاصاته، فقد حظرت محاكمة أي شخص مدني في قضية جزائية لا يكون جميع قضاتها مدنيين و يستثنى من ذلك جرائم التجسس والإرهاب و المخدرات و تزييف العملة(1).

نصت المادة 27 من دستور 2011 على أن: "السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك"، أي أنه أضيفت كلمة "مستقلة" بعد عبارة السلطات القضائية وبذلك تحقق استقلالية القضاء التي لم تكن في دستور 1952 ، ولأول مرة في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية تم جواز مقاضاة الوزراء إلى القضاء المدني ومثولهم أمام النيابة العامة، بعد أن كانت محاكمة الوزراء منوطة بالمجلس العالي لتفسير الدستور . من هنا، أكدت التعديلات الدستورية على مبدأ الفصل بين السلطات وان لكل

---

(1)العضايلة ,امين (2011)، تعديلات دستور 1952 واثرها على تنظيم السلطات في الأردن، **بحث منشور في جامعة مؤتة**, ص 29.

سلطة اختصاصاتها الخاصة التي تمارسها, وان هذه التعديلات لها أهمية بالغة في الإصلاح السياسي المنشود .

إنشاء محكمة دستورية

إنشاء محكمة دستورية، لتكون بمثابة هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتؤلف من تسعة أعضاء يعيّنهم الملك، وتختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتصدر أحكامها باسم الملك، وتكون أحكامها نهائية وملزمة لجميع السلطات وللكافة(1)، وللمحكمة الحق في تفسير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه أحد مجلسي الأمة بالأغلبية، كما أن لمجلسي الأعيان والنواب ومجلس الوزراء حق الطعن مباشرة لدى المحكمة الدستورية في دستورية القوانين والأنظمة النافذة (2).

يعتبر إنشاء المحكمة الدستورية تحولاً بالغ الأهمية نحو تطبيق الديمقراطية بشكل ينسجم مع المعايير الدولية، بما يضمن الحفاظ على مبدأي المشروعية وفصل السلطات ومنع تغول أي منها على أي سلطة أخرى أو على المواطنين(3).

حرية الإعلام والصحافة:

تعزيز السلطة الرابعة والصحافة والإعلام من خلال التأكيد على كفالة الدولة لحرية الصحافة والطباعة والنشر ضمن حدود القانون، وعدم جواز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام ولا يمكن إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي. كما تم حصر فرض الرقابة على الصحافة ووسائل الإعلام خلال حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ(4).

---

(1) قانون المحكمة الدستورية لعام 2012.

(2) تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (59).

(3) تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (59).

(4) تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (15).

الحريات والحقوق العامة وحقوق الإنسان:

جاءت التعديلات الدستورية لتؤكد على حفظ كيان الأسرة وحماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الإعاقات، وأن كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليه القانون، ومعاملة كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس بما يحفظ عليه كرامة الإنسان. ولا يجوز تعذيبه[1]، وعدم جواز تأثير القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها [2].

ترافقت تلك التعديلات الدستورية مع تأكيد ملكي حاسم (عبر مجموعة من الخطابات واللقاءات) على تغيير أسس تشكيل الحكومات. وذلك باعتماد مبدأ "الحكومة البرلمانية" التي تشكل عبر التشاور مع الكتل البرلمانية في مجلس النواب للاتفاق على اختيار شخص رئيس الوزراء وأعضاء فريقه الوزاري.[3] هذا التحول الدستوري في آلية تشكيل الحكومات في الأردن سينبني عليه حتماً تغييرات نوعية في صيغة العلاقة بين السلطتين: التنفيذية، والتشريعية. والذي بدوره سينعكس على ديناميكيات المعادلة السياسية بأسرها، وتشكل نواة لترسيخ قواعد وأعراف برلمانية جديدة تحكم العلاقة بين البرلمان المنتخب والحكومة النيابية[4].

انتخابات عام 2013:

جرت الانتخابات النيابية، التي شهدتها المملكة في نهاية شهر كانون الثاني 2013 وفق قانون انتخاب جديد، يمنح الناخب حق اختيار مرشح عن الدائرة المحلية، بالإضافة إلى انتخاب

(1) تعديلات الدستور لعام 2011، المواد (4، 5، 7، 8).

(2) تعديلات الدستور لعام 2011، المادة (128).

(3) محافظة، علي (2013). **الحكومة البرلمانية في الأردن**، صحيفة العرب اليوم، 2/25، ص12.

(4) جلسة العصف الذهني (2013). **العلاقة بين البرلمان والحكومة: آفاق إصلاح النظام البرلماني**، مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، 1/20.

قائمة على مستوى الوطن (27 مقعداً من 150) تمثل أحزاباً وتيارات وتوجهات سياسية مختلفة، وعلى الرغم من التأييد للتعديلات الدستورية فقد كانت هناك بعض فئات المعارضة تطالب بالمزيد من التعديلات، ولكن لم تستطع المعارضة حشد دعم شعبي كبير لمطالبها بإجراء مزيد من التعديلات الدستورية لهذه الفترة، وكنتيجة لهذه التعديلات الدستورية، فقد تم إنجاز العديد من القوانين الناظمة للحياة السياسية كقانون الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات، قانون الأحزاب، قانون الانتخابات، وقانون المحكمة الدستورية من خلال الأطر الدستورية والقانونية. (1)

عبرت بعض القوى (حزب جبهة العمل الإسلامي/الواجهة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين) والحراكات الشعبية، عن رفضها لهذه الإصلاحات إذ تعتبرها شكلية ،وذلك من خلال استمرار نشاطاتها الاحتجاجية في الشوارع، والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية ودستورية حقيقية تعيد السلطة إلى الشعب من خلال وضع قانون انتخاب أكثر تمثيلاً يعزز القوائم الوطنية ويعزز الحياة الحزبية، وإلغاء مجلس الأعيان أو أن يكون منتخباً، ووضع نص بالدستور يلزم الملك بتكليف رئيس الحزب الذي يتصدر الانتخابات التشريعية أو رئيس الكتلة الأكبر في مجلس النواب بتشكيل الحكومة، وهو ما يوصل إلى حكومة برلمانية حقيقية.

---

(1) حلقات نقاش (2011). الإصلاح السياسي في الأردن بين المطالب الشعبية والإرادة السياسية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد (56)، ص ص 77-81.

الفصل الثالث

المحددات الداخلية المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن

ارتبطت التجربة البرلمانية في الأردن بحركة الاستقلال والمعارضة للانتداب البريطاني، حيث أن اعتماد الأردن لهذا النموذج من انظمة الحكمة كان متأثراً بالنظام البرلماني في الدولة المنتدبة واقامة مؤسساته (برلمان، دستور، انتخابات عامة، حكومة مسؤولة امام البرلمان)، لكن لم يضمن هذا بحد ذاته وجود نظاماً برلمانياً كاملاً لأن الممارسة والمؤثرات المختلفة تبتعد به عن هذا النظام شأن الحال في معظم الدول النامية حديثة الاستقلال التي خطت لنفسها تجربة حكم تعكس خصوصيات تطورها السياسي والاجتماعي والثقافي.

سيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العوامل السياسية المرتبطة بالبيئة الداخلية المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن

المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن

المبحث الأول: العوامل السياسية المرتبطة بالبيئة الداخلية المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن:

استقرت المؤسسة البرلمانية ولاقت قبولاً عاماً في العقود الأولى من نشأتها لأن البرلمانيين والسياسيين استمدوا ثقة شعبية وتأييداً لزعامتهم امتداداً لفترة عملهم ما قبل الاستقلال بيد ان التغيرات السياسية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتي أفرزت شرائح جديدة لم تكن راضية عن التأثيرات العشائرية والعائلية والمالية على تركيب البرلمان بوجه خاص والمؤسسات السياسية بوجه عام واخذت تعمل عبر وسائل الممكنة والمتاحة للتعبير عن ذاتها ومطالبها للمشاركة في هذه المؤسسات وصناعة القرارات في الدولة، وتتمثل العوامل المحلية التي أثرت في عملية التحول الديمقراطي التي شهدها الأردن في العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية الاجتماعية .

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: العوامل السياسية المؤثرة على الإصلاح السياسي

المطلب الثاني: القوى الفاعلة في الحراك السياسي الأردني

المطلب الأول: العوامل السياسية المؤثرة على الإصلاح السياسي:

تتمثل أهم هذه العوامل في الشرعية السياسية والقيادة السياسية:

1 – الشرعية السياسية: يعتمد النظام الملكي الأردني بشكل كبيراً على الشرعية التقليدية، وتحديداً ببعدها الديني، حيث يستمد هذا النظام شرعيته من انتمائه إلى نسل الرسول محمد صلى

الله عليه وسلم مع ما يسبغه عليه هذا الانتماء من احترام، وازدياد ارتباط الشعب الأردني بالعرش الهاشمي، ومع ذلك فإن هذا النظام اخذ يعزز هذا المصدر التقليدي بمصدر قانوني، حيث انه يحكم بموجب دستور مكتوب، ويسمح بإجراء الانتخابات النيابية، والتعددية السياسية والحزبية، وبوجود المؤسسات الدستورية مثل مجلس النواب، وقد أدركت القيادة الأردنية باقتدار تحول حركة التاريخ في اتجاه الديمقراطية، ففتحت الباب واسعاً أمامها، ويبدو أن هذه القيادة أيضاً قد أدركت أن بقاءها على المدى البعيد يجب أن يقوم قاعدة عريضة من التأييد(1)، إيماناً منها بأن أصل الديمقراطية ووجودها هو تأسيس الشرعية، والتي تعاني انبثاق السلطة عن إرادة الجماعة الوطنية عامة، بحيث يصبح هناك اتفاق بين قيم ومعايير المجتمعات التي تخضع لها . (2)

إن جنوح السلطة إلى الاعتراف بأولوية المسألة الديمقراطية، وإلى تقديم بعض التنازلات على شكل إصلاحات سياسية، ولو شكلياً، من شأنه تكريس شرعية الخطاب الديمقراطي، وفتح آفاق تاريخية جديدة أمام هذه السلطة، وهذا يأتي منسجماً مع تصريحات القيادة الهاشمية التي أكدت في أكثر من مناسبة، بأن الديمقراطية خيار لا رجعة عنه، وهي تصريحات جدية فحياة دستورية وديمقراطية توفر الاستقرار، وشرعية قوية للنظام، هي شيء لا مبرر للتخلي عنه.(3)

2- واقع الحراك الشعبي في الأردن:

نتيجة لتزايد الاحتجاجات الشعبية، قام الملك عبد الله الثاني في الأول من شباط 2011 بحل الحكومة وتعين حكومة جديدة، إلا أن المسيرات بعد إقالة حكومة الرفاعي، لم تتوقف، بل على

---

(1) ابراهيم، سعد الدين (2000). **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة: دار قباء للطابعة والنشر والتوزيع، ص44

(2) السودي، عبدالمهدي (د.ت). **المعوقات الاجتماعية للتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، في: حمدي عبدالرحمن(محرر)، ص477.

(3) نفس المرجع، ص64.

العكس ارتفع السقف إلى المطالبة بتعديلات دستورية أو العودة إلى دستور عام 1952، وعلى الرغم من ارتفاع سقف المطالبات إلا أنه لم يطرح شعار "تغيير النظام الهاشمي" بل "إصلاح النظام"، وفي خضم هذه الحراكات ظهرت حركات جديدة تدعو إلى التغيير والإصلاح ، كحركة دستور 1952، وحركة جايين، والتيار الوطني التقدمي، والتيار القومي التقدمي، وغيرها من الحراكات التي ولدت السقف الأعلى للمطالبات الإصلاحية (الملكية الدستورية) وتمثلت في شخصيات سياسية وقيادات حزبية إلا أن الملك عبد الله الثاني عالج هذه المسألة بكل وضوح(1).

ومن أبرز سمات الحراك السياسي الأردني ما يلي: (2)

أ. **التركيز على مطالب الخدمات:** تمثل الحراك الشعبي في هذا المجال بالمطالبة بتحسين الخدمات الأساسية في المناطق والمدن الأردنية مثل خدمات الماء، والكهرباء، وتحسين الأجور، وتحسين المستوى المعيشي، وتحسين الخدمات الصحية، والتوظيف، ومعالجة قضايا الفقر، إلى غير ذلك، أما العناوين الرئيسية للدعوات المطالبة بالإصلاح السياسي تتمثل في إصلاحات سياسية كبرى، وإجراءات واضحة ومحددة لمكافحة الفساد، وقد استطاعت هذه المسيرات والبيانات تشكيل أدوات ضغط على النظام لإطلاق مسيرة إصلاح سياسي، حيث تمثلت باستجابة الجهات الرسمية للمسيرات والبيانات من خلال إتباع سياسة الاحتواء وتجنب الصدام، إذ سمحت الحكومة بانطلاق المسيرات، دون أدنى احتكاك مع المتظاهرين، والتعامل بشكل لائق مع البيانات السياسية.

---

(1) صفحة مبادرة (2012). "حركة دستور 1952" على الفيس بوك .www.hs.facebook .

(2)المشاقبة، أمين (2012). إشكاليات وتحديات الحالة الأردنية رؤى وحلول، 2012/9/18، نقلاً عن: http://www.addustour.com، ص 2.

ب. **تعدد القوانين وسن التشريعات:** أدى تعدد القوانين وسن التشريعات إلى ظهور قوانين متعارضة مع بعضها البعض أحياناً، وعدم دستوريتها في أحيان أخرى، مما يؤثر ذلك بشكل سلبي على استقرار منظومة حقوق وواجبات المواطنين المكرسة والمصانة بموجب الدستور، فمن أهم أسباب عدم الاستقرار التشريعي هو "الضعف في إدارة العملية التشريعية" الناتج عن عدم وجود مدرسة فقهية واضحة المعالم في أصول صناعة وصياغة التشريع، وبما ينعكس بشكل سلبي على مختلف جوانب الحياة اليومية وهذا ما دفع الحراك الشعبي الأردني للمطالبة بالحد من القوانين المؤقتة وأهمية أن تأخذ القوانين مراحلها الدستورية كافة(1) .

ج. **الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني:** يسمح الإصلاح السياسي في الأردن لمؤسسات المجتمع المدني في ممارستها لأدوارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ضمن أطر الدولة ومؤسساتها وبما يخدم عملية الإصلاح السياسي، كما أعلنت الحكومة عن عزمها القيام بخطوات إصلاحية تتبلور في السماح بتنظيم التجمعات دون إذن مسبق، كما كان يشترط القانون، وتتيح قدراً أكبر من الحرية(2).

د. **سلمية الحراكات الاحتجاجية:** تسعى كافة الحراكات الإصلاحية في المملكة الأردنية الهاشمية إلى السير على النهج السلمي وعدم استخدام العنف في مطالباتها الإصلاحية، ويتضح ذلك من خلال المظاهرات والحراكات الاحتجاجية السلمية التي حدثت وتحدث في

---

(1)الصرايرة، رانيا (2012). دراسة قانونية تؤكد أهمية مأسسة صياغة التشريع وإصلاحه، نقلاً عن: http://new.alghad.com.

(2)جريدة الرأي الأردنية، 2011/8/5 http://alrai.com/article/69982.html.

المملكة منذ عام 2010م، حيث أشارت إحصائيات مديرية الأمن العام إلى حدوث 619 مسيرة وأكثر من 438 مهرجان احتجاجي في مختلف مناطق المملكة[1].

3- **القوى الفاعلة في الحراك الشعبي الأردني:** عاشت المملكة الأردنية الهاشمية مظاهرات شعبية مطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والقضاء على الفساد، لكنها خلال هذه المدة شهدت حالة احتقان سياسي وحراك شعبي بشكل مستمر، خاصة من جانب إسلاميين وشخصيات عشائرية ويساريين استلهموا انتفاضات الربيع العربي، لكنهم ركزوا على إصلاح الحكومة بالتغيير السياسي، والحد من صلاحيات الملك لا الإطاحة به، وتتطلع المعارضة أن يدفع مد الربيع العربي إلى الأردن لإعادة التوازن لنظامه الانتخابي وتوفير تمثيل أكثر إنصافاً لمواطنيه من أصل فلسطيني، فالمعارضة ترى أن قوانين الانتخابات جرى تصميمها للحد من نفوذهم بتقسيم الدوائر الانتخابية لصالح المناطق العشائرية قليلة السكان والمؤيدة للحكومة، حيث خصصت لها أغلبية مقاعد البرلمان، فضلاً عن أن المدن كثيفة السكان وهي معاقلهم التقليدية غير ممثلة بشكل كافٍ، ويطالبون بحل المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي تعاني منها البلاد وسد العجز القياسي في خزينة الدولة.[2]

المطلب الثاني: القوى الفاعلة في الحراك السياسي الأردني:

من أهم القوى الفاعلة في الحراك السياسي الأردني ما يلي:

أ. **لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية:** وهي اللجنة التي تضم أكبر أحزاب المعارضة في المملكة الأردنية الهاشمية ذات التوجه اليساري والقومي والإسلامي، مثل أحزاب: الوحدة الشعبية، ووحدة، وجبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمون) والشيوعي

---

(1)مديرية الأمن العام، إدارة العمليات، 2012، نقلاً عن:http://www.psd.gov.jo / .

(2) أبو سكين، حنان (2012). الحراك السياسي في الأردن.. إلى أين؟،2012/11/8، نقلاً عن: http://democracy.ahram.org.eg، ص 9.

الأردني والشعب الديمقراطي (حشد) وحزبا البعث الاشتراكي والبعث التقدمي والحركة القومية للديمقراطية المباشرة(1)، وتتركز مطالب هذه الأحزاب في الأغلب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والمطالبة بحل مجلس النواب والحكومات الأردنية المتعاقبة المعينة، والمطالبة بتغيير سياسات الأردن داخلياً وخارجياً. (2)

ب. حركة شباب 24 آذار أو حركة 24 آذار (الأردن). هي حركة سلمية ينظمها شباب وشابات أردنيون من شباب أردنيون يحبون بلدهم ووطنهم ويريدون أعماره وإصلاحه، وإن هذه الحركة لا تنتمي إلى حزب أو جهة معينة ولكن أهدافها وطنية، خرجت هذه الحركة مطالبة بالحد من تفشّي الفساد وتدهور الأوضاع الاقتصاديّة، وتراجع الحياة السياسيّة وتغيّب الحريّات وتحلل النسيج الاجتماعي أهم القضايا التي يجب التركيز عليها وإصلاحها من قبل الحكومات الأردنية. (3)

جـ. الجبهة الوطنية للإصلاح.استطاعت هذه الجبهة عقد اجتماعها الإداري الأول بعد تشكيل المكتب التنفيذي المكون من 25 عضواً، والذين يمثلون أحزاب المعارضة الستة، وجماعة الإخوان المسلمين، واتحاد المرأة، وحركة (24) آذار، واليسار الاجتماعي، وشخصيات وطنية مستقلة برئاسة دولة السيد أحمد عبيدات، وهذه الجبهة كانت محاولة لتوحيد صف المعارضة، وتوحيد المُنادين بالإصلاح من أجل توحيد المطالب وتنسيق الجهود، إلاّ أنّ هذه الجبهة تواجه مشكلتين (4)، تكمن المشكلة الأولى بالبطء، وعدم الفاعلية ،واختلاف المصالح والتوجهات، أما

---

(1) لجنة التنسيق العليا للمعارضة الأردنية، (2012)، الموسوعة الحرة، نقلاً عن: http://ar .wikipedia ص1.

(2)لجنة التنسيق العليا للمعارضة الأردنية، (2012)، الموسوعة الحرة، ص2.

(3)شباب 24 آذار، الموسوعة الحرة، (2012)، نقلاً عن: http://ar.wikipedia.org/، ص 1.

(4)غرايبة، رحيل، (2011) الحراك الشعبي الأردني وآفاق التغيير والإصلاح، 2011/8/24، نقلاً عن: http://studies.aljazeera.net، ص 1.

المشكلة الثانية فتتمثل في وجود الأحزاب القديمة المخترقة، التي تشكل جزءًا من النظام العربي والحالة العربية الرسمية السابقة لفترة الثورات العربية والتي ثارت عليها الشعوب.

4- **التجمع الشعبي للإصلاح**. يحتوي هذا التجمع على ما يقارب 37 حراكاً شعبياً خالصاً لا يتبع لأي من الأحزاب التقليدية باستثناء الحركة الإسلامية، وقد عقد اجتماعه الأول الذي ضمّ 150 شخصية من مختلف محافظات ومناطق المملكة. وفي هذا التجمع تمّ وضع إطار فكري وسياسي مرجعي، وإطار إداري تنظيمي. (1)

5- **الحراك في المدن الأردنية**. ظهرت في المدن والمناطق الأردنية حركات مشاركة في الحراك مرتبة من شمال المملكة إلى جنوبها: الرمثا، اربد، قميم، المفرق، الزرقاء، جرش،عجلون، كفرنجة، السلط، عمان، حي الطفايلة، سحاب، مادبا، ذيبان، الكرك، الطفيلة، بصيرا، الشوبك، معان، العقبة، بالإضافة إلى حراكات عشائرية مثل حراك بني حسن وبني صخر والدعجة والحجايا والعياصرة، وكانت هناك حركات سياسية مثل: حركة الملكية الدستورية وحركة دستور 1952، وحركات شبابية مثل: حركة 24 آذار و حركة 15 نيسان و الحراك الشبابي الأردني و حركة أبناء العشائر الأردنية وحركة جايين. (2)

يمكن حصر أسباب الضعف وقلة العدد في الحراك إلى ما يلي : (3)

أ. قلة عدد سكان الأردن والذي يبلغ (6.3 مليون) مقارنة مع الدول الأخرى التي جرت فيها حركات شعبية مثل تونس 10 مليون، ومصر 85 مليون، وسوريا 23 مليون، واليمن 24 مليون، والمغرب 32 مليون.

ب. اختلاف النظام الأردني عن بقية الأنظمة العربية في مستوى الحرية التي يمتلكها المواطن.

---

(1)غرايبة، رحيل ، مرجع سابق، ص 4.

(2)اللواما، عبد الله (2012). حصاد الحراك الشعبي الأردني 2011، نقلاً عن: http://allawamaabdullah/، ص 14.

(3)اللواما، عبد الله ، نفس المرجع، ص 1.

ج. تخوف الكثير من المواطنين من القمع الذي قد يواجه الحراك .

د. تخوف المواطنين من الهتافات عالية السقف التي يطلقها بعض شباب الحراك .

هـ. عدم وضوح الرؤية لدى المواطن و لدى الحراك بالنسبة لما ستؤول إليه الأوضاع بعد الخروج بأعداد كبيرة .

و. عدم الاتفاق على مطالب موحدة يجمع عليها معظم التيارات السياسية والحراكات و أحزاب المعارضة .

ز. عدم وجود قيادة فاعلة للحراك أو للمعارضة تكون مسموعة الكلمة من الجميع .

ح. اعتماد الحراك على الأحزاب في بعض المناطق ولو بشكل جزئي .

من أهم المطالب الوطنية والشعبية التي يجمع عليها الحراك في الأردن ما يلي:(1)

أ. أن يكون الشعب مصدر السلطات.

ب. وجود حكومة إنقاذ وطني تقود عملية الإصلاح في البلاد.

ج. وجود قانون انتخاب عادل وانتخابات نزيهة دون تدخل الأجهزة الأمنية فيها.

د. أن يكون هناك حكومة برلمانية منتخبة يكون لها الولاية العامة.

هـ. أن يتم استرجاع الأموال والأملاك والمقدرات الوطنية المنهوبة.

تتشابك تعقيدات الداخل الأردني مع جملة من الحسابات الإقليمية والدولية، فوقوع الأردن إقليمياً وسط دول كبيرة وقوية عسكرياً واقتصادياً وبشرياً، ومختلفة أيديولوجياً، أدى بصانع القرار السياسي الأردني أن يعيش حالة هاجس أمني مستمر، فسوريا والعراق والسعودية وإسرائيل دول تحيط بالأردن، ولكل واحدة منها ميزة عسكرية أو اقتصادية أو بشرية، تجعلها في وضع تتميز به عنه، لأن الأردن يفتقر إلى النفط والمواد الطبيعية، والمياه، والطاقة، وتحمل الأعباء التي نجمت

---

(1)اللواما، عبد الله ، مرجع سابق، ص 16.

عن هجرات الفلسطينيين إليه نتيجة الصراع العربي– الإسرائيلي، مما جعله يعتمد على المساعدات الخارجية لتمويل الموازنة العامة للدولة[1].

يتضح من خلال تقييم حالة الأردن السياسية أن الحكومة وصنّاع القرار في مؤسسات الدولة وصلوا إلى نتيجة مفادها أن الحراكات في انحسار، وعليه فإن الاستراتيجيات التي تقوم بها, هي سياسات احتوائية من دون اللجوء كثيراً إلى استخدام القوة، فالحراك الشعبي الأردني السلمي يعد ميزة تفرد بها الأردن بمكوناته جميعها الدولة والنظام والشعب بالتزامن مع حالات الفوضى والمواجهات الدموية التي تجري في المحيط العربي. أما العامل الاقتصادي فيعد المؤثر الأكبر في الحراك الشعبي نتيجة لارتفاع البطالة بين الشباب وازدياد الفقر وغياب العدالة الاجتماعية ومعاناة الطبقة الوسطى، وأن ما يميز الأردن عن غيره في موضوع الإصلاح هو الانسجام والتناغم بين الشعب والقيادة التي أدركت ضرورة البدء في الإصلاح والبدء في مرحلة جديدة تأخذ في الاعتبار المشاركة الحقيقة في اتخاذ القرار والشفافية والنزاهة وحل مشاكل الشباب وإعادة التوازن في المجتمع.

التحديات التي تواجه الحراك الشعبي: [2]

أ. عدم وجود قيادة موحدة أو عدم وجود واجهة إعلامية للحراك وقلة الأعداد المشاركة نسبياً بالرغم من التأييد الكبير للحراك من الطبقة الصامتة .

ب. عدم وضوح الرؤية من الطبقة السياسية الفاعلة في الحراك وعدم حسمهم للقضايا الشائكة التي تواجه الإصلاح في الأردن .

ج. عدم فعالية الطبقة السياسية في المعارضة الأردنية بشكل أكثر يلبي طموح الحراك الشعبي.

---

(1)غرايبة، رحيل ، مرجع سابق، ص 6.

(2)اللواما، عبد الله ، نفس المرجع، ص 15.

المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن

حقق الأردن منذ منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين انجازات مهمة، حيث استكمل معظم البنى الأساسية في المملكة، وحقق الاقتصاد معدلات نمو مرتفعة، وتمت إقامة عدد من المشاريع الإنتاجية، إضافة إلى انه استطاع أن يحقق نقلة نوعية في مجال التعليم شملت معظم مناطق المملكة، ولكن لم يواكب هذه الانجازات والتحولات تطور سياسي بالمستوى نفسه، وكان لغياب المشاركة الشعبية، والانفراد في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي من قبل السلطة التنفيذية اثر كبير في تراجع الأداء العام، وفقدان الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، فمنذ منتصف الثمانينات بدأ التراجع الاقتصادي في الأردن، وبسبب غياب الرقابة المؤسسية والقانونية دخلت الأزمة الاقتصادية في الأردن مرحلة حرجة اتسمت ببروز عدد المشكلات الاقتصادية والمالية والاجتماعية من: مديونية، وارتفاع أسعار، وفساد مالي وإداري، وبطالة مثلت بمجملها أهم العوامل التي دفعت الحكومة إلى تبني سياسات تحرر اقتصادي كان لها اكبر الأثر في جعل الأردن يتجه نحو الانفتاح الديمقراطي. وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن:

تتمثل العوامل الاقتصادية المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن بالاتي:

1 – المديونية: ارتفعت المديونية الأردنية بنهاية عام 2011 إلى 13.4 مليار دينار، ثم نَمَت إلى 16.6 مليار دينار بنهاية عام 2012 وصولًا إلى 19.1 مليار دينار بنهاية عام 2013 ،

ومن ثم إلى 20.6 مليار دينار بنهاية عام 2014، وفي حال استثناء مديونية شركة الكهرباء الوطنية التي بدأت تتفاقم خلال سنوات الربيع العربي والتفجيرات التي حصلت على خط الغاز العربي في مصر فإن هذه المديونية تتراجع إلى 15.9 مليار دينار، وتشكل مديونية شركة الكهرباء الوطنية ما نسبته 23 % من المديونية الأردنية؛ حيث تبلغ هذه المديونية 4.64 مليار دينار، كما وارتفعت المديونية الأردنية خلال سنوات الربيع العربي كنسبة من المنتج المحلي الإجمالي من 58.7 % منه مطلع عام 2011 إلى 80.3 مليار دينار بنهاية عام 2010، وبزيادة 21.6 نقطة مئوية، ويعادل مستوى العجز المتراكم لشركة الكهرباء الوطنية "ديون الشركة" حوالي 18.1% من المنتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2014، وأشارت وزارة المالية، إلى أن الأثر المالي لاقتراض شركة الكهرباء الوطنية، قد أدى إلى زيادة صافي رصيد الدين العام الأردني من 62.2 % إلى 80.3 % من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام2013.[1]

2 – ارتفاع الأسعار: بدأ التراجع الاقتصادي في الأردن منذ منتصف الثمانينات، وكان من أهم مظاهر الأزمة الاقتصادية حدوث الانهيار المالي والنقدي المفاجئ والسريع، والذي تمثل في النقص الحاد والشديد في احتياطي المملكة من العملات الصعبة لدى البنك المركزي، وبسبب عدم توفر العملات الصعبة لتغطية الطلب المحلي على هذه العملات، فقد أدت تفاعلات العرض والطلب في السوق النقدي إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بالنسبة للعملات الصعبة بصورة مستمرة.[2]

(1)جريدة العرب اليوم، (2015)، المديونية ترتفع 9.1مليار دينار خلال 4سنوات، نقلا عن http://alarabalyawm

(2)عميرة، محمد (1992) **البطالة في الأردن: ابعاد وتوقعات 1991**، عمان: الجمعية العلمية الملكية، ص11.

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن:

من أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن ما يلي:

أولاً: الفقر في الأردن:

يرتبط تعريف الفقر بتحديد الحاجات التي يجب إشباعها بدرجة كافية على مستوى الفرد أو الأسرة، فقد عرف الفقر بأنه حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى العقلي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات. وقد عرفت ظاهرة الفقر على أنها عجز فئة من فئات المجتمع عن تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والرعاية الصحية التي تكفل لها الحياة الكريمة، كما وتعرف ظاهرة الفقر بأنها عدم امتلاك القدرة على تحصيل الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية والتي تبقيه حياً وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على العمل بصورة مقبولة(1).

- **أهم أسباب الفقر في الأردن**

تعود أسباب الفقر في الأردن إلى ما يلي:

العوامل الداخلية(المحلية): وتتضمن عوامل ديمغرافية واقتصادية وإدارية وتنظيمية، كما يلي:

---

(1)الخصاونة، محمد ،النعيمات، عبد السلام والروضان، عبيد (1988). **الفقر والبطالة في الأردن**، عمان: الجمعية العلمية الملكية، ص77.

- **أسباب اقتصادية:**

ضيق القاعدة الاقتصادية: أدى ضيق قاعدة الاقتصاد الأردني من حيث محدودية الموارد الطبيعية وشح المياه وقلة حجم الأراضي الزراعية وانخفاض الصادرات، إلى تعرض الاقتصاد الأردني إلى هزات مؤثرة وتراجع ملموس في النمو الاقتصادي نتيجة عوامل داخلية وخارجية مختلفة، مما أدى زيادة نسبة الفقر بين أفراد المجتمع الأردني(1).

سياسيات التصحيح الاقتصادي: ترتبط سياسات التصحيح الاقتصادي في كثير من الإجراءات تزيد من البطالة والضيق الاقتصادي ومن هذه الإجراءات تقليص الإنفاق الحكومي والحد من الاستخدام والتوظيف في مؤسسات القطاع العام وتحرير الأسعار.

السياسات المالية والنقدية: إن من أهم هذه السياسات الاقتصادية تخفيض قيمة الدينار في نهاية الثمانينات مما أدى إلى زيادة الأسعار، وبالتالي زيادة الأعباء المعيشية على المواطن الأردني، وانزلاق فئات سكانية إلى دون خط الفقر.

الخصخصة: والتي تقوم على تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة لبعض مؤسسات الدولة وعلى الرغم من مبررات الخصخصة وانعكاساتها الاقتصادية الايجابية في المدى المتوسط والطويل إذ أحسن التعامل معها، إلا أنها في كثير من الأحيان تؤدي إلى زيادة البطالة في المدى القصير على الأقل، مع ما يرافق ذلك من ارتفاع في نسبة الفقر.

الإجراءات الضريبية: بالرغم من أن السياسات الضريبية في الأردن تتسم بالعدالة الاجتماعية، والعمل على توزيع الثروة ألا أن القدرات في المؤسسات الحكومية تحول دون التطبيق الفعال للتشريعات، إذ يقرر ما يتم استيفاءه من ضريبة الدخل من القطاع الخاص في الأردن اقل من ما يمكن استيفاءه في حال إحكام الإجراءات وتطوير القدرات المؤسسية. وهذا بطبيعة الحال

---

(1)دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2014

يقلص القدرات الحكومية على الاستثمار والإنفاق وتطوير الخدمات وزيادة فرص العمل، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر بين أفراد المجتمع الأردني[1].

- **أسباب إدارية وتنظيمية:**

من أبرز الأسباب الإدارية والتنظيمية ما يلي:

أ. **الفساد:** يعد المظهر الرئيسي الإثراء غير المشروع عن طريق أنشاء القنوات السرية التي تنساب من خلالها أموال المجتمع إلى فئة محدودة من المواطنين، وحرمان فئات أخرى من منافعها فيزداد بذلك الفقر وتنمو الفوارق الاجتماعية.

ب. **العمالة الوافدة:** على الرغم من الانعكاسات الاقتصادية الايجابية للعمالة الوافدة، إلا أن نسبة كبيرة من هذه العمالة غير قانونية. وتعمل بدون تصاريح عمل، ومن الواضح أن عدم ضبط سوق العمل في هذا المجال يساهم في قلة توفير فرص عمل للعامل الأردني، وقد بلغ عدد العمال الوافدين المسجلين لدى وزارة العمل لعام 2006 (289724)[2].

ج. **تدني مساهمة المرأة في التنمية:** تشكل المرأة نصف المجتمع ومع ذلك ما زالت نسبة ملموسة من المجتمع الأردني تنظر بتحفظ لعمل المرأة، وهذا يؤثر سلباً على دخل الأسرة في المجتمع الأردني.

د. **عدم كفاية وفاعلية برامج العون الاجتماعي:** تعتبر شبكة العون الاجتماعي جزءاً من سياسات التدخل الحكومي الهادفة إلى حماية الفقراء لكن عمل مؤسسات شبكة العون

---

(1)المصري، سلوى ضامن (2002). **تشخيص الفقر في الأردن**, نقلا عن الرابط التالي: http://worladbank.org

(2) وزارة العمل، التقرير السنوي 2006، ص 27

الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية يعتبر غير كفؤ وغير نشيط والأمر يحتاج إلى تخطيط أفضل وتنسيق بين الجهات ذات العلاقة.

هـ. **التوزيع غير العادل للدخل والثروة:** هناك فجوة كبيرة في توزيع الدخول بين المواطنين وهذه الفجوة زادت من سنة لأخرى، حيث أن أعلى (10%) من نسبة الدخل لشريحة السكان تأخذ حوالي 32.6% من الدخل في الأردن.

و. **قلة الاهتمام بالقطاع الزراعي:** يعتمد عدد كبير من سكان الأردن في مناطق غور الأردن ومناطق الريف الأردني على الزراعة، فعدم وضع الاستراتيجيات المبنية على نهج علمي تنموي لهذا القطاع وقلة دعم الإنتاج الزراعي وعدم حل مشاكل التسويق الزراعي، أدى إلى تراجع أعداد كبيرة من المزارعين للعمل في هذا القطاع كدخل أساسي لهم.

ز. **انخفاض إنتاجية العامل الأردني**، ويعود ذلك للأسباب التالية:

1- تدني المستوى التعليمي للفقير وعدم حصوله على تدريب وتأهيل مناسب.

2- عدم قدرة الفقير على الوصول إلى الموارد الإنتاجية والحصول على القروض بسبب عدم توفر الضمانات اللازمة لذلك.

3- عدم الاستفادة من الخدمات الإنتاجية مثل التأمين الصحي والضمان الاجتماعي.

4- الخوف من المخاطر في إقامة مشروع بسبب توقع كبير بفشل المشروع في ذلك.

- **العوامل الإقليمية:** من أهم هذه العوامل ما يلي:

أ. النزاعات الإقليمية: أدت النزاعات الإقليمية وفي مقدمتها حروب الخليج إلى تداعيات اقتصادية وتقليص فرص العمل في السوق الأردني. ورافق ذلك تقليص حجم التحويلات المالية من العاملين الأردنيين في الخارج.

ب. النزوح القسري: تشير التقديرات أن ثلث النمو السكاني تقريباً في الأردن كان نتيجة التهجير والنزوح القسري منذ أكثر من نصف قرن، وما لذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية سلبية على المجتمع بمختلف فئاته ومنها زيادة البطالة وارتفاع نسبة الفقر في الأردن.

ج. انخفاض حجم المعونات العربية: تراجعت المعونات العربية للأردن بعد أن كانت تشكل هذه المعونات مصدراً له في الموازنات الحكومية، مما أدى إلى أثر سلبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات الإقليمية والدولية، الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وتقليص الوظائف الحكومية[1].

د. الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين: أدى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967 إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وكان لذلك انعكاسات سلبية واضحة على الاقتصاد الأردني وما رافق ذلك من ضعف في النمو الاقتصادي وتداعيات اجتماعية أخرى.

هـ. تعثر التكتلات الاقتصادية العربية: بالرغم من المؤتمرات الاقتصادية العربية وتعدد التكتلات الاقتصادية العربية وظهور السوق العربية المشتركة، إلا أن أعمالها لا تزال دون المستوى المطلوب، وإن لتعثر التكتلات الاقتصادية العربية الأثر السلبي الكبير على تواجد الفقر في المنطقة، فعلى الرغم من إنشاء منظمة عربية لإغراض الوحدة الاقتصادية منذ الخمسينات من القرن العشرين، إلا أن الانجازات المتحققة في هذا المجال كانت متواضعة.

---

(1)المصري، سلوى ضامن, مرجع سابق.

- **العوامل الدولية:** أهم هذه العوامل ما يلي:

أ. انخفاض حجم المعونات الدولية: تقلصت المعونات الدولية للأردن بشكل ملموس خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وكان لذلك اثر سلبي مشابه لأثر انخفاض حجم المعونات العربية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وزيادة مديونية الأردن إذ أصبح الأردن بلداً ذا مديونية عالية.

ب. الأوضاع السياسية في العراق: الأردن كان من الدول المتأثرة بالأوضاع السائدة في العراق وخاصة الحصار الدولي الذي فرض على العراق منذ مطلع التسعينات والعدوان الأمريكي على العراق عام 2003 الذي أدى إلى البطء في النمو الاقتصادي الأردني ورافق ذلك انعكاسات سلبية على فرص العمل ومعدل دخل الفرد ومستوى الفقر.

ج. الأوضاع السياسية في سوريا: أدى الصراع في سوريا لحدوث الهجرة والنزوح إلى الأردن بحيث تجاوز عددهم المليون والربع، مما ساهم ذلك في الضغط على الاقتصاد الأردني والبنية التحتية وفرص العمل، مما ترتب عليه ارتفاع مستوى الفقر والبطالة.

ثانياً: البطالة في الأردن

تعد البطالة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وديمغرافية تتعرض لها المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء وبدرجات متفاوتة بغض النظر عن اختلاف أنظمتها، وهي داء يصيب سوق العمل وينبني عليه تعطيل جانب من قوة العمل المنتجة في الدولة والبحث عنه بالوسائل العلمية والعملية المتاحة، وترتفع معدلات البطالة في الدول النامية، حيث تفشل الخطط التنموية والاقتصادية في استيعاب الإعداد المتزايدة من القوى العاملة نتيجة ضيق سوق العمل وارتفاع

معدلات العمالة الوافدة وزيادة العرض من القوى العاملة عن حجم الطلب عليها، مما يؤدي إلى عدم توازن بين عرض العمل والطلب عليه، والأردن كبلد نامٍ ومحدود الموارد، فإنه يتأثر بالمتغيرات والمتطلبات الاقتصادية الإقليمية والدولية الأمر الذي ينعكس على الفعالية الاقتصادية المباشرة، وقد انعكست التطورات السياسية والاقتصادية الخارجية والداخلية على سوق العمل الأردني الذي بدا يشهد تزايد معدلات البطالة منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين.

- **مفهوم البطالة:**

تعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج على الرغم من رغبته وقدرته على القيام بذلك العمل[1]. أما الفرد المتعطل فيعرف حسب مسوح دائرة الإحصاءات العامة "بأنه الفرد ذكراً كان أم أنثى الذي عمره 15 سنة فأكثر القادر على العمل والمتاح له والباحث عنه والذي لم يزاول أي عمل خلال فترة الإسناد الزمني" وعليه لا بد أن تتوافر الشروط التالية في المتعطل[2]:

أ. لا يزاول أي عمل (دون عمل).

ب. المتاح للعمل.

ج. الباحث عن عمل.

وتقسم دائرة الإحصاءات العامة في الأردن الأفراد المتعطلين إلى قسمين:

---

(1)الزيود، اسماعيل محمد (2010). **دور المشروعات الإنمائية الصغيرة-في التنمية الريفية**, عمان: دار جليس الزمان، ص54-57.

(2) دائرة الاحصاءات العامة الأردنية،2006

أ. **متعطل سبق له العمل:** وهو الفرد البالغ من العمر(15) سنة فأكثر والقادر على العمل والباحث عنه، والذي لا يزاول أي عمل، ولكن سبق له العمل سواء داخل الأردن أو خارجه.

ب.**متعطل لم يسبق له العمل:** وهو الفرد البالغ من العمر (15) سنة فأكثر والقادر على العمل والذي لا يزاول أي عمل، والباحث عنه لأول مرة والمتاح للعمل ولم يسبق له العمل سواء داخل الأردن أو خارجه.

- **الأسباب العامة للبطالة**

لا تعزى مشكلة البطالة في الأردن إلى عامل محدد، وإنما إلى تفاعل عوامل متعددة ترتبط بالعرض والطلب الكليين في الاقتصاد الأردني والاقتصاديات العربية المجاورة ولتوضيح الأسباب المختلفة لهذه المشكلة سوف يتم عرض أهم العوامل الداخلية والخارجية للبطالة في الأردن كل على حده[1].

1. **العوامل الخارجية للبطالة:**

يعتبر انخفاض الطلب الخارجي على العمال الأردنيين في دول الخليج العربي من الأسباب الهامة التي ساعدت على زيادة مشكلة البطالة، ويعزى هذا الانخفاض للأسباب التالية:

أ. توجه الدول الخليجية إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

ب. أزمة الخليج وما ترتب عليها من أثار اقتصادية على كل من دول الخليج العربي والأردن على حد سواء.

---

(1)الزيود، اسماعيل محمد, مرجع سبق ذكره، ص 60.

ج. انخفاض حجم المساعدات الدولية والعربية للأردن والتي أثرت سلباً على الاقتصاد والذي أدى إلى انخفاض الطلب الداخلي على القوى العاملة.

د. اعتماد السوق الخليجية على الأيدي العاملة الأسيوية ذات الثمن القليل، وبالتالي فإنه لا يكلفها الكثير مقارنة مع المهارات والقدرات والخبرات الأردنية بذلك تواجه العمال الأردنيين مشكلة في هذا المجال.

2. العوامل الداخلية للبطالة

من أهم العوامل الداخلية للبطالة ما يلي:

أ. التراجع الواضح في معدلات النمو الاقتصادي الأردني إلى مستويات دون معدلات نمو السكان.

ب. نمو قوة العمل بعد أن دخل سوق العمل(4.2%) من السكان خلال (15) سنة، مما أدى إلى عدم قدرة الاقتصاد على توفير أي فرص عمل جديدة كافية لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، حيث بلغ معدل البطالة في الأردن عام 2013(12,6%) من السكان، أما معدل البطالة لعام 2006 فقد بلغ (14%) من السكان[1]، ويشير ذلك إلى انخفاض معدل البطالة في الأردن[2].

ج. ارتفاع معدلات النمو السكاني في الأردن، حيث أصبح عدد السكان عام 2013 (6,53) مليون نسمة.

د. ضعف موائمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل.

---

(1) دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (2006)، التقرير السنوي، نقلا عن الرابط: http://web.dos.gov.jo

(2)الزيود، اسماعيل محمد, مرجع سبق ذكره، ص 61.

هـ. تدفق أعداد كبيرة من العمال الوافدين إلى الأردن وإمكانية تشغيلهم ساعات عمل أطول وبأجور أقل.

و. عدم فعالية السياسات الحكومية للحد من البطالة وانتشارها وعدم وجود استراتيجيات ثابتة ومكافحتها وبتغير هذه السياسة بتغيير الحكومات مما يظهر الحاجة إلى تنظيم سوق العمل الأردني.

ز. عزوف بعض الأردنيين الباحثين عن العمل عن إشغال بعض المهن نتيجة ثقافة العيب، مما أدى لزيادة أعداد العاطلين عن العمل.

ح. قلة مشاركة المرأة الأردنية في النشاطات الاقتصادية خارج المنزل، حيث بلغت نسبة النساء ما يقارب 16% من القوى العاملة عام 2009، ويعود ذلك إلى مجموعة من التقاليد والقيم الاجتماعية القديمة[1].

- **خصائص العاطلين عن العمل في الأردن.**

تشير الإحصائيات الرسمية الأردنية إلى أن معدل المشاركة الاقتصادية الخام (يمثل النسبة المئوية لعدد الأفراد النشيطين اقتصادياً (المشتغلين والمتعطلين) ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر إلى عدد السكان في جميع الأعمار) قد بلغ 24.1% في عام 2013، وبضرب هذه النسبة بعدد السكان يتبين أن عدد الأفراد النشيطين اقتصادياً قد بلغ 1.574 مليون فرد، وتشير إلى أن نسبة المشتغلين الأردنيين من إجمالي النشيطين اقتصادياً قد بلغت 87.4% (لا نعرف على أي أساس تم تحديد هذه النسبة)، وبالتالي يمكن التوصل إلى عدد المشتغلين الأردنيين والذي بلغ بحدود 1.376 مليون فرد، كما وتشير إلى أن نسبة البطالة من إجمالي النشيطين

(1) العجلوني، محمد محمود (2010). الاسباب الاجتماعية لظاهرة الفقر والطرق الاقتصادية لمعالجتها، **ورقة عمل مقدمة الى اليوم العلمي لجامعة الاميرة سمية**، المنعقد يوم2010/5/10،عمان.

اقتصادياً قد بلغت 12.6% (100% - 87.4%)، وبالتالي يمكن التوصل إلى عدد الأردنيين العاطلين عن العمل والذي بلغ بحدود 198 ألف فرد[1].

ثالثاً: التعليم

لعب اتساع نسبة التعليم في الأردن، وخاصة التعليم الجامعي، دوراً كبيراً في عملية التحول الديمقراطي في هذا البلد، وذلك من خلال إسهامه بالدفع باتجاه المطالبة بالمشاركة السياسية، كنتيجة لتزايد وعي المواطن الأردني بحقوقه المدنية والسياسية، وإطلاعه على التطورات الديمقراطية الجارية في المحيط الدولي، حيث أكد قانون التربية والتعليم رقم(3) لسنة 1994 على حق الفرد في المشاركة السياسية والاجتماعية في إطار النظام الديمقراطي، كما أكد على أهمية التربية السياسية وترسيخ مبادئ المشاركة والعدالة والحوار الإيجابي، إلى جانب تأكيده على الديمقراطية وممارستها. وهو ما سبق وأكد عليه الملك الحسين في كتاب التكليف لحكومة طاهر المصري في 19حزيران/ يونيو1991 عندما قال: "إن الذي يساعد على ترسيخ الديمقراطية وتعميقها، فكراً وسلوكاً، هو الشروع في تدريس مساقات عن الديمقراطية وقواعدها ومسؤولياتها"، ومعنى هذا أن الهدف الأساسي للتربية هو إعداد مواطني المستقبل ليكونوا أعضاء فاعلين ومنتجين في مجتمع ديمقراطي يكفل حقوق المواطنة الني تشمل على جوانب قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

رابعاً: العجز في الموازنة العامة للدولة

فيما يتعلق بالمالية العامة في الأردن، فإن إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية وإجمالي العجز فهي على النحو الآتي:

---

(1)الجوهري، رائد (2014). **البطالة في الأردن**، وكالة جراسيا الأردنية.

جدول رقم (1)

المساعدات الخارجية والإيرادات والعجز في المالية العامة في الأردن (2000– 2011) (بالمليون دينار)

السنة	المساعدات الخارجية	الإيرادات المحلية	العجز
2000	2،391	1،1592	8،119–
2001	3،433	6،1658	5،155–
2002	9،491	1644	4،145–
2003	4،937	6،1675	2،97–
2004	3،811	2،2147	1،154–
2005	3،500	8،2561	1،977–
2006	6،304	4،3164	8،747–
2007	4،343	1،3628	4،958–
2008	3،718	4،4375	5،1056–
2009	3،333	8،4187	7،1842–
2010	7،401	1،4261	9،1446–
2011	0،1215	9،4198	9،2602–

المصدر: البنك المركزي الأردني – وزارة المالية 2012

أما فيما يتعلق بارتفاع الأسعار ومعدل التضخم فهي على النحو الآتي :

جدول رقم (2)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم (%)

المؤشر	2006	2008	2009	2010	2011
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	0،100	–	–	5،124	96،129
معدل التضخم	3،6	9،13	−7،0	0،5	4،4

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة– الأردن بالأرقام 2011، العدد 14– أيار 2012

يرى الباحث أن هذه المبادرة من الحكومة في الشأن الاقتصادي، تعد من الخطوات الإصلاحية التي يعول عليها الكثير في المستقبل، وإذا ما تحققت نتائج المبادرة كما تم وضع المخططات لها، فسيكون لها المردود الهادف على الدولة الأردنية بشكل عام والمواطن بشكل خاص، مما يعزز من الاستقرار الاقتصادي والذي سينعكس على المواطن بالاستقرار الاجتماعي.

الفصل الرابع

المحددات الخارجية المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن

بالرغم من استمرار المسيرات والمطالبات بالإصلاح السياسي بصورة دائمة ومتواصلة منذ ما سمي بمسيرة ذيبان 2011/1/7، وانضمام اغلب الاتجاهات التقليدية والجديدة لهذه الأنشطة، إلا أن هنالك اتجاهات مختلفة من المطالبات والأولويات تبدو بوضوح شديد في الخطابات والبيانات والشعارات السياسية المعروفة. وبالرغم من الانفتاح السياسي الواضح، وما تخلله من السماح بفعاليات ومسيرات ونشاطات تدعو إلى الإصلاح السياسي، أولها: مطالب محددة، ما شمل حتى أكثر التيارات الراديكالية في الساحة الأردنية، السلفيين والجهاديين، إلا أن هنالك تخوفاً قائماً من تكرار سيناريو الأجندة الوطنية، والمبادرات الملكية الأخرى التي قدمت تصورات للإصلاح ، لكنها بقيت "حبراً على ورق". وسيتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العوامل الدولية المحددة على الإصلاح السياسي في الأردن

المبحث الثاني: العوامل الإقليمية المحددة على الإصلاح السياسي في الأردن

المبحث الثالث : الربيع العربي ودوره في عملية الإصلاح السياسي في الأردن

المبحث الأول: العوامل الدولية المحددة على الإصلاح السياسي في الأردن

تعمل البيئة الدولية باتجاه تشجيع الإصلاح السياسي بوجهٍ عام، بغض النظر عن أهدافها، حيث يؤمن الأردنيون أن الإصلاح ينبغي أن ينبع من الداخل، ويشجعون الدولة على ذلك، ويرون أن التدخل الخارجي ليس في مصلحة الجميع، ولذلك فإن عموم البيئة السياسية يعد عاملاً مشجعاً على اتجاهات الإصلاح السياسي في المملكة، ويشجع على تخفيف حدة التخوفات سواء على المصالح الشخصية أو الفئوية للنخب السياسية أو للقوى الاجتماعية المنتفعة أو للقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنشد الأمان والاستقرار في البلاد. وإن الشراكة في القرار السياسي، وتحقيق الشرعية الشعبية، وتحمل المسؤولية والمحاسبة مع الصلاحية، وتداول السلطة أصبحت من متطلبات الإصلاح السياسي الأولية في ثقافة نخب ورموز الحراك الإصلاحي في البلاد. وسيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التحولات في البيئة الدولية في ظل النظام الدولي الجديد:

المطلب الثاني: تقنيات التواصل الإنساني الجديدة (الشبكة المعلوماتية، والبث الفضائي، والجوّال)

المطلب الثالث: مشروع الشرق الأوسط الكبير والإصلاح السياسي في الأردن

المطلب الأول: التحولات في البيئة الدولية في ظل النظام الدولي الجديد:

من العوامل الدولية التي ساهمت في حدوث الإصلاحات السياسية في الأردن ما يلي:[1]

1- تحرك القوى السياسية في خمس دول، قبل شهر واحد من إجراءات الانتخابات الأردنية في1989/11/8، وهذه الدول هي: رومانيا وبلغاريا وتشيكو سلوفاكيا وألمانيا الشرقية وهنغاريا، تطالب بالتغيير السياسي وحرية التعبير، وترفض نظام حكم الحزب الواحد.

---

(1)الكيلاني، موسى (1995). **الأداء الديمقراطي للحكومات الأردنية (1989-1993)** في : حسين أبو رمان، محرر المسار الديمقراطي الأردني..إلى أين؟" ص86-87.

2- قبل ثلاثة أشهر فقط من إجراء الانتخابات الأردنية، تمكنت قوى التغيير في بولندا "ليخ فاليسا، زعيم حركة تضامن" ، من تسليم رئاسة الوزراء إلى أحد أعضائها.

3- سقوط حائط برلين في الأسبوع نفسه الذي أجريت فيه الانتخابات النيابية الأردنية؛ مما يعني أن أجواء التغيير كانت عالمية في اتجاهها تقتلع كل من يقف ضدها.

4- وفي كانون الثاني/ يناير 1987، أعلن الرئيس السوفييتي السابق "غور باتشوف" إجراءاته الديمقراطية المتمثلة بالبريسترويكا وحرية التعبير والسماح بالهجرة والسفر ورزمة الإجراءات المعروفة بالغلاسنوست.

أدرك الأردن أنه لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن هذا العالم، وما يجري به من أحداث وتطورات، خاصة في ظل العولمة الإعلامية والثقافية التي أسهمت في جعل المجتمعات المختلفة تتابع مجريات الأحداث في كل منها، حتى أصبحت وسائل الإعلام تخترق الحدود الدولية لتشكل ضغوطاً على أنظمة الحكم للتحول نحو الديمقراطية، إذ لم يعد بمقدور أي دولة مهما كان موقعها الجغرافي، حجب التطورات الديمقراطية التي يشهدها العالم. لذلك فقد قرر الأردن الانتقال بالحالة السياسية إلى مرحلة متقدمة من خلال إحداث تغير ملموس في البناء المؤسسي لمؤسسات الدولة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية. بحيث يشارك ممثلو الشعب في الحياة السياسية الأردنية، مما دفع الدولة الأردنية إلى إعادة التفكير في كيفية ترتيب مكوناتها وأولوياتها وسياساتها للتأقلم مع المستجدات الدولية. (1)

أن التدخل الأجنبي في المنطقة حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي ليست جديدة، بل حالة متواصلة تتعلق أسبابها بمكانة الوطن العربي الإستراتيجية، سواء ما يتعلق بثرواته أو في إطار الصراع الدولي. ولا شكّ في أن احتلال العراق يمثّل نموذجاً صارخاً للتدخل الأجنبي في

---

(1) الدعجة، هايل ودعان، مرجع سابق، ص65

المنطقة. كما أنّ مبادرات الإصلاح القادمة من عواصم غربية تمثّل هي الأخرى شكلاً من أشكال التدخل. إذاً القصد ليس نفي حقيقة التدخل، ولكن الدعوى إلى عدم الاقتصار عليه في فهم أثر السياق الدولي في ما يشهده كثير من المجتمعات العربية من تحوّلات سياسية[1].

لا شكّ في أن عملية التغيير والإصلاح تبقى مسألة داخلية في الدرجة الأولى، إلا أن البيئة الخارجية بوضعها الراهن قد وفّرت آليات جديدة يسّرت على قوى المعارضة التي تمثّل الطرف الآخر في العملية السياسية التحرك السياسي بشكل لم يكن ليتحقق سابقاً بالنظر إلى البيئات التسلطية التي يعيشها الكثير من المجتمعات العربية. اليوم، وبفعل هذه الآليات، توفّرت لهذه القوى السياسية، بل حتى للأفراد الناشطين بشكل مستقل، إمكانية التحرك وتجاوز القيود المفروضة عليهم دون التسبب في ملاحقات قانونية مقارنة بأساليب التحرك القديمة. لقد استفادت قوى التغيير من المكونات الجديدة للسياق الدولي لتحقيق الأغراض الثلاثة المعروفة للعمل السياسي المعارض: التوعية، والتعبئة والتواصل.

أصبحت البيئة الدولية أكثر تعقيداً عما سبق، فقد استجدت فيها مكوّنات مهمة لها أثرها الذي يتجاوز الحدود القومية، والتي تساهم في تشكيل عملية الإصلاح، وأنّ تعامل الحكومات مع هذه المكوّنات قد يكون أصعب من تعاملها مع الضغوط السياسية المباشرة التي يمكن احتواؤها من ترتيبات تتعلق بالسلوك الخارجي للدولة، في حين أن السياق الدولي الجديد يتسم بالتنوع، ولا يخضع لسلطة واحدة، ويعمل على "محاصرة" الحكومات لصالح المطالبين بالإصلاح من ناشطين ومؤسسات المجتمع المدني. وفي حين أن الضغط السياسي المباشر لا يمكن المراهنة عليه لاستمرار مسيرة الإصلاح، فإن المكوّنات الجديدة تعدّ إضافة مهمة تعمل على تقوية طرف المجتمع في علاقته مع الدولة، وإن كان تأثيرها بالطبع غير سريع، كما هو الحال بالنسبة إلى

---

(1)الكيلاني، موسى، مرجع سابق، ص 90.

الضغط المباشر، إلا أن طابعه الاستمراري يعني ضرورة توظيف هذه المكوّنات الجديدة في التسريع بعملية الإصلاح.[1]

وفي إطار هذا الشكل الجديد للسياق الدولي التقليدي (علاقات القوة)، فإن شكل التأثير في عمليات الإصلاح السياسي الداخلي، سواء من حيث توجيه مسارها أو حتى في "تأسيسها"، لا يزال يتم من خلال الضغط المباشر وتوجيه النقد والدعوة إلى التغيير بإطلاق التصريحات وإصدار البيانات والتعليقات على الأحداث الداخلية. ولقد ظهرت في هذا الإطار آلية جديدة تمثلت في طرح مبادرات الإصلاح، ودعوة الدول إلى تبنّيها من خلال الدخول في مشاريع شراكة ووضع معايير لقياس مدى التقدم باتجاه ما تحمله تلك المبادرات من أفكار إصلاحية. فالوطن العربي كان له النصيب الأكبر من هذه المبادرات، ولعل أبرزها مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، ومبادرة الشراكة الأوروبية – المتوسطية. تنطلق هذه المبادرات من تصور سلبي للواقع العربي في مختلف مجالاته خلص إليه القائمون على المبادرات من خلال تقارير التنمية البشرية، ورأوا أن هذا الواقع يحتّم البدء في عمليات إصلاح تدريجية شاملة، وأعلن عن الاستعداد للمساهمة في عملية الإصلاح من خلال تقديم المساعدات لحكومات ومؤسسات المجتمع المدني على حدّ السواء[1].

لقد كانت ردّة فعل الحكومات هي رفض هذه المبادرات، والنظر إليها كتدخل مرفوض في الشأن الداخلي، كما أنّ موقف الرفض الحادّ هذا شمل غالبية القوى المعارضة التي شكّكت في مصداقية المبادرات، خاصة الأمريكية منها، ورأت فيها مجرد محاولة لتحسين صورة واشنطن

---

(1)Francis Fukuyama,(1993) The **End of History and the Last Man**, New York: Harper Perennial.

(1) حياصات، أيهم (2012). **دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن 1989- 2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص 65.

المشوّهة، بسبب ممارستها غير الإنسانية في إطار الحرب ضد الإرهاب. إضافة إلى أن تلك المبادرات كانت تهدف كذلك إلى كسب الدعم العربي لحربها على العراق. وبتقييم لهذه المبادرات، خاصة الأمريكية، وأنها لم تخرج عن أُطر السياسة الدولية التقليدية، حيث تمّ التعامل معها وفقاً لمتطلبات العلاقة بين واشنطن والدول المعنية بالمبادرات. فعلى سبيل المثال، لا تزال العلاقات مع مصر والسعودية تحكمها متطلبات اللعبة السياسية القديمة، على الرغم من أنها تأثرت بالتطورات التي شهدتها الساحة الدولية بعد هجمات أيلول/ سبتمبر 2001، ومساعي واشنطن في اجتثاث جذور الإرهاب المتمثلة، وفقاً لواشنطن، في ثقافة الكراهية التي تعود في الأصل إلى البيئة الثقافية في المنطقة العربية(1).

يتضح مما سبق، أن مبادرات الإصلاح الأمريكية لا تزال تحكمها قواعد ومتطلبات اللعبة السياسية التقليدية، ولم تصبح مستقلة بذاتها، وتحركها إستراتيجية نشر الديمقراطية، كما تزعم الإدارة الأمريكية. إلا أن هذا لا يعني تلاشي أثر البيئة الدولية على عملية الإصلاحات في السعودية، فالقراءة الموضوعية لأثر هذه البيئة تستوجب النظر إلى مكوّناتها الجديدة، وعدم الاقتصار على مسألة ممارسة الضغط التي تحكمها متطلبات السياسة الدولية التقليدية.

أساليب تأثير البيئة الدولية في الإصلاح :

أشار مفهوم "المجتمع المدني العالمي" والذي ظهر في تسعينيات القرن العشرين إلى المنظمات غير الحكومية والحركات والجمعيات، التي أصبحت تنشط على الساحة العالمية، وتتحرك تجاه قضايا عالمية، مثل البيئة، والآثار السلبية للعولمة، وحقوق الإنسان. فقد ظهرت إلى جانبها تجمعات وتنظيمات نجحت في استثمار آليات الاتصال الحديثة للتحرك عبر الحدود

---

(1)الكيلاني، موسى، مرجع سابق، ص 91.

الإقليمية، بما أعطاها صفة عالمية[1]. ومن أبرز مؤسسات المجتمع المدني العالمي بالنسبة إلى الدول العربية، منظمات حقوق الإنسان، مثل "منظمة العفو الدولية"، و "منظمة مراقبة حقوق الإنسان"، و"منظمة حماية الصحافيين"، وكذلك "مراسلون بلا حدود"، إضافة إلى منظمات إقليمية، مثل "المركز العربي للمصادر والمعلومات حول المرأة "أمان"، و "مركز حماية وحرية الصحافيين"، إضافة إلى "شبكة الجمعيات والتنظيمات الإقليمية" التي استثمرت أدوات الاتصال الحديثة لتقديم المساندة المتبادلة، مثل "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان"، و"البوابة العربية لحقوق الإنسان" التي أُنشئت بدعم من معهد المجتمع المفتوح (Open Society Institute) الذي لعب دوراً مهماً في عملية الانتقال الديمقراطي في الدول الاشتراكية، ووسط وشرق أوروبا، وفي الفضاء السوفييتي السابق[1].

ومن بين ما تقدمه هذه الشبكات الدولية للمنظمات المحلية، ويساهم في مسألة الحراك السياسي، برامج التوعية وورش التدريب وتطوير المهارات والدعم التقني، لتأسيس مواقع على الشبكة. وبفضل تقنية الاتصالات تستطيع هذه المؤسسات الدولية تقديم ورش عمل للناشطين المحليين دون مغادرة مجتمعاتهم، وذلك من خلال التدريب عبر شبكة الإنترنت، وتتبين أهمية هذا الأمر عند إدراك صعوبة التحرك الخارجي للناشطين المحليين، واتهامهم بتهم تصل إلى حدّ الخيانة الوطنية. فلقد تعرضت الكثير من مؤسسات المجتمع المدني في عدد من الدول العربية إلى اتهامات بالتخابر الأجنبي، كما حدث لمدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في مصر.[3]

---

(1) Helmut Anheier, (2001) **Marlies Glasius and Mary Kaldor**, eds., Global Civil Society 2001, Oxford: oxford University Press.

(1) حياصات، أيهم، مرجع سابق، ص 66.

(3)حكم على الدكتور سعد الدين إبراهيم بالسجن سبع سنوات "نقضت لاحقاً" بتهمة تلقي مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية الذي يرأسه أموالاً من حكومات أجنبية للإضرار بمصالح مصر.

أصبح من الممكن لهذه المؤسسات الحصول على الدعم غير المالي دون الاتصال المباشر الذي قد يسبب الأذى لها. وفي الغالب، فإن الغرض من الدعم هو إقامة ورش العمل، وطباعة الكتيبات الإرشادية، وتأسيس مواقع على الشبكة، وتنظيم الحملات، وغير ذلك من أنشطة أصبحت ممكنة دون السفر إلى الخارج أو استقبال مندوبين من أي من مؤسسات المجتمع المدني العالمي. ولا شك في أن الحكومات تعي هذا التطور الكبير الذي يسّر للناشطين المحليين الاتصال بالمؤسسات الدولية دون الوقوع في المحظور، ولذا سعت إلى استخدام التقنية ذاتها لقطع الاتصال من خلال سياسة الحجب، إلا أن التطور المستمر لتقنية الاتصالات مكّن المؤسسات الدولية، وكذلك الناشطين المحليين، من وسائل وتقنيات مضادة لتجاوز الحجب.(1)

المطلب الثاني: تقنيات التواصل الإنساني الجديدة (الشبكة المعلوماتية، والبث الفضائي، والجوّال)

إن من أهم آثار الثورة التقنية في مجال الاتصالات هو كسر احتكار الدولة للمعلومة، سواء من حيث صناعتها أو نشرها، حيث وفرت التقنيات الجديدة مساحة كبيرة جداً للأفراد والتنظيمات للمساهمة في صناعة المعلومات وبثها، ولم يعد هؤلاء مجرد متلقين سلبيين لما تروّج له وسائل الإعلام الرسمية، مما عزّز من مستوى الوعي السياسي الذي يعدّ من شروط التحرك الشعبي للضغط باتجاه الإصلاح.

تبرز أهمية هذا التطور من خلال العدد الهائل من المواقع على شبكة الإنترنت التي يؤسسها الأفراد لبثّ المعلومة والتواصل مع الغير في جميع المجالات. فعلى سبيل المثال، فهنالك نخبة من الدعاة والعلماء والناشطين السياسيين، باتجاهاتهم كافة، في الكثير من الدول

---

(1) إيهاب الزلاقي، معد، "خصم عنيد: الإنترنت والحكومات العربية"، تحرير سالي سامي؛ ترجمة داليا زيادة؛ تقديم ومراجعة جمال عيد (تقرير، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، القاهرة، كانون الأول / ديسمبر 2006).

العربية، قد أسسوا لهم مواقع يستخدمونها لنشر أفكار وآراء لم يكن من الممكن نشرها عبر وسائل الإعلام الرسمية، وأصبحوا بذلك يساهمون بشكل فاعل في تشكيل الوعي الشعبي. وقد بادرت تنظيمات المجتمع المدني إلى الاستفادة من التقنيات الجديدة لزيادة حضورها وتحقيق مقاصدها ومنافسة السلطات الرسمية في تشكّل الرأي العام وتوجيهه. هذا التطور التقني الهائل تم توظيفه من قبل الناشطين، أفراداً وتنظيمات، لكسر احتكار السلطات لثلاثة مجالات في غاية الأهمية للحراك السياسي، وهي: التوعية، والتواصل، والتعبئة. لقد أتاح فضاء الشبكة العنكبوتية مجالاً غير مسبوق للتحرك المستقل، الذي لا يتوفر من خلال الأطر الرسمية. وعلى رغم محاولات التقييد والحجب، يبقى هذا الفضاء مفتوحاً بشكل كبير للأفراد والتنظيمات للمساهمة في الحياة الثقافية والسياسية لمجتمعاتهم، وكذلك لممارسة الضغط بطرق حديثة، حين يحرم المواطن من الوسائل التقليدية للتحرّك، مثل التظاهر والتجمّع للمطالبة بالإصلاح.

إن إدراك أهمية هذا الفضاء المفتوح للحصول على المعلومة ونشرها، وكذلك التعبير عن الرأي، ليس قاصراً على الدول النامية التي تعيش تحت حكومات تسلطية، تفرض قيوداً صارمة على وصول المعلومات والتعبير عن الرأي، بل هو مهم أيضاً حتى في الدول الديمقراطية، كالولايات المتحدة. وهذا ما يفسر ظاهرة ما يُعرف بالمدوّنات الشخصية (البلوغز) (Blogs) ، المتمثلة في تأسيس صفحات شخصية على شبكة الإنترنت يدوّن عليها أصحابها أفكارهم وآراءهم وتعليقاتهم على الأحداث الراهنة، وقد انتشرت هذه المدوّنات بشكل سريع وهائل، وأصبحت بدائل لتداول الأخبار حول الأحداث والتعليق عليها، ودخلت في منافسة قوية لوسائل الإعلام التقليدية (الصحف والإذاعة والتلفاز)، التي تدفعها مصالحها أحياناً إلى تقديم صور وأطروحات لا تبتعد كثيراً عمّا تريده المؤسسات الرسمية.[1]

(1) فقيه، أشرف إحسان (2005). "**الإنترنت سُلطة خامسة!**"، **التدريب والتقنية**، العدد 77، حزيران/ يونيو 2005. على الموقع: www.eddarb.com/modules

وفي حين لا يوجد انتشاراً واسعاً لتقنية المدوّنات في الوطن العربي[2]، فإن منتديات النقاش، خاصة السياسية والثقافية، تمثل خياراً مهماً للناشطين للتعبير من خلالها عن المواقف وتشكيل الرأي العام وتوجيهه. فعلى سبيل المثال، نجح موقع الساحة (www.alsaha.com) في أن يصبح مصدراً مهماً للمعلومة، وأداة لتشكيل الرأي في المجتمع السعودي، ولا تقتصر أهمية شبكة الإنترنت على الوصول إلى المعلومات أو التعبير عن الرأي فقط، بل إنها أصبحت مجالاً للتواصل بين الناشطين بطرق غير تقليدية، وبعيداً عن القيود المفروضة على الوسائل التقليدية للاتصال التي أصبحت عائقاً أمام تشكل مؤسسات المجتمع المدني على الرغم من وجود مقوماته. وقد يمثل الهروب إلى فضاء الإنترنت لتأسيس مؤسسات مجتمع مدني افتراضي مرحلة انتقالية قد تساهم بدورها في الوصول إلى الوضع الطبيعي، حيث يستطيع الأفراد تأسيس جمعيات ونقابات "حقيقية" دون خشية من العقاب. وبالإضافة إلى إنتاج ونشر المعلومة، وتيسير التواصل، فإن شبكة الإنترنت وفّرت قناة مهمة يستخدمها الناشطون للتعبئة التي تصل أحياناً إلى حدّ التحريض.

ومن مكوّنات السياق الدولي الجديدة التي أفرزتها الثورة التقنية البثّ الفضائي الذي أصبح من أهم مصادر المعلومة، وترك أثراً واضحاً في الحياة الثقافية في الوطن العربي، بل إن القنوات الفضائية، وخاصة ذات الطابع الإخباري – السياسي، مثل قناة "الجزيرة"، تحولت إلى مؤسسة من مؤسسات التنشئة السياسية في الكثير من المجتمعات. وفي سياقات محلية معينة استطاعت "الجزيرة" أن توجّه مواقف الأفراد تجاه سياسات حكوماتها، خاصة في المجال

---

(2)شهدت المدونات الشخصية في الفضاء العربية نقلة واضحة خلال العام الماضي، وأصبح هناك تجمعات خاصة للمدونين. انظر موقع اتحاد المدونين العرب: www.arabictadwin.com

الخارجي، بل إن المعارضة العربية استطاعت أن تستثمر هذه القنوات في نشاطها ضد الحكومات، مستفيدةً مما حققه التطور التقني من انخفاض أسعار البثّ الفضائي.

المطلب الثالث: مشروع الشرق الأوسط الكبير والإصلاح السياسي في الأردن:

تقوم إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على مرتكزات أساسية من أهمها حماية النفط وإمداداته والحصول عليه بأقل التكاليف وحماية إسرائيل، ولتحقيق هذه الأهداف، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ربط منطقة الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي بالأمن القومي الأمريكي من خلال مبدأ "أيزنهاور ونيكسون"ومبدأ "كارتر" الذي أعتبر منطقة الخليج العربي منطقة حيوية للمصالح الأمريكية(1). حيث شهدت الساحة الدولية في منتصف الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن العشرين عدداً من المتغيرات والأحداث التي كان لها الأثر الكبير في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية ومنها انهيار الإتحاد السوفييتي، وأزمة الخليج الثانية التي كرست الوجود الأمريكي في المنطقة لحماية مصالحها، والتحول إلى النظام الأحادي القطبية، والذي يتمثل بإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية وسيطرتها وهيمنتها على النظام العالمي الجديد، الأمر الذي أدى إلى التغير في نمط التحالفات السياسية على المستوى الدولي والإقليمي، وبسبب الموقع الاستراتيجي الهام والثروات الكبيرة التي تمتلكها المنطقة، بدأت تظهر مشاريع قديمة وجديدة وتم إعادة طرحها بشكل يتناسب مع التغيرات والتطورات الدولية الجديدة، وقد أخذت هذه المشروعات طابعاً اقتصادياً وسياسياً لتأمين الهيمنة على المنطقة العربية .

---

(1)مساع، عبدالله (1997). مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، عمان،ع 127، ص126.

ومن هذه المشاريع التي طرحت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 والاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يهدف إلى التنمية الشاملة في المنطقة ومحاولة تشجيع الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحياة السياسية، ودمج اقتصاديات المنطقة "حسب ما أعلنت أمريكا في قمة مجموعة الثمانية" وكان الانطباع العربي لهذا المشروع أنه يهدف إلى حرمان وطمس الهوية العربية الإسلامية، وتوفير قدر كبير من الأمن والاستقرار لإسرائيل، وجعل المنطقة العربية جزءاً من مجموعة اقتصادية كبيرة تضم تركيا وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل، مما سيضعف من المكانة السياسية والاقتصادية للدول العربية، لذا فقد أعادت أمريكا صياغة المشروع مرة أخرى نتيجة المواقف السياسية العربية بعد القمم العربية في تونس وقطر. ويقوم مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي نشرته جريدة الحياة اللندنية في 2004/2/13 على ثلاث ركائز لسد النواقص التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، تكمن هذه الركائز بالآتي:

أولاً: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

يؤكد المشروع على أن الديمقراطية والحرية مفقودتان إلى حدٍ بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير ويشير إلى تقرير عام 2002 الذي أورد إسرائيل باعتبارها البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي اعتبر بأنه حر، ويورد مجموعة من الأمور التي يمكن لمجموعة الثمانية أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر الإلزام بها وهي: [1]

1. مبادرة الانتخابات الحرة: وذلك من خلال تقديم مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات للدول التي تظاهرت استعداداً لتجربة إجراء الانتخابات الحرة والمنصفة.
2. الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني بهدف تعزيز دور البرلمانات في "دمقرطة" دول الشرق الأوسط الكبير.

---

(1)حنا، إلياس (2004). هكذا تريد الولايات المتحدة للشرق الأوسط الكبير، **صحيفة النهار اللبنانية**، عدد 2440 ص11.

3. رعاية معاهدة تدريب خاصة بالنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم.
4. مبادرة وسائل الإعلام المستقبلية.
5. تشجيع تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد.
6. العمل على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني بالمنطقة، وفي هذا الإطار يمكن لمجموعة الثمانية أن:

- تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان على العمل بحرية.
- أن تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية.
- أن تزيد القدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية بالمنطقة.
- خبراء قانونيين أو إعلاميين من المنطقة يصوغون تنويهات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو الإعلامي بالمنطقة.

ثانياً: بناء مجتمع معرفي:

تعرض مشروع الشرق الأوسط الكبير في هذا الإطار لإخفاقات منطقة الشرق الأوسط في مواكبة العالم مثل التوجه المعرفي، فهناك مجموعة من المؤشرات على ذلك منها أن ما تنتجه الدول العربية من الكتب لا يمثل سوى (1.1%) من الإجمالي العالمي وتشكل الكتب الدينية أكثر من (15%) منها، ويهاجر حوالي ربع إجمالي خريجي الجامعات ويتم استيراد التكنولوجيا إلى حد كبير، وبناء على ذلك يدعو المشروع دول الثمانية لتقديم مساعدات لمعالجة تحديات

التعليم بالمنطقة، حيث تمثل أولويات الإصلاح السبيل إلى تنمية المنطقة العربية، فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية والمبادرة في مجال الأعمال وهي أساس التنمية ومن أهم المبادرات المساهمة في التنمية ما يلي: (1)

1. **مبادرة التعليم الأساسي:** وتشمل محو الأمية، وترجمة الكتب الأساسية في العلوم المختلفة، وإصلاح التعليم وتوسيع فكرة مدارس الاكتشاف التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة.
2. **مبادرة التعليم في الإنترنت:** وذلك باعتبار أن المنطقة تحتل المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت ومن الضروري تجسير الهوة الحاسوبية هذه بين المنطقة وباقي العالم.

ثالثاً: توسيع الفرص الاقتصادية:

إذ يتم توسيع الفرص الاقتصادية باعتبار تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولاً اقتصادياً يشابه في ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية، ويركز المشروع على أن مفتاح التحول سيكون بإطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، ويحدد المشروع عدة مبادرات يمكن أن تتخذها مجموع الثمانية في هذا السياق هي:

1- **مبادرة تمويل النمو:** وتتضمن إقراض المشاريع الصغيرة والمشاركة في تمويل مؤسسات مالية للشرق الأوسط للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال والعمل على إنشاء مؤسسة

(1) أبوملحم، حسن (2005). مستقبل النظام العربي والإصلاح المزوج، **مجلة شؤون عربية**، عدد 122، ص95.

إقليمية للتنمية على غرار البنك الأوروبي للأعمار والتنمية، لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح والمشاركة في عمليات إصلاح النظم المالية في دول المنطقة.

2- **مبادرة التجارة:** يدعو المشروع دول الثمانية إلى اتخاذ مبادرة لتشجيع التجار في الشرق الأوسط الكبير تتألف من عدة عناصر من بينها: الانضمام أو التنفيذ على صعيد منظمة التجارة العالمية، وإنشاء مناطق في الشرق الأوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية، إلى جانب مناطق الأعمال التي تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات، وأخيراً "منبر الفرص الاقتصادية الذي سيجمع مسؤولين كبار من مجموعة الثمانية والشرق الأوسط الكبير لمناقشة قضايا الإصلاح الاقتصادي إلى جانب إمكانية عقد اجتماعات جانبية مع رجال الأعمال غير الحكوميين"[(1)].

يشير هذا المشروع على النحو الذي جاء به إلى عدة تساؤلات تتعلق بالبديل عن الإصلاح، حيث يمثل تقرير التنمية البشرية العربية نداءات مقترحة وملحق للتحرك في الشرق الأوسط الكبير، وهي نداءات بررها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة العربية. وقد استجاب بعض الزعماء بالفعل في الشرق الأوسط لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الثمانية، بدورها هذه الجهود بمبادرتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتبين الشراكة الأوروبية المتوسطية ومبادرة الشراكة، بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط وجهود إعادة الاعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان وللعراق التزام مجموع الثمانية بالإصلاح في المنطقة. فالتغيرات

---

(1)السيد النجار، أحمد (2004). الأهداف الاقتصادية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، صحيفة الأهرام، ص7.

الديموغرافية وتحرير أفغانستان والعراق من أنظمتها، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة الثمانية فرصة تاريخية. وتتبنى المجموعة في قمتها المقبلة أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق رداً منسقاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثمانية أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية(1).

انطلق المشروع الأمريكي من ركيزتين: الأولى: أن التدهور الكبير في الأوضاع العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتطلب البدء في الإصلاح، والثانية: أن هذه الأوضاع تشكل الأرضية الخصبة لبروز التطرف والإرهاب الدولي(2).

النقد الموجه لمشروع الشرق الأوسط الكبير:

يرتبط مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا بالخيارات الإستراتيجية الأمريكية، والتي تقف على رأسها حماية المصالح الأمريكية لا بوصفها القوة المدافعة عن الرأسمال الغربي، وإنما القوة العظمى الوحيدة التي تترتب عليها الحيلولة دون بروز قوة أخرى منافسة لها، حتى وإن كانت من العالم الغربي نفسه. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الفاعل الرئيسي في الشرق أوسطية، فإن المشروع كان في الأساس صياغة صهيونية جديدة للمنطقة.

---

(1)عبد الصادق، علي (2006). الناتو والشرق الأوسط الكبير، **مجلة السياسية الدولية**، عدد 163، ص ص 160-162.

(2)إلياس، مرجع سابق، ص 11.

علق أمين الجامعة العربية آنذاك عمرو موسى على المبادرة بقوله :" من غير المنطقي الحديث عن مبادرة تستوجب تعاون الحكومات العربية دون استشارة هذه الحكومات حول طبيعة وتفاصيل هذه الأفكار"، أما وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل فشدد على أن المبادرة " تتضمن اتهامات واضحة للشعوب العربية وحكوماتهم بجهلهم في تدبير شؤونهم بأنفسهم "، كما نقل عن وزير الخارجية الأردني آنذاك مروان المعشر تمنّيه " بأن لا ترى هذه المبادرة ضوء الشمس" كما عبر العديد من المسؤولين العرب عن عدم ترحيبهم أو موافقتهم على المبادرة(1).

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام مفهوم "بناء الأمة" لوصف التدخل الأمريكي المفروض بدلاً من مفاهيم أخرى أكثر صدقاً في هذا المجال مثل "تأديب الأمم" الذي استخدمه مؤلفان أمريكيان هما دارة ميللر وستان جوجري لمنع التدخل الأمريكي المفروض في كتاب صدر بعنوان "تأديب الأمم: قوة الحقيقة في تغيير الثقافات". وفي هذا الإطار يرى الباحث سيد ياسين "أن التدخل الأمريكي لتغيير الاتجاهات والقيم الثقافية السائدة قد بدأ منذ عام 1950 مع بداية الحرب الباردة، حيث تم تأسيس مؤتمر الحرية الثقافية لمواجهة العدوان السوفييتي على القيم الديمقراطية والذي أصبح له فروع في كل أنحاء العالم تقريباً ويتم تمويله من جانب وكالة المخابرات المركزية"(2).

يؤكد الباحث برهان غليون في دراسة له على الطبيعة الاستثنائية للتدخل الخارجي الذي تعرضت له بعض بلدان المنطقة، كما حصل في أفغانستان والعراق من جهة، والضعف الذي تعاني منه قوى التغيير الداخلي من جهة أخرى. هذا الضعف على التطلع نحو مزيد من الدعم

(1)الذوادي، محمود (2011). سيادة اللغة العربية أين هي في مسار الثورة التونسية؟ نقلاًعن موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net.

(2)السويد، ياسين (1994). النظام الشرق أوسطي وخطره على الوجود القومي العربي: رؤية مستقبلية، **مجلة الوحدة**، العدد 106، الرباط، إبريل، ص7.

الخارجي لحركة الإصلاح، يجعل النخب الحاكمة تدرك بشكل أكبر خطر الضغوط الخارجية التي يدفعها الخوف من عواقب الإنسدادات الطويلة الحاصلة، وما تخلفه من حصر وضغوط داخلية تهدد بالانفجار إلى العمل لأول مرة لصالح التغيير، بعد أن تخلت لعقود طويلة لصالح الاستقرار وترسيخ النظم والقوى الحاكمة. لذلك ركزت النخب العربية الرسمية النقاش حول الإصلاح والتحول الديمقراطي حول مسألة الضغوط الخارجية. وأن تجعل من وقف ورفض هذه الضغوط نقطة الانطلاق للحفاظ على الوضع القائم. وتسعى لتحقيق هدفين: الأول تحييد الضغوط الخارجية عن طريق إثارة المشاعر الوطنية والقومية المعادية للتدخلات الأجنبية، وعزل قوى التغيير الداخلي على حلفاء محتملين لها في مهمتها الصعبة لتعديل موازين القوى والتأثير على مجريات الأحداث للتحكم في مسيرة التغيير بما يتماشى مع أجندتها دون الحاجة لتقديم تنازلات للمجتمعات مع الاحتفاظ بالاحتكار الكامل للسلطة والثروة والمعرفة معاً. ويؤكد الباحث برهان غليون النخب الحاكمة قد نجحت إلى حد كبير من خلال استغلال تمسك الرأي العام العربي بمبادئ الاستقلال والسيادة ورفض الارتهان للمصالح الأجنبية[1].

يوضح تشومسكي في كتابه والذي اختار له عنواناً مثيراً ومعبراً " Deterring Democracy" إعاقة أو ردع الديمقراطية من قبل الدولة الأقوى في العالم وحاملة لواء الديمقراطية والإصلاح ليفند مزاعمها وليؤكد أن الممارسات السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة حول العالم يتضمن تناقضاً صارخاً بين المبادئ والتطبيق والقول والفعل[2].

---

(1)صحيفة الاتحاد (2006). الإمارات العربية المتحدة بينا لعداء للخارج ورفض التدخلات الأجنبية وجهات نظر.

(2)Chomsky, Naom (1991). **Deterring Democracy**, New York, London, verso.

ومع أن النسخة الأولى من الكتاب طبعت في عام 1991 فإن ما جرى من أحداث بعد عام 1990 يثبت صحة وصدق التقييم الذي توصل إليه تشومسكي منذ ما يقارب العقدين. من أن ممارسات أمريكا تناقض مبادئها، خلال قيام الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال أفغانستان والعراق، إلى إذلال العرب والمسلمين في سجن غوانتانامو وسجون أبو غريب وباغرام في أفغانستان والسجون السرية. ومن استخدام الفوسفور الأبيض في العراق ضد المواطنين. ومقتل مئات المعتقلين العراقيين والأفغانيين في السجون الأمريكية. إلى دفع رشاوى للصحف وأجهزة الإعلام العراقية لنشر مقالات وتحقيقات تمتدح الاحتلال ورفض السماح لشركة الموانئ التابعة لدبي من إدارة موانئ أمريكية. وصولاً إلى قطع المساعدات عن حركة حماس لفوزها بانتخابات السلطة الفلسطينية بجدارة وعبر انتخابات وصفت بالنزيهة والحرة، رافضة بذلك مبدأ الاحتكام لنتائج صناديق الاقتراع كما تطالب لأن النتائج لم تكن كما تريديها واشنطن[1]. وانتهاءً بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية في الضغط لإعادة صياغة مناهج الدراسة والإشراف على اللجان الخيرية والإنسانية التي تساعد المسلمين المعوزين حول العالم باسم الحرب على الإرهاب وحماية الأمن القومي والمصالح الأمريكية[2].

---

(1) Washington Times, (2006) can we Export Democracy?, 12 March,.

(2)الشايجي، عبد الله خليفة (2009). **إشكالية إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش في ديمقراطية "الشرق الأوسط الكبير"**، المبادرات–المعوقات–المستقبل، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (103)،خريف 2009،السنة 26. ، ص114.

المبحث الثاني: العوامل الإقليمية المحددة على الإصلاح السياسي في الأردن

تأثرت عملية التحول الديمقراطي في الأردن بالعديد من العوامل الإقليمية التي سيتم تناولها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الصراع العربي الإسرائيلي وأثره على عملية الإصلاح السياسي في الأردن

المطلب الثاني: الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 وأثره على عملية الإصلاح السياسي في الأردن

المطلب الأول: الصراع العربي الإسرائيلي وأثره على عملية الإصلاح السياسي في الأردن

تخضع طبيعة تأثير الصراع العربي- الإسرائيلي في عملية التحول الديمقراطي في الأردن لاعتبارات ومحددات مختلفة، فإذا كانت المواجهة مع إسرائيل قد بررت للأردن كغيره من الأقطار العربية تأجيل الديمقراطية، فإن من المفترض أن تؤدي عملية التسوية السلمية إلى إزالة هذا المبرر، وإن تسهم في دعم التوجه نحو التعددية والانفتاح الديمقراطي، ولكن يتوقف ذلك على طبيعة الأهداف التي يتطلع الأردن إلى تحقيقها من هذه العملية خاصة من حيث انعكاسها على أمنه واستقراره ووجوده[(1)]، فمن الناحية النظرية يمكن القول، إن التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي من شأنها أن تنعكس إيجابياً على استقرار الأردن ووجوده. وهو ما يجسد الموقف الأردني الرسمي من المفاوضات السلمية مع إسرائيل، والذي يرى أن معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية قد وضعت حداً لأطماع إسرائيل في الأردن، وحققت ولأول مرة اعتراف

(1)محافظة، علي (2000). **الديمقراطية المقيدة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص296-297.

إسرائيل الرسمي بحدودها مع الأردن، وهو ما يعني إسقاط مقولة (الوطن البديل) بكل ما تنطوي عليه هذه المقولة من تهديدات ومخاطر لاستقرار الأردن ووجوده.[1]

تؤدي التسوية السلمية إلى بروز مؤشرات على الاستقرار في الأردن نتيجة لموقف المعارضة، وتحديداً المعارضة الإسلامية برفضها الصلح والسلام مع إسرائيل، وما قد ينطوي عليه هذا الموقف من احتجاجات عنيفة ومسيرات غاضبة من شأنها زعزعة الاستقرار في الأردن، وأدرك الأردن أن التعامل مع هذه المسألة الحساسة والمصيرية المتمثلة بالذهاب إلى التسوية السلمية يتطلب تحصين الجبهة الداخلية، وأنه لابد من دخول بوابة التحول الديمقراطي من أجل تحقيق ذلك، لأن الموقف الأردني من التسوية سيكون أكثر قوة ورسوخاً إذا ما لقي الدعم والتأييد من قبل المعارضة، أو على الأقل إذا ما تمكن من تحييدها، وضمن أنه لن يجابه بالرفض من قبلها. ففاعلية المعارضة تكون أكثر قوة وتأثيراً فيما لو ذهب الأردن إلى المفاوضات وهو بعيد عن الديمقراطية.[2]

كان الملك الراحل الحسين بن طلال يرد على المعارضين والمحتجين على المعاهدة بقولهن: "أنها مرت بمراحلها الدستورية، وأقرت من قبل أغلبية ممثلي الشعب". وهو الذي يشير على أن الملك لا يريد أن يتحمل وحدة المسؤولية في القضايا المصيرية والإستراتيجية، حيث بات اعتماد الديمقراطية والانفتاح السياسي والتعددية، جزءاً من مصالح الدولة الأردنية في الانخراط الفاعل في النظام الإقليمي الجديد للشرق الأوسط، الذي أخذت تروج له الولايات المتحدة في أعقاب انتهاء حرب الخليج الثانية، كهدف نهائي لعملية تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي باعتباره أحد تداعيات هذه الحرب. فالرؤية الأمريكية للتسوية السلمية، هي أن السلام يجب أن

---

(1)مخامرة، محسن (1995). **أثار التسوية في الأردن**، مجلة أبعاد، العدد 4، بيروت، ص65-70.

(2)مخادمة، ذياب (1996). **المسار الديمقراطي الأردني، العوامل والظروف الدولي**، في: حسين ابو رمان (محرر) المسار الديمقراطي الارني..إلى أين؟، عمان: مركز الأردن الجديد، 1996، ص38-39.

يفضى إلى نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط لذلك يصبح من الصعب من الناحية العملية، تسويق الأردن واستدراج الاستثمارات الدولية إليه دون أن يتمتع بصورة سياسية جذابة نسبياً.[1]

تعرض الأردن للضغط من قبل الولايات المتحدة، والذي تمثل في فرض حصار على ميناء العقبة، بما يشكله هذا الحصار من تأثير سلبي على الحياة الاقتصادية في الأردن. الأمر الذي أسهم إلى حد كبير، في تحديد طبيعة توجه، ودرجة اندفاع الأردن نحو عملية التسوية السلمية أملاً في استثمار السلام مع إسرائيل للحصول على مكاسب اقتصادية هو في أمس الحاجة إليها[2]. خاصة بعد أن قرر مجلس الشيوخ الأمريكي إلغاء المساعدات المالية المقررة للأردن للسنة المالية 1991 ومقدارها(57) مليون دولار، وذلك بسبب موقفه من أزمة الخليج الثانية، واشترط المجلس من أجل عودة المساعدات المالية للأردن أن تثبت الإدارة الأمريكية أن الأردن يلعب دوراً مفيداً في السعي إلى السلام في الشرق الأوسط. الأمر الذي منح الأردن فرصة لتحسين علاقته مع الإدارة الأمريكية، خاصة وأن عملية السلام تقتضي مشاركة الأردن في الفاعلة من خلال الدور الحاسم الذي قام به الملك الراحل الحسين بن طلال في هذا المجال، وذلك بعد أن قبل "اسحق شامير"، رئيس وزراء إسرائيل السابق، التعامل مع عناصر فلسطينية لا علاقة لها بالمواقع الحساسة في منظمة التحرير الفلسطينية على أن تكون ضمن الوفد الأردني– الفلسطيني المشترك. مما أدى إلى استنتاج أو انطباع بأن أي حل لمشكلة الضفة والقطاع لا يتم إلا عبر الأردن لا عبر المنظمة التي اعتبرها شامير إرهابية[3].

---

(1) الحوراني، هاني (1989). أزمة الأردن الاقتصادية، جذورها، مظاهرها وسبل الخروج منها، **مجلة الأردن الجديد**، العددان9/8، ص212.

(2)محافظة، علي، مرجع سابق، ص264

(3)الرزاز، مؤنس (د.ت). العوامل الإقليمية والذاتية وأثرها على المسار الديمقراطي الأردني"، في: حسين أبو رمان، محرر، المسار الديمقراطي الأردني...إلى أين؟، ص48.

كان لتعطيل الحياة النيابية في الأردن لوقت طويل، صلة وثيقة بوقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي في حزيران/ يونيو عام1967م، إذ تعذر إجراء انتخابات نيابية جراء هذه الكارثة التي لحقت بالضفة الغربية، وأكد على ذلك قول الملك الراحل الحسين بن طلال:"أما الذي انقطع لمدة تقرب من الربع قرن، فهو إجراء انتخابات عامة، أما لماذا حدث ذلك، فالقصة كلها معروفة لكم، بدأت حينما غدا من المستحيل إجراء مثل هذه الانتخابات بعد وقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي في حزيران/ يونيو 1967".[1]

جاء قرار استئناف الحياة البرلمانية في الأردن تكرساً قانونياً لقرار فك الارتباط الذي كان له مغزى التحول، والانعطاف الكبير الذي مثلته انتخابات 1989 في سياسة الأردن إزاء القضية الفلسطينية، وخاصة ما يتعلق منها بمصير الضفة الغربية، وبدور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني[2]، أثرت الأحداث التي وقعت في نسيان/ أبريل 1989م في الإسراع بتنفيذ المرحلة الديمقراطية الجديدة، وهو ما أكده الملك الراحل الحسين بن طلال عندما قال: "وإذا كان فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية هو الذي فتح الباب الموصد أمام الانتخابات العامة، فإن حوادث نيسان هي التي أوحت بضرورة تجديد العقد الاجتماعي".[3]

المطلب الثاني: الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 وأثره على عملية الإصلاح السياسي في الأردن

انطلقت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق من خلال ثلاث مراحل تمثلت في

---

(1) خطاب الملك الحسين بمناسبة استئناف الحياة البرلمانية، 7تشرين الأول/ أكتوبر، 1989.

(2) أبو رمان، حسين (1989). قراءة أولية في انتخابات الأردن النيابية لعام 1989، **مجلة الأردن الجديد**، العددان 15/ 16/ عمان 1989.

(3) خطاب الملك الحسين أمام أعضاء اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني، 10نيسان/ إبريل، 1990.

مرحلة الحرب، المرحلة الانتقالية، والمرحلة النهائية، حيث تدار المرحلة الانتقالية ضمن أولويات أمريكية إقليمية وليس أولويات عراقية فهي لا تهدف إلى خلق حالة استقرار في العراق بمقدار ما تهدف إلى خلق حالة توتر قابلة للإدارة ومسيطر عليها وضمن كلفة محتملة ومقبولة.

تثبت الانقسامات السياسية فيما بين الطائفة الواحدة في العراق، عدم وجود تطابق سياسي للطوائف المختلفة وأهمها الشيعة، وهذا لا يلغي الطائفة كهوية سياسية فرعية ولكنه يلغيها كطرف سياسي موحد يفرض التطورات القادمة، ويشكل إطار التفاعلات الوحيد في صياغة مستقبل العراق، وهذا يفتح المجال لظهور تيارات سياسية جديدة على الساحة العراقية وبروز فسيفساء سياسية واقتصادية في العراق تفتح المجال لبناء نسيج سياسي له امتدادات إقليمية مختلفة ، فأحد أهم خصائص التيارات السياسية في العراق هو علاقات إقليمية متنوعة.

انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأردن

إن ما يحدث في العراق يعد مدخلاً لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية، ولا يمكن للأردن أن يغيب عنها, فهو ساحة منافسة سياسية واقتصادية مع حضور مباشر للبعد الأمني, مما يجعل حضور الأردن رغم خلو هذا الحضور من المخاطر مسألة حيوية, وعدمه يمثل انكشافاً للمصالح الأردنية في العراق, ويزعزع مصالح الأردن الإقليمية الأخرى. حيث أدت مضاعفات الحرب إلى دفع الاقتصاد الأردني إلى حافة الهاوية، فقد تعطلت السياحة, وارتفعت أسعار النفط, وتوقفت التجارة مع العراق، وهوت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الحضيض[1].

- **الآثار السياسية**

أن من أهم المنافع الأردنية من تفاعلها الصحيح والحيوي مع العراق هو الحصول على مكاسب سياسية في البعدين الدولي والإقليمي , والتعاطي مع الكثير من القضايا المحلية المعلقة

(1) سيمونز، جيف (2004). **عراق المستقبل**, لبنان: دار الساقي, ص253.

لإيجاد ضابط موضوعي يمكنه التعامل بحسم مع كثير منها وأهمها إعادة هيكلة بعض القطاعات والمؤسسات لتتمكن من التعاطي مع الوضع في العراق لتحقيق أكبر مكاسب ممكنة بأقل كلفة ومن الآثار السياسية على الأردن ما يلي:

أ. تعرض الأردن لانتقادات وسوء فهم من قبل الدول العربية نتيجة لموقفه من الحالة العراقية وتقديم التسهيلات للقوات الأمريكية في الأردن.

ب. استهداف المقاومة العراقية بعض الرموز والجاليات العراقية المتواجدة على الأراضي الأردنية.

ج. لعبت القيادات السياسية الدينية والطائفية العراقية المناهضة للأردن دوراً في التأثير على الحكومة العراقية الجديدة بانتهاج سياسة عدائية ضد الأردن.

- **الآثار الأمنية:**

كثر بعد الاحتلال محاولات تسلل من الحدود الأردنية العراقية، مما أدى إلى زيادة الأعباء الأمنية لضبط هذه الحدود لمنع المتسللين من تنفيذ عمليات تخريبية داخل الأردن أما أهم الآثار الأمنية على الأردن فهي:

أ. نتيجة تسلل الإرهابيين إلى العراق والتي تعتبر بؤرة مناسبة لهم وتعمل باسم المقاومة العراقية داخل العراق أصبحت تشكل تهديداً أمنياً لدول الجوار ومنها الأردن.

ب. نقل الصراع السياسي الداخلي في العراق إلى الأردن بسبب الوجود الكثيف للعراقيين في الأردن.

ج. ممارسة بعض الضغط على الأردن من قبل أطراف إقليمية مختلفة ليست على وفاق مع السياسة الأردنية في العراق , وذلك عن طريق العبث بالأمن والاستقرار داخل الأردن بواسطة العامل العراقي أو باستثمار عوامل أخرى.

د. البوادر التي تطفو على السطح وعدم سيطرة الحكومة العراقية على ضبط الأمور الأمنية واستمرارية المقاومة العراقية، قد يؤدي إلى نشوب حرب أهلية يكون لها انعكاسات سلبية وخطيرة على دول الجوار ومنها الأردن.

- **الآثار الاقتصادية:**

لا يمكن اعتبار ما جرى في العراق تهديداً للمصالح الاقتصادية الأردنية على المدى الطويل, ولكنه يُلزم بتغيير الآليات العمل في الاقتصاد الوطني , بالرغم من عودة النشاط للعلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية, فإن تغيير النظام السياسي والاقتصادي في العراق، أدى إلى انفتاح السوق العراقية للمنافسة العالمية وغابت الامتيازات الاقتصادية الممنوحة على أساس سياسي, ولكن يجب مراعاة أن هناك مزايا نسبية أردنية يمكن استثمارها وتوظيفها بشكل فعال، مما يتطلب تغييراً في طرائق العمل , وتبرز الآثار الاقتصادية على الأردن على النحو التالي:

أ. إن انفتاح العراق للمنافسة العالمية قد وضع المنتج الأردني أمام تحدٍ صعب , وهو ضرورة أن تتمكن الصادرات الأردنية من الوصول إلى العراق بمستوى نوعي مناسب, وتحقيق الحد الأدنى من الخصائص النوعية , إضافة إلى السعر وهذا يضع المنتجين الأردنيين أمام تحديات صعبة لا بد لهم من التعامل معها.

ب. أدى انقطاع المنحة النفطية العراقية للأردن إلى ارتفاع حجم فاتورة النفط وخصوصاً بعد ارتفاع أسعار النفط الذي أدى بدوره إلى خلخلة الاقتصاد الأردني , وإثقال كاهل موازنة الحكومة الأردنية , الأمر الذي أنعكس بدوره على المواطن الأردني.

ج.تدفق أعداد كبيرة من العراقيين إلى الأردن معظمهم من أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين وقد ساهموا في انتعاش حركة التجارة الأردنية من جهة ورفع الأسعار بشكل عام على المواطن الأردني من جهة أخرى.

تمثلت انعكاسات الاحتلال الأمريكي على العراق بما يلي:

أ- وجود انفلات أمني وفراغ سياسي.

ب- حل الجيش النظامي وتشكيل نواة لجيش جديد، وكذلك تشكيل قوات شرطة عراقية لحفظ النظام.

ج- ظهور المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي إلى حيز الوجود وقيامها بعمليات مؤثرة على القوات الأمريكية.

د- إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالملف العراقي , ثم محاولتها إيجاد شركاء دوليين تحت ضغط المقاومة وعدم القدرة على السيطرة على الأوضاع الأمنية.

هـ- أدت الحرب على العراق إلى تدمير الاقتصاد العراقي وتراكم الديون العراقية , وكذلك تدمير البنية التحتية والخدمية للشعب العراقي وارتفاع نسبة البطالة والفقر في فئات الشعب مع فقدان الأمن وغموض المستقبل السياسي.

و- هناك غموض يكتنف المستقبل العراقي وتبدو كل الاحتمالات قائمة في ظل عدم وضوح الرؤيا مع وجود الاحتلال الأمريكي للعراق.

أما بالنسبة لآثار الاحتلال الأمريكي على دول الجوار فإنها تتمثل بما يلي:

أ. أدى الاحتلال إلى تردي الأوضاع الأمنية لبعض الدول وتنامي الحركات المتطرفة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وتهديدها للمصالح الأمريكية في المنطقة.

ب. إن التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة واحتلالها للعراق وتهديدها لبعض دول المنطقة كإيران وسوريا، يجعل المنطقة مهددة بحدوث صراعات وأزمات جديدة تهدد الأمن الإقليمي لدول الجوار.

ج. قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على بعض الأنظمة والحكومات والتدخل في شؤونها الداخلية بدعوتها لإجراء إصلاحات سياسية وتغيير المناهج ورسم خارطة جديدة في المنطقة تقبل بالوجود الأمريكي وتسمح بوجود إسرائيل ضمن النظام الإقليمي للمنطقة.

د. تفكيك النظام الإقليمي العربي لمنع أي تقارب أو تحالف قومي أو ديني يمكن أن يقاوم السياسة الأمريكية في المنطقة.

هـ. حدوث إختلالات كبيرة في التوازنات الإقليمية في المنطقة من حيث إضعاف بعض الدول مثل العراق وسوريا يؤدي بالتالي إلى إضعاف لعناصر القوة العربية.

و. أدى هذا الوضع إلى تأثيرات سلبية كبيرة على اقتصاديات دول المنطقة مما زاد في تردي أوضاعها السياسية والاجتماعية.

ز. تعد الأردن من أكثر الدول التي تعاني من مشاكل وإفرازات الحرب على العراق على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية كافة , ويفرض على الأردن أعباءً إضافية تفوق الإمكانيات الأردنية المحدودة وتشكل تحدياً للأمن الوطني الأردني.

المبحث الثالث: الربيع العربي ودوره في عملية الإصلاح السياسي في الأردن

تعرف الثورات العربية، أو الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي في الإعلام، بأنها حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي[1]، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية[2].ونجحت الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة، فبعدَ الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل الرئيس الليبي السابق معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على التنحي. وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا. تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ أصبح شهيرًا في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام".

العوامل التي أسهمت بتعزيز المطالب الإصلاحية في الأردن

لا يحمل المطالبين بالإصلاح تصوراً موحداً لكافة الأسباب التي دفعتهم إلى المظاهرات، إلا أنها في مجموع أذهانهم بشكل عام وليس بأسلوب انفرادي أو حتى بتوافقات قيادية كون فئات واسعة ليس لديهم انتماءات حزبية أو تيارية منظمة، وهناك ظروف سياسية ومجتمعية أسهمت في تعزيز واستمرارية المسيرات الشعبية في الأردن وهي: [3]

---

(1) أوروبا مُترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية. تاريخ الزيارة 30 كانون أول.

(2) احتجاجات الشعوب – المغرب العربي مثالاً. تاريخ الزيارة 29 كانون أول 2013.

(3) المقداد، محمد، "الثقافة السياسية المجتمعية ومستلزمات الإصلاح في الوطن العربي" **مركز الرأي للدراسات**، عمان، الأردن،2011، ص22.

أ. **التأثر بالأحداث التي تشهدها معظم الدول العربية:** عزز نجاح بعض الأحداث التي شهدتها معظم الدول العربية في المطالب الشعبية، فكرة الجماهير بأن النظام السياسي لا بد أن يدرك بالتالي بأن مرجعيته تبقى أفراد المجتمع ومؤسساته، وليس جهة أو جهاز بعينه، لأن قوة النظام السياسي واستمرارية بقائه يستدعي الحرص على الدولة بكل مكوناتها وليس باسترضاء فئة معينة أو بحماية الأجهزة الأمنية، لأن المؤسسات الأمنية روافدها أبناء المجتمع يتأثرون بنفس المستوى التي تتأثر بها مرجعياتهم الاجتماعية.

ب. **توفر الاستقرار الأمني الداخلي:** يدفع توفر الاستقرار الأمني الداخلي بإنجاح الحوار بين كافة أطياف المجتمع ومؤسساته، وليس جهة أو جهاز بعينه.

جـ. **توفر النضج السياسي لدى شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني:** ويعزى ذلك إلى دور وسائل التنشئة السياسية في تكوين ثقافة شمولية في شتى المجالات الحياتية، كما أن لتوفر مؤسسات التعليم بمستوياتها المختلفة أسهم في تعزيز الفكر المجتمعي، إضافة إلى زيادة الوعي الجماهيري بالحقوق المدنية خاصة السياسية والاقتصادية، والتي باتت تدعمها وتكفلها وبكل وضوح معظم الوحدات السياسية والمنظمات الحقوقية الدولية الفاعلة، والتي يسرت لها قنوات الاتصال بسبب نجاح ثورة تكنولوجيا الاتصالات وامتدادها إلى كافة المناطق الجغرافية عالمياً، حيث تلازم هذا بمجمله مع وجود قناعات لدى المواطنين قوامها استخفافات حكومية بأدوارها اللازمة خاصة بعد أن رسم لها منهج عملي على ضوء قواعد تشريعية ممثلة بالدستور والميثاق الوطني، مما يعني أن مسيرة الإصلاح تذهب بين وصف الإجهاض أو التجميد منذ السنوات الأولى لعودة الحياة الديمقراطية التي بدأت مسيرتها الجديدة عام 1989، وأن الحكومات استبدلت

أدوارها التنفيذية في المساهمة بفتح وتشجيع قنوات الإصلاح إلى خطابات إعلامية، مما أدى إلى نتائج سلبية باتت تطول كافة المجالات التي تهم الوطن والمواطن(1).

د. **الانسجام الوطني:** يرتبط هذا العامل بالوضع العام في الأردن الذي أثبت قدرة الدولة والأفراد في صهر كافة المكونات الثقافية المختلفة في بوتقة واحدة تحرص على تأطير العمل الحكومي في الحرص على المصلحة العامة، وأن الانسجام العام هو ضمانة في الحفاظ على الأمن الوطني ومواجهة مستلزمات مراحل الإصلاح والتحديث، لذلك فإن بيئة الانسجام المجتمعي في الأردن حفزت الأفراد على إقامة الندوات وتنظيم المسيرات المطالبة في الإصلاح.

هـ. **الأخذ بمرحلة الإصلاح:** بدأ الأردن بخطوات سياسية إصلاحية أولية في عدة مجالات رئيسية متعلقة بمجال الحريات العامة والإعلام، والعلاقة مع الأحزاب ومختلف المؤسسات الأهلية، وفي المجال الاقتصادي بتوقيع اتفاقيات دولية كمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الحرة، وفتح مجالات الاستثمار الخارجي، والنهج بمسار خصخصة الموارد، وهذه بمجملها غيرت العلاقة التقليدية المتبادلة بين الدولة والمواطن والمؤسسات الرسمية.

و. البيئة المحلية:

1- **الأحزاب السياسية:** والتي لها الدور الأكبر في برامج الإصلاح السياسي، إذ يمثل انقسامها وضعفها في المملكة عاملاً مساعداً على إبطاء عملية الإصلاح. وتمثل جبهة العمل الإسلامي الحزب الأكثر تبنياً ودعوة للإصلاح السياسي في البلاد.

---

(1) الخطيب، جمال وآخرون، (2007) حالة الحريات الإعلامية في الأردن 2006، **مركز حماية وحرية الصحفيين**، ص ص 111، 93، 67.

2- **القوى الاجتماعية المنظمة في النقابات المهنية:** وهي المؤسسات التي تمثل الطبقة المتوسطة في المجتمع، والتي تعتبر كتلة حيوية في مجال الإصلاح السياسي والحراك السياسي. وبرغم محاولات تهميشها تاريخياً من الحياة السياسية، إلا أنها أثبتت جدارتها المهنية والسياسية على حد سواء، بالإضافة إلى تقديمها لتجارب ناجحة في معالجة مسائل الاستثمار والبطالة والفقر بين أعضائها، بدرجة ربما أحرجت الحكومات وكشفت ضعفها، ولذلك فهي تمثل عاملاً إيجابياً وضاغطاً لتحقيق الإصلاح السياسي.

3- **قطاع الأعمال:** وهو القطاع الذي يتحكم في اقتصاد الدولة ومواردها واستثماراتها، إذ يلعب دوراً حاسماً في توجهاته لدعم الإصلاح السياسي من عدمه، وتأخذه مؤسسة الحكم على محمل الجد، ويرتبط بعلاقات دولية وإقليمية واسعة النطاق. وهو القطاع الذي يبدي تخوفاً دائماً من التغيير بسبب عدم التأكد من مستقبل أعماله، ولذلك فهو من القطاعات الإشكالية في عملية الإصلاح السياسي التي ربما تحتاج إلى مقاربات جديدة ومختلفة عن القطاعات الأخرى، سواء من قبل الدولة في حال توجهت إلى الإصلاح أو من قبل قوى الإصلاح السياسي والاجتماعي في البلاد.

الفصل الخامس

الرؤية المستقبلية للإصلاح السياسي في الأردن

شكلت الثورات العربية، ومحاولات الإصلاح في المنطقة العربية، وما يمكن أن ينتج عنها من تحولات سياسية وإستراتيجية، محور المقاربات والدراسات التي تشغل دوائر صناعة القرار على مستوى المنطقة والعالم، وهي تحولات بدأت تنذر بإحداث اهتزازات بنيوية في النظامين الإقليمي والدولي اللذين لم يثبتا على حال منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية نهاية القرن العشرين، وبصرف النظر عن التوصيفات والتقييمات المتداولة حيال ما يدور في المنطقة العربية، فقد بدا لافتاً عجز الولايات المتحدة وحلفائها، وخاصةً إسرائيل، عن التنبؤ بما جرى ابتداءاً من تونس ومروراً بمصر واليمن وليبيا وسوريا وذلك رغم توفر أجهزة استخبارات ومراكز تفكير تسهم في صناعة القرار السياسي على مستوى الداخل والخارج في هذه الدول. فلم يقتصر التغيير الذي أحدثته الثورات العربية على الخارطة الإقليمية أو الدولية، بل أعاد رسم خارطة الأحزاب السياسية والتيارات المختلفة في البلاد العربية التي شهدت حراكاً شعبياً، إصلاحياً كان أو ثورياً؛ فقد أعيد توزيع مراكز القوة في هذه الدول بين مختلف التيارات السياسية والفكرية الرئيسية والفاعلة في العالم العربي، ما سيؤثر بلا شك على السياسات الداخلية والخارجية للدول العربية، وقد كان الأردن من الدول التي تأثرت بالثورات العربية وقد برز ذلك من خلال الحراك السياسي الأردني والإصلاحات السياسية والدستورية. وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المطالب التالية:

المبحث الأول: معوقات الإصلاح السياسي في الأردن

المبحث الثاني: التحديات المؤثرة على عملية ا لإصلاح السياسي في الأردن

المبحث الثالث: مستقبل عملية الإصلاح السياسي في الأردن

المبحث الأول: معوقات الإصلاح السياسي في الأردن

يعد الإصلاح السياسي من منظوره العلمي والواقعي "عملية بناء عقلية وثقافية جديدة قائمة على النظرة النقدية والمنطقية والموضوعية في التحليل، والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة المراعية للقيم والأساليب الديمقراطية في التعامل ما بين الفرد، والمجتمع، والفرد وعلاقته بالدولة وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار "(1)

شهد ويشهد الأردن تطورات سياسية متلاحقة تستلهم أحداث الربيع العربي، فعلى مدى نحو عامين تزايدت الاحتجاجات السلمية التي ينظمها إسلاميون ويساريون وشخصيات عشائرية، وتركز على إصلاح الحكومة، وخفض الأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية.حيث تموج الأردن منذ ما يقرب من عامين بالمظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والقضاء على الفساد، لكنها خلال هذه المدة شهدت حالة احتقان سياسي وحراك شعبي بشكل مستمر، خاصة من جانب إسلاميين وشخصيات عشائرية ويساريين استلهموا انتفاضات الربيع العربي، لكنهم ركزوا على إصلاح الحكومة بالتغيير السياسي، وتحديد الصلاحيات، حيث تتطلع المعارضة أن يدفع مد الربيع العربي إلى الأردن لإعادة التوازن لنظامه الانتخابي. وتتدرج أسباب معوقات الإصلاح السياسي تحت العناوين التالية:

أولا: المعوقات السياسية:

واجهت عملية الإصلاح السياسي في الأردن مجموعة من التحديات التي أثرت وتؤثر على الدولة الأردنية وقدرتها على استكمال مسيرة الإصلاح مما ساهم في تراجع الإصلاح

---

(1)الطويل، رواء زكي، (2009)، **مبادرات التغيير والإصلاح في الأمن الدولي والمصالح السياسية والاستراتيجية**، بغداد: جامعة الموصل.

السياسي أو تأخيرها ومن أبرز هذه التحديات قانون الصوت الواحد وضعف الأحزاب السياسية فهناك محددات مهمة لفرص نجاح الإصلاح في الأردن، من أهمها وضوح الرؤية لدى الحكومات فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الإصلاح، والفرص المتاحة لتحقيق الإصلاح، والأدوات المتوفرة والمطلوبة للقيام بعملية الإصلاح. وقدرة الحكومة على رسم الأولويات والسيطرة على مسارها لتحقيق الإصلاح المنشود، ومدى مشاركة القطاعات ذات الصلة بالعملية الإصلاحية في المجتمع في برامج الإصلاح المرسومة والمخططة، ومدى توفر وتبني خارطة طريق زمنية يتم خلالها تحقيق إنجازات كاملة في كل مرحلة تقدم للشعب وتقنعه بمصداقية مسيرة الإصلاح(1)، وفيما يلي أهم المعوقات السياسية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن:

1. **الدوائر الانتخابية:** شكَّلت قضية الدوائر الانتخابية التي قُسمت لها المملكة أحد نقاط الخلاف التي أثارت جدلاً واسعاً في المجتمع الأردني، حول دستوريتها ومواءمتها لتطور الحياة السياسية وقدرتها على التعبير عن التوجهات السياسية لكافة أطياف المجتمع الأردني، إذ رفضت بعض أحزاب المعارضة قضية تحديد عدد الدوائر بشكل غير موضوعي لا يتناسب مع عدد السكان لكل دائرة أو اعتماد معيار محدد لتقسيم الدوائر الانتخابية مما دفع بجبهة العمل الإسلامي إلى الإعلان رفضها لتقسيم الدوائر الانتخابية الذي اعتمد في قانون الانتخاب لسنة 2010 في بيانٍ لها وطالبت بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية على أسس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السكانية والجغرافية والتنموية. وتشكيل هيئة وطنية مستقلة لإدارة العملية الانتخابية بجميع مراحلها وتشرف على اللجان الفرعية في المحافظات

---

(1)البطاينة، رافع شفيق (2009)، **الإصلاح السياسي في الأردن: رؤية للتنمية السياسية**، الطبعة الأولى، عمان: دار أمواج للطباعة والنشر.

لضمان حيادية العملية الانتخابية. وضمان الرقابة على العملية الانتخابية بجميع مراحلها . وتشكيل لجنة وطنية مستقلة ونزيهة للتحقيق في جميع الاعتداءات على الأشخاص والمؤسسات، تمهيداً لإحالة المتسببين إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات العقابية المناسبة بحقهم.

قد اتخذت جبهة العمل الإسلامي موقفاً مماثلاً من قانون الانتخاب لسنة 2012 وذلك لأنه(1):

أ. يعتمد المحافظة كوحدة إدارية أساساً لتوزيع الدوائر الانتخابية كما هو الحال بالنسبة لمحافظات المفرق وجرش والعقبة.

ب. يعتمد اللواء كوحدة إدارية في تقسيمات الدوائر في محافظات البلقاء والكرك ومعان والطفيلة وعجلون، إذ أن القانون قد رسخ ما كان قد أتى به نظام رقم (42) لسنة 2004، إذ تم تقسيم هذه المحافظات إلى دوائر انتخابية متعددة، حيث قسمت محافظة البلقاء إلى أربعة دوائر انتخابية، ومحافظة الكرك إلى ستة دوائر انتخابية ومعان إلى ثلاثة دوائر انتخابية، ومحافظة الطفيلة إلى دائرتين انتخابيتين وكذلك الحال بالنسبة لمحافظة عجلون، أما محافظة اربد فقد قسمت إلى تسعة دوائر انتخابية.

2. **الإرادة السياسية للحكومة:** تعد الإرادة السياسية من العوامل الأساسية الدافعة نحو التحول الديمقراطي في الأردن، إذ أن الإرادة الجادة عند رأس النظام السياسي هي الضمانة التي تكفل التحول الديمقراطي، ومتابعة مسيرتها للوصول إلى الأهداف المرجوة، حيث تسعى القيادة الأردنية منذ تأسيس الإمارة نحو الاستجابة لضرورة التحديث والتغيير، على الرغم من التحديات الداخلية والإقليمية التي واجهت الأردن على مر العقود، خاصة بعد الاستقلال، والمتمثلة بالصراع العربي الإسرائيلي، والتحديات الإقليمية والدولية المتعددة.

---

(1)الجبهة الوطنية للإصلاح: (2012) المؤشرات تدل إلى دخول الأردن في حقبة الرِدَّة عن الإصلاح ومعاقبة قياداته الحراكية الشابة، 2012/9/24،نقلاًعن: http://www.allofjo.net

هناك رغبة مستمرة من القيادة السياسية في الإصلاح الشامل، للانتقال بالأردن من بلد محكوم بإمكانيات مادية محددة إلى الأخذ بمناهج التقدم التي تستخدمها العديد من الدول المتقدمة في العالم، بالاعتماد على سياسة الانفتاح والتعاون مع الدول الخارجية، بما يقوم على المنهجية الليبرالية المتقدمة والمنفعة من جهة، واعتماد خطاب يتميز بالحداثة، باتساع مجالاتها، ليتوافق مع شروط الطرح الذي يدفع بالأفراد والنخب السياسية لتكون فاعلة للوصول إلى دولة المؤسسات والقانون من جهة أخرى.

كما تتضح الإرادة السياسية، من خلال حرصها على استصدار القوانين القادرة على النهج بمسيرة العملية الديمقراطية. وفي مرحلة عهد الملك المؤسس الراحل عبد الله الأول صدر القانون الأساسي عام 1928م الذي كان بمنزلة الدستور الأول بعد قيام الدولة عام 1921م، وصدر الدستور الثاني بعد استقلال المملكة عام 1946م، إذْ بين العديد من الحقوق المدنية والاقتصادية لأفراد المجتمع، وبعد وحدة الضفتين، وفي عهد الملك الراحل طلال صدر دستور عام 1952م، الذي كفل النهج الديمقراطي. وبعد تسلم الملك الراحل الحسين بن طلال سلطاته الدستورية عام 1953م، شهدت فترة الخمسينات ازدهار العمل الحزبي، وبناء مؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. ونتيجة لوجود حالة عدم الاستقرار في المنطقة والارتباطات الخارجية لبعض الأحزاب الأردنية، ألغى النشاط الحزبي في البلاد بمرسوم ملكي في عام 1957م. [1]

وفي عام 2001م تم إصدار قانون الانتخاب لمجلس النواب الذي أعاد تقسيم الدوائر الانتخابية، وزيادة أعضاء مجلس النواب، إذ أصبح (110) بدلاً من (80)، وإعطاء (6) مقاعد

---

(1)المصالحة، محمد (2006). دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في الأردن. **المجلة الثقافية**، العدد (66)، كانون الثاني. ص72.

للمرأة ضمن ما يعرف بنظام (الكوتا)، ولقد أكد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للحكومات المتعاقبة على أهمية دعم وتعزيز العملية السياسية والتركيز على الإصلاح السياسي وقد عبر عن ذلك بحل مجلسي النواب الخامس عشر في 2011 ومجلس النواب السادس عشر في 2012 والطلب من المجلس تعديل قانون الانتخاب 2012 . وهذا يشير إلى مستوى الإرادة السياسية لدى النظام السياسي الأردني تجاه الإصلاح السياسي. وفي ضوء تزايد المطالبات الإصلاحية التي ترتبت على الثورات العربية. (1)

ثانياً: ضعف الأحزاب السياسية

تلعب قوانين الانتخاب دوراً مهماً في دفع العملية الديمقراطية، فهي تحتوي في جوهرها على المبادئ الأساسية للحرية والعدالة والمساواة والتمثيل والمشاركة، ويتطلب ذلك وجود قيم ديمقراطية سليمة وانتشار نهج الثقافة الديمقراطية والتي تحتاج الوعي والتعليم والانتماء للدولة، وترسيخ مفهوم المواطنة وبانحسار الانتماءات الضيقة أياً كان شكلها، ووجود طبقة متوسطة تحافظ على الاستقرار، وإيجاد مؤسسات مجتمع مدني فاعلة ومستقلة عن السلطة السياسية، ويضاف إلى ذلك توافر مستوى معيشي جيد، ففي المشهد السياسي الأردني، ما زالت الكثير من هذه الشروط غير متوافرة، إلا أن الحالة الأردنية خاضعة للظروف السياسية الإقليمية، فاستمرار الصراع العربي الإسرائيلي وعدم حل هذا الصراع ما زال مؤثراً على الأوضاع السياسية، ويضاف إلى ذلك الحالة العراقية والسورية وتأثيراتها على الحالة الأردنية، وبشكل عام فإن الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط سيكون عاملاً مهماً في تطوير وتعميق العملية الديمقراطية

---

(1) الحسامي، أحمدعقلة (2010). **الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط عمان. ص111.

في دولها، أن الإصلاح السياسي يتطلب وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية إلى جانب ضرورة تكيف الأنظمة السياسية مع المتغيرات الحاصلة.

رغم المحاولات المتكررة واللقاءات العديدة والمؤتمرات حول إيجاد وتشجيع الحراك السياسي للأحزاب السياسية الأردنية فيما بينها، ومع السلطة التنفيذية في سبيل تطورها لكي تستطيع أن تقوم بالدور المرتقب منها في المساهمة في التنمية الشاملة، كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني على الساحة السياسية إلا أنها لا تزال ضعيفة ومتشرذمة باستثناء جبهة العمل الإسلامي التي تتمتع بقاعدة عريضة على الساحة السياسية الأردنية، وحسب اعتقاد الباحث يعود سبب الضعف إلى عدة عوامل تكمن بالاتي:

أ. تعاني الأحزاب الاردنية من شخصانية وفئوية أو جهوية، فهذه النوعية من الأحزاب السياسية بهذه الألوان السياسية المختلفة لا تستطيع إيجاد حراك سياسي فيما بينها، فكيف تدير حراكاً سياسياً مع الحكومة [1]

ب. أن غياب المفاهيم الأساسية للديمقراطية يعد قاسم مشترك لجميع الأحزاب العقائدية سواء كانت شيوعية أو قومية أو إسلامية، ولهذا يجب الإطلاع على الأسس التنظيمية والفكرية التي اعتمدتها هذه الأحزاب في حياتها الداخلية [2]

ج. أن المشكلة الأبرز للعمل الحزبي في الأردن، لا تكمن في الشرذمة فحسب، بل في غياب كتل وتيارات رئيسية يمكنها أن تنهي ظاهرة تفرد تيار بعينه لمؤسسات المجتمع المدني،

---

(1) المقداد، محمد أحمد (2006). أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)، **المنارة**، المجلد (13)، العدد 7.

(2) نفس المرجع.

ويمكنها أن تؤسس لحياة نيابية نشطة ومؤثرة تنتهي إلى تداول السلطة بين أحزاب كبرى في البلاد.

د. أن تمويل الأحزاب السياسية يطرح قضايا حساسة خاصة وأن ثمة شكوكاً في أن هذا الحزب أو ذلك يتلقى دعماً خارجياً أو تمويلاً أجنبياً، كما أنَّ ثمة تخوفاً في حالة وصول أحد الأحزاب إلى الحكم أن يحتكر الموارد العامة، ويمنع ذلك عن حزب الأقلية أو الأحزاب المعارضة . [1]

ثالثاً: دور العشيرة في الحياة السياسية:

تعتبر ظاهرة العشيرة والقبيلة في المجتمع العربي إحدى الظواهر الأساسية التي يتكون منها المجتمع، والتي تشكل البنية الاجتماعية والذهنية للمواطن العربي، حيث أن ما يشهده المجتمع العربي يشير ويؤكد على دور العشيرة في إنتاجها، بالرغم من التحولات الكبيرة التي تمت في بنية هذه المستويات كافة. [2]

بالرغم من أن النظام السياسي الأردني لا يتضمن مؤسسات أو هياكل تحدد رسمياً دور العشائر في العملية السياسية، إلا أن سياسات الدولة فعلياً تستوعب التركيبة العشائرية وتعترف بها وتتعامل معها، ولعل اهتمام الحكم في الأردن في التأكيد على جذوره العشائرية كأحد العناصر الرئيسية التي يستمد منها شرعيته هو شاهد على أخذه بعين الاعتبار للتركيبة العشائرية في البلاد. [3]

---

(1) المصالحة، مرجع سابق، ص 72.

(2) الرواشدة، علاء زهير، (2010)، وجهة نظر في دور العشيرة بالمجتمع، نقلاً عن: www.jor1jo.com

(3) دور العشيرة السياسي في الأردن، (2012)، **مركز الدراسات الاستراتيجية**، الجامعة الأردنية، نقلاً عن: www.jcss.org/SubDefaultar.aspx

شهد دور العشائر تحولاً في العملية الانتخابية منذ "الانفتاح السياسي" في الأردن والذي تم خلاله إجراء أكثر من انتخابات نيابية منذ عام 1989 إذ أصبح تنظيم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني قانونياً في عام 1992، كما بدت انتخابات عام 1989 تشير إلى محدودية الدور السياسي للعشائر. وفي عام 1993 تبنى الأردن قانون الصوت الواحد في الانتخابات خلافاً لقانون الانتخابات السابق الذي اعتمد نظام القوائم الانتخابية، إذ كان من شأن القانون الجديد قلب الوزن الانتخابي الإجمالي لكل عشيرة، إذ أخذ بعض المرشحين العشائريين بالفوز بمقاعد في البرلمان ببساطة من خلال تصويت أفراد عشيرتهم لهم، كما تمكنت بعض العشائر من الفوز بأكثر من مقعد لمرشحيها، وقد حذا هذا الوضع ببعض المحللين أن يستنتجوا بأن دور منظمات المجتمع المحلي قد قوض لصالح العشائر بسبب دورها السياسي حديث النشأة.

أن الدور المركزي للبرلمان في التشريع والمساءلة قد ضعَف بسعي النواب للحصول على خدمات حكومية لأنفسهم وأقربائهم وأصدقائهم، وبهذه الطريقة أطاح الاعتقاد بأن النواب يعملون للحصول على خدمات لأفراد عشيرتهم بسمعة مجلس النواب بين الأردنيين إذ يَنظر إلى نظام توزيع الخدمات على أنه نظام قصري لا شمولي. [1]

إذ يعدُّ الانتماء للعشيرة أمراً بالغ الأهمية ويشكل منظوراً جديداً للعلاقة بين العشائر والحركة الإسلامية في الأردن بالإضافة إلى طبيعة المجتمع الأردني العشائرية التي تساهم بشكل كبير في اعتماد المرشحين على القاعدة الاجتماعية والعشائرية للوصول إلى البرلمان، فقد ساهم قانون الانتخابات السابق لعام 2012 باعتماده مبدأ الصوت الواحد في تعزيز "الخيار العشائري" كأبرز الطرق التي يسلكها المرشحون للوصول إلى مقعد مجلس النواب [2]

---

(1) دور العشيرة السياسي في الأردن، مرجع سابق.

(2)أبو رمان، محمد، ملف الإصلاح الأردني، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد (55)، ص2.

رابعاً: غياب فاعلية مؤسسات المجتمع المدني

للتنشئة الاجتماعية والسياسية دوراً هاماً في عملية بناء المجتمع والدولة على كافة الأصعدة، إذ لا يمكن للوحدات المجتمعية إحداث أي تغيير في التنمية السياسية والتحولات المنشودة إلا من خلال الإعداد الذي يوجه الفرد والجماعة ومؤسسات المجتمع المدني نحو الخطط التي تصب في تحقيق الأهداف. والتنشئة السياسية هي من الركائز الأساسية في عملية التحول الديمقراطي في الأردن، والتي تعتمد على حرص النظام السياسي في تعليم أفراد المجتمع على حقوقهم المكفولة بالقانون، سواء بالنسبة لأعداد البرامج اللازمة لذلك، أو بالتقييم المستمر في التعرف على مدى فاعلية هذه البرامج، حتى تعطي نتائج إيجابية في تحقيق غايات الحراك الاجتماعي والسياسي، من خلال قنوات التنشئة المتعددة: كالأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني. وعلى ضوء ذلك تتغير ارتباطات الفرد القبلية سياسياً إلى اعتماد معيار الكفاءة في الاختيار، ويصبح لدى أفراد المجتمع القناعة بأن محدد الوصول إلى مراكز صنع القرار هو عامل الكفاءة وتكافؤ الفرص، وليست المراكز الاقتصادية، أو الانتماءات العشائرية، أو الإقليمية [1]

يرى الباحث أن لوسائل التنشئة السياسية في الأردن، الدور البارز في تعلم الأفراد القيم السياسية اللازمة ذات العلاقة المباشرة في متابعة مسيرة البناء الديمقراطي، إذ ساعدت في ربط العلاقة بين المواطنين والنظام السياسي، وجسدت إدراك الفرد بأن الحراك السياسي حدوده أمن الدولة، واستقراره، والثقة بالقيادة.

---

(1)المقداد، محمد أحمد (2006). **أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)**، المنارة، المجلد (13)،العدد 7.

المبحث الثاني: التحديات المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن:

أولاً: التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الأردن

واجهت الحكومات الأردنية مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية الإصلاح السياسي، حيث ساهم الحراك السياسي في تجذير بعض المشاكل الداخلية نتيجة عدم القدرة على تحديد أولويات أو مراحل واضحة محددة المعالم والرؤى والأهداف لعملية الإصلاح، يضاف إلى ذلك تأثير العامل الاقتصادي الذي شكل ويشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومات والتي تلقي بظلالها على عملية الإصلاح السياسي في الأردن. وهنالك ثلاثة تحديات رئيسية أمام عملية الإصلاح السياسي في الأردن :[1]

أ. **التحدي الأول:** سعي ممانعي الإصلاح السياسي في مؤسسات الدولة، أو من تتعارض مصالحهم معه إلى عرقلة المسار والتخفيف من اندفاعه، بل وتفريغ التغييرات المطلوبة من مضمونها خلال المرحلة المقبلة؛ فهذه الأدوات الرسمية قد بنت نمط عملياتها وتفكيرها على إبقاء الوضع الراهن، ومنع التغييرات المتوقعة، وحتى إن كان هنالك من داخل مؤسسات الدولة من يدفع باتجاه الإصلاح، فسينظر إليه الممانعون بنظرية الريبة والتشكيك بعدم إدراك خطورة الإصلاحات المطلوبة، وسيعملون على إفشاله وإعاقة نتائجها على أرض الواقع، باستخدام أساليب مختلفة ومتنوعة[2].

---

(1) أبو رمان، محمد (2013)، مرجع سابق، ص ص 176-178.

(2) الحمد، جواد، (2011) مركز دراسات الشرق الأوسط، صحيفة الغد اليومية.

ب. التحدي الثاني: يتمثل هذا التحدي بعدم وجود اتفاق على أجندة محددة للإصلاح، بأولوياته، واتجاهاته، بين القوى السياسية التي تتحرك في الشارع، إذ تتنوع المطالب وتتعدد بين ذات الطبيعة الإيديولوجية، والمطلبية، والاقتصادية، والسياسية، ليس ذلك فحسب، بل هنالك اختلاف حتى في تعريف سقف الإصلاح السياسي المطلوب، والمراحل المتتالية في الوصول إليه، وتزهو وراء هذا الاختلاف الألوان الحزبية والإيديولوجية المتنوعة والمتعددة التي تشكل خلفية سياسية للأحزاب والقوى التي تقود الحراك الداخلي وتحديداً القوى اليسارية والقومية والإسلامية، لكن ما هو أهم من ذلك ما يثيره البعض حول المواطنين من أصول فلسطينية، حيث يرى هؤلاء بأنها أحد الأسباب والدوافع لعدم القيام بالإصلاح، أي التأجيل حتى حسم مستقبل القضية واللاجئين.

جـ.التحدي الثالث: وهو التحدي الاقتصادي، إذ تبعث المعطيات المالية للمملكة قلق كبير من مستوى العجز في الموازنة العامة، وحجم الدين، وضعف فرص النمو الاقتصادي ، في ظل أجواء من البطالة والفقر والاحتقان الاجتماعي، مما يهدد بتدهور أكبر في الاقتصاد الوطني، ومن ثم انفجار حالة "الاحتقان"، والرهان الرسمي الآن يكمن بالحصول على مساعدات خارجية تخفف من وطأة الشروط الاقتصادية، وتحد من العبء المالي على الموازنة، مما يحول دون إجراءات اقتصادية لاحقاً، ولا يبدو أن "الشارع الأردني" متقبلاً لها، ومن ذلك اللجوء إلى "الوصفات القاسية" لصندوق النقد الدولي، مرة أخرى، وهي بالضرورة مؤشرات لا تبعث على الارتياح، إن خطورة سيناريو "انفجار الأوضاع الاقتصادية" من خلال موجات عنف واحتجاجات وأزمات، على غرار ما حدث في عام 1989، أنها الآن غير مضمونة النتائج، وربما في سياق الضعف لعلاقة الدولة بالمجتمع، وتراجع هيبتها وانكسار قيمة "سيادة القانون"، والشعور بأزمة الإدارة السياسية، فكل ذلك ربما يدفع إلى حالة من الانفلات، ليس من السهولة التنبؤ بنتائجه اللاحقة.[1]

---

(1) حماد، مبارك (2012)، العرب. بين الربيع ونظرية المؤامرة، نقلاً عن: http://islahnews.net، ص 2.

أثرت العديد من العوامل في إبطاء وتدرج عملية الإصلاح السياسي في الأردن، ومن أبرزها:

- الجغرافيا السياسية: يقع الأردن في قلب الشرق الأوسط، الذي عاني من عدم الاستقرار، مما أثر على تطور عملية الإصلاح السياسي في الأردن، فقد ارتبطت الإصلاحات الدستورية في الأردن عام 1946 وعام 1952 وما بعدها بتطورات إقليمية لها علاقة بالوحدة مع الضفة الغربية والاتحاد الهاشمي مع العراق عام 1958، وكذلك، تجميد العمل بالدستور وحظر الأحزاب وإعلان الأحكام العرفية ارتبط بظروف الحروب العربية الإسرائيلية وخسارة الضفة الغربية عام 1967[1].
- ارتباط الأردن تاريخياً بالقضية الفلسطينية، وتأثره بذلك، ونتيجة لتعثر حل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، والخوف من حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن، وهواجس الوطن البديل، ساهم ذلك في إبطاء عملية الإصلاح السياسي حتى تتضح الصورة النهائية لحل القضية الفلسطينية[2].
- الأزمة الاقتصادية والمالية في الأردن دفعت الدولة لإعطاء الإصلاحات الاقتصادية أولوية على الإصلاحات السياسية.
- ضعف الأحزاب السياسية في الأردن، لأسباب تاريخية منذ الخمسينيات من القرن العشرين، حيث تم حظر الأحزاب السياسية ومعاقبة الذين ينتمون لها، وبقيت هذه الحالة حتى عام 1989، حيث تم استئناف الحياة الديمقراطية والسماح بإنشاء الأحزاب السياسية عام 1991. وبالتالي غياب أحزاب سياسية فعالة ساهم في إبطاء عملية

---

(1) العضايلة، أمين، (2009) تعديلات دستور 1952 وأثرها على تنظيم السلطات في الأردن، بحث منشور على الموقع الالكتروني (الدليل الالكتروني للقانون العربي).

(2) أبو رمان، محمد، (2011)، **الإصلاح السياسي في الأردن**، ورقة عمل المائدة المستديرة للإصلاح السياسي في الأردن، مركز هوية للتنمية البشرية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش أيبرت–مكتب الأردن.

الإصلاح التي تحتاج إلى أحزاب قوية تشارك في العملية السياسية للوصول إلى البرلمان لتشكيل حكومات برلمانية على أساس حزبي(1).

- وجود جماعة الإخوان المسلمين وواجهتها حزب جبهة العمل الإسلامي كأكبر تنظيم، يحول دون قيام الدولة بإعداد قانون انتخاب أكثر تمثيلاً للحيلولة دون سيطرة الجماعة على المشهد السياسي الداخلي.
- تصاعد الأزمة السورية وانعكاساتها على الأردن أمنياً، وتواجد الجماعات الإسلامية المتطرفة في سوريا وخاصة التيارات السلفية. وخشية الأردن من قيام نظام إسلامي في سوريا، أثر على طبيعة الإصلاحات بانتظار نتائج الأزمة السورية.
- على الرغم من وجود إرادة سياسية لدى الملك لقيادة عملية الإصلاح إلا أن قوى محافظة تقليدية، داخل النظام وخارجه، ساهمت في إبطاء وإعاقة الإصلاح، حتى لا تفقد هذه القوى امتيازاتها ومكتسباتها، وهي قوى أطلق عليها قوى الشد العكسي.

من أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن ما يلي:

أولاً: العوامل السياسية: تتعدد العوامل السياسية التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح ومنها: تركيز السلطة، وهو من العوامل المهمة في إثارة الصراع السياسي، وذلك بعد أن فقد الفصل بين السلطات بريقه، بتدخل الحكومة في كل مجالات الدولة، سياسياً وأمنياً وعسكرياً، وسيطرة الحكومات على القرار في جميع الشؤون التي تتعلق بحياة الناس ومستقبلهم، أو من خلال تغول إحدى السلطات على الأخرى، وانعدام المساءلة بجميع أشكالها الدستورية والقانونية والأخلاقية.

وقد ترافق ذلك مع غياب قواعد واضحة ومستقرة للعمل السياسي وللتقاليد الديمقراطية، وطغيان الاعتبارات الشخصية في مختلف المجالات والمستويات، مما أدى إلى عدم تداول

---

(1) أبو رمان، محمد، مرجع سابق.

السلطة بطريقة سلمية، وتهميش المعارضة بل وإلغاء دورها كلياً، أو بمعنى آخر عدم وجود معارضة سياسية منظمة وفاعلة، رغم العديد من التيارات والقوى والتنظيمات السياسية على الساحة العربية، والتي لا ترتقي إلى مستوى الأحزاب السياسية الموجودة في الأنظمة الديمقراطية. ويمكن اعتبار عجز الأنظمة السياسية عن استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة خاصة الشباب والمرأة، وانعدام الحوار مع قطاعات واسعة من المجتمع، إلى فقدان هذه القطاعات الثقة في جدوى العمل السياسي، والتشكيك في جميع جوانب وأشكال الأداء العام للدولة، بما في ذلك التشكيك في شرعية الأنظمة السياسية نفسها.

يعد غياب فعالية مؤسسات المجتمع المدني وضعف أدائها ودورها في عملية الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية في البلاد، من أهم معضلات الإصلاح ومعيقاته، ويعتبر تغلغل الفساد في أجهزة الدولة، من أهم ما يهدد المصالح المشروعة للناس، ويعمل على فتح الأبواب لخصوم الإصلاح والديمقراطية، للتأثير في تشكيل السلطة التشريعية وتطويعها بصورة أو بأخرى، والالتفاف على سلطاتها الرقابية وشلَها، ويتحقق ذلك عندما تتمكن الحكومة من فرض سيطرتها على العملية الانتخابية، وتنجح في تعيين أكثرية أعضاء مجلس النواب، أو ضمان ولائهم لها من خلال انتخابات صورية أتقن إدارتها المفسدون. وهناك طبقة عنيدة من النخب السياسية والبيروقراطيين، ممن يخشون انتقال دولهم من النظام الريعي القائم إلى آخر يعتمد على الجدارة والمنافسة، حيث يرون أن من شأن الإصلاح أن يقضي (وإن بصورة تدريجية) على الامتيازات التي حازتها على مدى فترة طويلة من الزمن في مقابل ولائها للنظام، وبالتالي، لم تقف تلك الطبقة بشكل حازم ضد جهود الإصلاح في حد ذاتها، بل وعارضت أيضاً سياسة النظام الإصلاحية.

ومن أهم العوامل السياسية التي تعيق الإصلاح قيام الحكومة وأجهزتها بالانتقاص من استقلالية القضاء، وفي هذه الحالة يصبح القضاء أو بعض مواقعه المؤثرة، وسيلة لتحقيق مآرب

الحكومات، التي لا تتورع أحياناً عن استخدام سلطة القضاء للتنكيل بخصومها، ومن الطبيعي أن تفرز هذه الحالات، مجموعات من المستفيدين من مواقع السلطة والنفوذ، يتم التعامل معهم عادة باعتبارهم من دعامات السلطة، وتفتح لهم الأبواب للعبث بالمال العام.[1]

تقود هذه السلطة والنفوذ إلى ما يسمى بالاستبداد، بمعنى توظيف السلطة على أساس رغبة فرد أو مجموعة مستبدة، والاستبداد يضحي بالإنسان ويقضي على الأمن والاستقرار، ذلك سيواجه في النظام الاستبدادي أو النظام الذي تحدده رغبة فرد أو جماعة، شريحتين لا أكثر. إحداهما الغالبية العظمى من الناس، وهم الذين يتحاشون الصدام حفاظاً على حياتهم، ويبتلى هؤلاء بالذل والازدواجية. وحين يسخط هؤلاء على النظام والسلطة الموجودين، أي النظام القائم على شخص أو مجموعة، فإنهم يلجئون إلى التملق والرياء، كي يحافظوا على أمنهم الشخصي، وهكذا يتكون مجتمع فاقد للهوية أو أن هويته ستكون مشوهة وممزقة، ولن يكون بوسع أبنائه القيام بأي شيء. وتتمثل الشريحة الأخرى بأولئك الذين تتولد لديهم دوافع الكفاح فيتحولون إلى قوى ضاربة، حيث أن المعارضة حين تعجز عن التصريح بوجهات نظرها في إطار نظام أو قانون، فإن الشعور بالإحباط سيتملكها، وسيتحول المرء حينئذ إلى ذليل متملق يضحي بكامل إرادته كي يمرر معاشه اليومي، أو أنه سيلتجئ إلى الوسيلة التي لجأت إليها السلطة المستبدة ذاتها، بمعنى أن القوة ستجابه بالقوة، وحينها ربما جر هؤلاء المجتمع إلى العصيان والتمرد، ونجحوا في إسقاط النظام ووصلوا بدورهم إلى السلطة.[2]

---

(1) العناني، جواد وآخرون، (2006)، **متطلبات الإصلاح في العالم العربي**، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ص ص 145-146

(2) خاتمي، محمد، (2004) **التنمية السياسية التنمية الاقتصادية والأمن**، ط2، دمشق: دار الفكر، ص ص 60- 61

من هنا، تحتاج الدولة إلى أسس للتنظيم، حذراً من الفوضى وعرقلة مسيرة الإصلاح، ويتمثل ذلك في التمسك بالقانون، ويمكن أن يعارض المرء قانوناً ما، وهذا من حقه لكن لا يحق له أن يخالفه طالما أنه قانون، وهذا هو سر التقدم والتنمية.

ثانياً: العوامل الثقافية: تلعب العوامل الثقافية دوراً بارزاً في تبني الإصلاح ودفع مسيرته إلى الأمام، أو العكس بوقف عملية الإصلاح وإعاقتها، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً، إذ تشكل البنى التقليدية القبلية في المجتمعات العربية أحد أهم المعوقات التي تواجه الإصلاح السياسي والتغيير، نتيجة لتحكم الأطر القبلية أو ما يسمى القبيلة السياسية العديد من التفاعلات السياسية في المجتمعات العربية، ويساعد على ذلك ضعف الثقافة الديمقراطية لدى المواطنين، والافتقاد للعديد من القيم الديمقراطية اللازمة لصياغة أسس البناء الديمقراطي وترسيخه في الدولة، والتحول نحو الديمقراطية العصرية، على اعتبار أن الديمقراطية هي أسلوب حياة وسلوك بشري متحضر يحكم تصرفات الأفراد فيما بينهم.

تُعد المواطنة أساس الانتماء الذي أكد على الوطنية، فالمواطنة هي انتماء إلى تراب تحدده حدود جغرافية، وكل من ينتمون إلى ذلك التراب، مواطنون يستحقون ما يترتب على هذه المواطنة من الحقوق والواجبات التي تنظم بينهم سائر العلاقات، كما تنظم العلاقة بينهم وبين نظامهم السياسي والاجتماعي.وتخضع هذه العلاقة في معظم الأحيان لمقاييس النفع والضرر، أنها رابطة ترابية " جغرافية " نفعية لأنها تقوى بمقدار ما يتحقق من نفع لشركاء التراب الواحد، والإنسان في هذا المقام، تقوي مواطنته بكل ما يوجد حوله فوق تراب وطنه من مخلوقات وموجودات وحتى الحيوانات، والطيور، والأشجار، والحجارة، وأن فهم هذا المصطلح لا يرتبط

بقائد أو سلطان أو حاكم، لأن المواطنة ترتبط بوطن وليس بشخص أو منصب أو سلطة، وتعطي للمواطن " أنسنته " أي صفة الإنسانية.[1]

ثالثاً: العوامل الاقتصادية: يمكن اعتبار الأزمات الاقتصادية مثل قلة الموارد وضعف الإمكانيات، وزيادة حجم المديونية الخارجية، وانتشار الفقر والأمية والبطالة، والزيادة السكانية المرتفعة، وعمليات الخصخصة غير مدروسة، من أهم العوامل المعيقة لمسيرة الإصلاح، على اعتبار أن امتلاك الدولة للمقدرة الاقتصادية يحول دون وقوعها ضمن دائرة التبعية الأحادية، التي تؤدي بالضرورة إلى تبعية سياسية، وإن معظم الدول التي تتميز بمستوى اقتصادي مرتفع نسبياً، تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي، يعود إلى ما توفره الدولة إلى مواطنيها من رفاهية العيش. كما أن توازن ميزان مدفوعات الدولة يجنبها تدخل هيئات التمويل الدولية في شؤونها الداخلية، ومن ثم فإن الصعوبات الاقتصادية كانت مسؤولة عن إعاقة خطط الإصلاح في بعض الدول مما يؤثر سلباً في الاستقرار السياسي، وإعاقة الإصلاح تكون من خلال ما تقوم به بعض الدول من رسم الخطط ووضع مشاريع تعلم مقدماً أن تنفيذها يفوق طاقتها المالية والفنية.

---

(1) ناصر، ابراهيم، (2003)، **المواطنة**،عمان: مكتبة الرائد العلمية، ص.ص 45 – 46

المبحث الثالث: مستقبل عملية الإصلاح السياسي في الأردن

تتمثل السمة الرئيسية للمرحلة التي تشهدها المنطقة العربية من التاريخ العربي بشكل أساسي فيما يسمى بالربيع العربي أو الحراك الشعبي العربي الذي غير بشكل واضح معالم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الدول العربية من جهة وأدى إلى تغيير رأس النظام في أكثر من قطر عربي من جهة أخرى ، وبعيداً عن تحديد موقف عفوية الحراك من عدمها أو اختراقه أو الحديث عن الالتفاف عليه من القوى الساعية للهيمنة على مصير الأمة العربية بالكامل وعلى رأسها المشروع الصهيوني الأمريكي.

ظهر الحراك السياسي في الأردن نتيجة تأثيرات البيئة الإستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي والتحولات التي حصلت فيهما، وتأثيرات البيئة المحلية للدولة الأردنية ومنها ازدياد ظاهرة الوعي السياسي، انتشار التعليم وزيادة في وسائل الاتصال الجماهيري ومنها الانفتاح على استخدام تكنولوجيا الاتصال مثل الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها، تدني درجات المشاركة السياسية، الشعور بالإقصاء والتهميش، بروز ظاهرة الفساد واستغلال الوظيفة العامة،يضاف إلى ذلك الأوضاع الاقتصادية كتدني المستوى المعيشي، الغلاء، التضخم وانتشار الفقر والبطالة.

كان النظام السياسي الأردني الأكثر استجابة وتفاعلاً مع تطور الحراكات الاحتجاجية العربية والأردنية، ويعود ذلك إلى خطوات عملية الإصلاح السياسي التي حدثت منذ عام 2010، وقد شكلت ثورات الربيع العربي أحد التفاعلات الإقليمية التي أثرت وستؤثر بشكل مباشر على واقع ومستقبل شعوب ودول المنطقة بما حملته من مطالب بالتغيير واعتبار أن الحرية الديمقراطية والتعددية هي أساس العلاقة بين الدولة والمواطن، وقد أثرت هذه الثورات على مختلف شعوب

المنطقة العربية ومنها المجتمع الأردني الذي كان مبادراً للمطالبة بالإصلاح السياسي والديمقراطية، وقد تأثر هذا المجتمع بتطوير المطالب الإصلاحية وتسريعها والاستجابة المباشرة لحركة التغيير في الوطن العربي. وإلى البيئة الدولية الداعمة لعملية الإصلاح والتي أصبحت تدفع دول المنطقة نحو الانفتاح وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.

كان للربيع العربي التأثير الأكبر على المملكة الأردنية الهاشمية بشكل سلبي وايجابي، حيث يتمثل التأثير الايجابي بالإصلاحات السياسية طوال أربع سنوات، وبشكل سلبي بالأضرار التي حصلت نتيجة الأوضاع المتأزمة في المنطقة العربية، والمتمثلة بنزوح السوريين وضغطهم على الموارد، والإرهاب الذي بات يشكل خطراً كبيراً على أمن واستقرار الأردن. ولا يمكن تحقيق الإصلاح السياسي عن طريق استخدام العنف وتجاهل حاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة، فالإصلاح السياسي يحتاج إلى نظرة مستقبلية عميقة متماشية مع متطلبات الشعب والمتغيرات التي ترافق كل مرحلة , كما يرتبط المفهوم بمدى تحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع، والعمل على إصلاح المؤسسات السياسية، حيث أن الإصلاح السياسي مهم لأي نظام سياسي يريد الاستمرار والبقاء، لعلاقته المباشرة مع التكيف السياسي واستيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية، وأن جميع التحديات والمخاطر لا يمكن مواجهتها إلا بإصلاح سياسي عميق وشامل لكل نواحي الحياة، وبناء مجتمع ديمقراطي وإحداث تنمية مستدامة، لذلك فإن الخطوة الأولى والإستراتيجية المتبعة في مشروع مواجهة تحديات المرحلة المقبلة ومخاطرها المتعددة هي الشروع بعمليات إصلاح فعالة وبناء الأمن والاستقرار على أسس ومبادئ حقيقية تزيد القدرة على مواجهة ما سيحدث في المستقبل[1].

---

(1)العبادي, ممدوح (2014),التحديات التي تواجه الأردن خطيرة, وكالة كل العرب الاخبارية, 2014/10/22

إن الإصلاح السياسي في الأردن دون إصلاح اقتصادي قد يؤدي إلى الفشل، وذلك لأن معظم مطالب الشعب كانت تشير إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية، فقد نتج عن تجاوب الأردن مع الربيع العربي رسم خارطة للإصلاح السياسي بدأت بتشكيل لجنة الحوار الوطني التي ساهمت في تهدئة الشارع الأردني و بعدها التعديلات الدستورية التي اعتبرت نقلة نوعية وشاملة, وبعدها تعديل قوانين الحريات, وتأسيس نقابة المعلمين, وإحالة عدد كبير من قضايا الفساد إلى القضاء, وإن عملية الإصلاح السياسي في هذه المرحلة يجب أن تكون متدرجة ومدروسة و أن الإصلاح هو الوسيلة السلمية للوصول إلى الأهداف المنشودة.

شهد الأردن خلال فترة الاحتجاجات الشعبية 9000 مظاهرة , كانت جميعها سلمية , مما يعكس ذلك طبيعة الشعب الأردني ووعيه وقدرة الحكومة على التعامل مع مثل هذه التظاهرات .ولا يمكن إغفال دور وعي الشعب الأردني في مواجهة التحديات التي ظهرت نتيجة الربيع العربي و يجب احتواء الشعب من خلال عمليات الإصلاح , وليس باستخدام التعسف والبطش فكلما كانت الحكومة ظالمة كانت الشعوب أكثر عنفاً .ونتج عن أحداث الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة تحديات تواجه المملكة ,وفي دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية لعام 2015 في الجامعة الأردنية تبين أن النمو السكاني والضغط على الموارد من اكبر التحديات في الأردن، حيث انه مع ازدياد عدد السكان يتزايد الطلب عليها مما شكل عبء على الدولة .ولتخطي هذه التحديات يجب وضع عملية تجديد شاملة تتيح المواجهة للتحديات, وتمنح الأردنيين المزيد من الحرية و العدالة الاجتماعية في ظل مشروع وطني تنموي و دولة قوية فعالة ووعي شعب.

يمكن إيجاز مستقبل عملية الإصلاح السياسي في الأردن بثلاث سيناريوهات محتملة أولها: التفاقم والتوافق على قواسم لمسيرة الإصلاح , ثانيهما :اكتفاء النظام بما قدم من إصلاحات دستورية وقانونية ,وثالثهما :اتجاه النظام أو قوى متطرفة فيه إلى الصدام السياسي والشعبي مع المعارضين والحركات وهو سيناريو من شأنه أن يؤثر سلباً على مستقبل البلاد واستقرارها ونهضتها ونمائها [1]. حيث يتوقف مستقبل العملية الإصلاحية في الأردن على مدى التزام الحكومة بعمل إصلاحات دائمة ,فلا بد من إصلاح حقيقي ودائم ومستمر فهو الذي سيحقق استقرار البلاد وسيعزز الرضا لدى المواطنين , وسيخدم طموحاتهم ويحقق أهدافهم ,وان المرحلة المقبلة هي من المراحل المهمة في تاريخ الأردن وان هذه الإصلاحات ستعزز ثقة المواطنين بحكومتهم.

---

(1) مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن في صالون مركز دراسات الشرق الأوسط, **مجلة دراسات شرق اوسطية**, سنة 16, العدد61, ص 93

الخاتمة:

يواجه الأردن كدولة عربية من دول الشرق الأوسط الذي أصبح منطقةً ملتهبة ويمتاز بحالةً من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والعسكري العديد من التحديات التي أنعكست تأثيراتها على عملية الاصلاح السياسي لوقوعة من الناحية الجغرافية بمحاذاة العراق من حدوده الشرقية ومع سوريا من حدوده الشمالية وفلسطين غرباً ونتيجةً لما يحدث بهذه الدول من نزاعات عسكرية وطائفية وثورية جعلت الاردن يندفع وبقوة نحو التركيز على الامن الوطني واللعب بحيز المرونة بإستراتيجيته السياسية والاقتصادية والأمنية وزيادة الانفاق الدفاعي لمواجهة هذه المتغيرات بالبيئة الاقليمية.

فقد فرضت معطيات البيئة الخارجية على الاردن العديد من التحديات الخارجية على أثر احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام(2003) والقضية الابرز منذُ عام (1948م) الصراع العربي الاسرائيلي مرورا بإحداث جسيمة تمثلت بالانتهاكات المستمرة والقتل والسجن والاغتيالات للشخصية الفلسطينية والمسجد الاقصى ومحاولات تقسيمه زمنيا ومكانياً بين العرب واليهود خلال العام الحالي(2015) واقتحام قطاع غزة لعدة مرات وآخرها عام (2014) وكذلك تداعيات الازمة السورية وما حملته من نزوح للسوريين بأعداد كبيرة باتجاه الاردن على أثر ثورات الربيع العربي ونشوء البيئات الحاضنه للإرهاب والتطرف الديني والطائفي بالعراق وسوريا وسيطرة إيران عليها بتعزيز الطائفية وأباحت حقوق الاقليات وردع الدول المحيطة بها من دول الخليج العربي ودول الاقليم بتوقيع الاتفاق النووي مع الدول (5+1) ،وكذلك عدم الاستقرار في النظام العالي والعولمة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ،هذه العوامل ساهمت في زيادة الضغط على الاردن لمواجهة هذه التحديات فهماً وإدراكاً لها ولطبيعة مخاطرها وتحديد الوسائل والإمكانيات الكفيلة بمعالجتها أو الحد من تأثيراتها ومنعها من التحول الى تهديدات.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

أ. أسهمت العديد من العوامل في تزايد مطالب الإصلاح في الأردن، ويظهر ذلك من خلال تأثر المجتمع الأردني بالأحداث التي قامت بها عدد من شعوب المنطقة العربية التي واجهت الأنظمة السياسية نتيجة شعورها بسيطرة الحكومة على مقومات الأفراد والمؤسسات، إضافة إلى توفر مساحة واضحة من خطوات الإصلاح التي تزامنت مع توفر النضج السياسي لدى شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني عززتها توفر وسائل التنشئة السياسية.

ب. نشط الملك عبد الله الثاني بتوجيه الحكومة بعدة إصلاحات سياسية في مجال الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان مع بداية الحراك الشعبي الأردني مما نتج عنه إجراء تعديلات دستورية مهمة وإنشاء محكمة دستورية ولجنة مستقلة للانتخابات، وهذا بدوره يعزز النظام السياسي الذي سيعزز حكومات برلمانية منبثقة عن أحزاب وطنية ويقود بالتالي إلى استقرار سياسي في الأردن.

ج. شكَّل مطلب الشعب الأردني باتخاذ إجراءات إصلاحية في البُنية السياسية للنظام والقانون والدستور لبنة مهمة من لبنات المطالب الشعبية والسياسية، غير أن حالة الرضى من عدمها تعد مسألة نسبية في الأردن اليوم، وذلك بسبب استمرار حالة الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح، وتوفر رؤية عدم التوافق بين منطلقات وتوجهات المطلب الشعبي وبين ما تتناوله الحكومات بجدية. وهذا يثبت وجود علاقة بين مستوى الإصلاحات الدستورية والسياسية وبين ردود الفعل الداخلية على هذه الإصلاحات.

د. تخلف آليات وأفكار وثقافة جديدة تنعكس على العلاقات الاجتماعية فيتأثر المجتمع الأردني كغيره من مجتمعات الدول خاصة النامية منها بطبيعة الظروف والتطورات العامة التي تظهر نتيجة السياسات الحكومية والإجراءات المتبعة، وبخاصة عندما تكون التطورات متصارعة وذات علاقة بالجانب الاقتصادي، مما يؤثر على مستويات معيشة المواطنين التي ينجم عنها تأثير مباشر على السلوكيات والحوارات التي يتخذها الأفراد في حياتهم .

هـ. شهدت المملكة الأردنية حالة غير معهودة من المسيرات الواسعة التي تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي والتي تمثل فئات فكرية متعددة ومختلفة في المطالب، وتستدعي حالة نهج جديد تحدد العلاقة بين السلطة والفرد مبنية على الشراكة الحقيقية، وتأتي هذه التوجهات في ظل ظروف إقليمية استطاعت بها جماهير الدول العربية أن تفرض ذاتها أمام هيبة النظام السياسي الذي ظهر وأوجد ذاته منذ سنوات طويلة.

و. تستند مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن إلى مجموعة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية والتي أثرت وتؤثر بشكل رئيسي على مختلف جوانب عملية الإصلاح السياسي وقد جاءت أحداث الربيع العربي لتؤكد ذلك إذ تمثل ذلك في سلسلة من الخطوات الإصلاحية التي شهدتها المملكة بعد عام 2011 من خلال التعديلات الدستورية التي صدرت في عام 2011 والتي بموجبها تم تعديل قانون الانتخاب وإنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب وإنشاء المحكمة الدستورية وغيرها من القوانين والأنظمة التي تنظم العملية السياسية في الأردن.

ز. شهدت المنطقة غضب شعبي يدفع باتجاهات الإصلاح، حيث اختارت شعوب المنطقة عدة أشكال من هذا الحراك وكان أبرزها إسقاط النظام في مصر تونس والدعوة إلى إسقاط أنظمة أخرى.

ح. تأثرت دول الإقليم بالثقافة المتنامية باتجاه إرجاع السلطة إلى الشعب، وقد شكلت الحراكات السياسية رافعة مهمة من روافع الحراك الإصلاحي في المملكة.

ط. تنظر القوى السياسية الأردنية باهتمام إلى موقع المملكة في عمليات التغيير والإصلاح السياسي حتى تحافظ على قوتها الإقليمية، ولتتماهى مع إرادات شعوب المنطقة ولتتكامل معها في بناء نظام عربي متقدم ومختلف.

ي. لعب الصراع العربي–الإسرائيلي دورا مهما في تشكيل الرأي العام السياسي في المملكة، وهو يتجه نحو الإصلاح والمشاركة في القرار فيما يتعلق بمستقبل العلاقة مع إسرائيل والقضية الفلسطينية. ولذلك يمثل موقف الأردن وسياساته مادة مساعدة على تشجيع الحراك باتجاه الإصلاح السياسي.

ك. ينظر الشعب الأردني بقلق كبير لمجريات الأحداث في عدد من دول الإقليم حيث اللجوء إلى العنف المفرط من قبل الأمن يدفع الثورات السلمية إلى مواجهات دموية معه، ويعتقدون أن الأردن ليس مؤهلاً من حيث المبدأ لذلك، ولكنهم يريدون سرعة الإصلاح حتى يؤول أي احتمال من هذا النوع إلى الصفر.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

1- إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية لإعادة التوازن والفصل بين السلطات الثلاث وتوسيع قاعة المشاركة الشعبية من خلال وضع التشريعات اللازمة الخاصة بتعزيز الحياة الحزبية وإعداد قانون انتخابي أكثر تمثيلاً يحظى بدعم أغلبية القوى السياسية والحزبية والحراكات الشعبية، تمهيداً للوصول إلى حكومات برلمانية حقيقية.

2- العمل على تعزيز ثقة المجتمع الأردني بالسلطة السياسية ممثلة بالحكومة والمؤسسات العامة من خلال التوازن بين السلطات والتزام الحكومة بالمصالح الوطنية العليا.

3- العمل على تبني برنامج وطني شامل للإصلاح محدد الرؤى والأهداف والاستراتيجيات وإجراء حوار وطني شامل لكافة قوى المجتمع للوصول إلى تحديد أولويات الإصلاح وآليات تنفيذها بشكل يحقق المصلحة الوطنية.

4- المحافظة على مبدأ الشفافية عند المباشرة بالفعاليات الحكومية والقطاعات الأخرى المهمة في المجتمع، من خلال الانفتاح على الجمهور، فيما يتعلق بأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها الدولة، وذلك من خلال الممارسات الديمقراطية ومنها الانتخابات البرلمانية النزيهة، التي تعد واحدة من أكثر طرق تشكيل البنى السياسية في العالم المتقدم، وهي بحد ذاتها من أهم الممارسات الديمقراطية.

5- تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تعزيز مبادئ المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص التي تقتضي تمكين المواطنين جميعاً من امتلاك الشروط الاقتصادية والاجتماعية والعلمية اللازمة للقدرة على الدخول في حقل التنافسية في المجال الاقتصادي والإداري.

6- على جميع أجهزة الدولة وخاصة الأجهزة الأمنية الاستمرار بالتعامل بكل جدية وحضارية مع الحراك الشعبي الأردني المنضبط وتبني إستراتيجية الاحتواء والاستيعاب، وعدم الانجرار وراء بعض الاستفزازات الهادفة إلى خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في الشارع الأردني.

7- المحافظة على استقلال الجهاز القضائي من تدخلات السلطة التنفيذية حتى يضطلع بدوره في إحقاق الحق وتحقيق العدالة والمساواة.

8- العمل على تطوير قانون الانتخاب الحالي حتى يكون أكثر قبولاً من مختلف الأطياف السياسية.

المصادر والمراجع:

المصادر:

القرآن الكريم.

المراجع العربية:

الكتب:

- ابراهيم، سعد الدين (2000). **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي،** القاهرة: دار قباء للطابعة والنشر والتوزيع.
- أحمد، يوسف أحمد، وحمزة، ممدوح (2002). **صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية،** القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.
- البطاينة، رافع شفيق (2009)، **الإصلاح السياسي في الأردن: رؤية للتنمية السياسية،** الطبعة الأولى، عمان: دار أمواج للطباعة والنشر.
- حميد، شادي، (2011)، **ما مدى استقرار الأردن،** قطر: مركز بروكنجز الدوحة.
- خاتمي، محمد، (2004) **التنمية السياسية التنمية الاقتصادية والأمن،** ط2، دمشق: دار الفكر.

- الخصاونة، محمد ،النعيمات، عبد السلام والروضان، عبيد (1988). **الفقر والبطالة في الأردن،** عمان: الجمعية العلمية الملكية.

- دالتون، رسل جيه، (1996) **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، دار البشير، عمان.

- الدعجة، هايل ودعان (2005). **التحول الديمقراطي في الأردن (1989-1997)**، عمان: مطابع وزارة الاوقاف.

- دويدار، أحمد، (1958)، **التخطيط الاقتصادي**، مكتبة الأنجلو المصرية.

- رشيد، حيدر (1992). **دراسات في الاقتصادي والقضايا العمالية**، عمان: (د.ن).

- الزيود، اسماعيل محمد (2010). **دور المشروعات الإنمائية الصغيرة-في التنمية الريفية**, عمان: دار جليس الزمان.

- سيمونز، جيف (2004). **عراق المستقبل**, لبنان: دار الساقي.

- شقير، يحيى (2006). **وضع الإعلام في الأردن،** عمان: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.

- الشقيرات، حسين (2012). **الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن**، اللجنة الوطنية، دار الأقحوان للدراسات والأبحاث.

- طبيشات، واصف (2005). **دور الإعلام في الإصلاح السياسي**.عمان: مركز الأردن للدراسات.

- الطويل، رواء زكي (2009). **مبادرات التغيير والإصلاح في الأمن الدولي والمصالح السياسية والاستراتيجية**، بغداد: جامعة الموصل.

- الطويل، رواء زكي، (2009)، **مبادرات التغيير والإصلاح في الأمن الدولي والمصالح السياسية والاستراتيجية**، بغداد: جامعة الموصل.

- عبد العظيم، حمدي، (2007)، (أعمال ندوة الإصلاح السياسي في الوطن العربي)، **مركز القدس للدراسات**، عمان.

- عميرة، محمد (1992) **البطالة في الأردن: ابعاد وتوقعات 1991**، عمان: الجمعية العلمية الملكية.

- العناني، جواد وآخرون، (2006)، **متطلبات الإصلاح في العالم العربي**، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.

- عوض، ابراهيم، (1990)، **الازمة الاقتصادية والاحتجاج والتطور الديمقراطي: دراسة مقارنة للجزائر والأردن**، القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية.

- كناكرية، وليد (2012). أهمية إنشاء محكمة دستورية في الأردن، **أوراق عمل مؤتمر الدستور الأردني في ستين عاماً**، عمان: الجامعة الأردنية.

- الكيلاني، عبدالوهاب (1994). **الموسوعة السياسية، الجزء الأول**. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الرابعة.

- محاسنه، حسن (2012). التعديلات الدستورية 2011 واثرها في تنمية الحياة السياسية الأردنية، عمان: المؤلف.

- محافظة، على (1989) **تاريخ الارهن المعاصر: عهدة الإمارة1921-1946**، عمان: مركز الكتب الأردني.

- محافظة، علي (1989). **تاريخ الأردن المعاصر: عهدة الإمارة1921-1946**، عمان، مركز الكتب الأردني.

- محافظة، علي (2000). **الديمقراطية المقيدة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- محافظة، محمد عبد الكريم (2010). **التربية الوطنية**. ط2، عمان: المكتبة الوطنية.

- محافظة، محمد عبد الكريم (2010). **التربية الوطنية**، ط2، عمان: المكتبة الوطنية.

- محفوظ، محمد (2004). **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية**. بيروت: المركز الثقافي العربي.

- المشاقبة، أمين (2012). **النظام السياسي الأردني**. الطبعة الثانية، عمان، مطابع الدستور التجارية،.

- المشاقبة، امين (2012). **النظام السياسي الأردني**، عمان: مطابع الدستور التجارية .

- مشاقبة، أمين، (2010). **التربية الوطنية والنظام السياسي**. ط8، عمان: دار الحامد للنشر.

- ناصر، ابراهيم، (2003)، **المواطنة**،عمان: مكتبة الرائد العلمية.

- النمري، جميل، (1994)، **النظام السياسي الأردني والعوامل المحلية**، في: حسين أبو رمان، محرر، المسار الديمقراطي الأردني"..إلى أين؟!، عماد: دار السندباد.

- هدسون، مايكل (2004). **سياسات السلام الأمريكي في العراق والشوق الأوسط**، في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- هنتنغتون، صاموئيل (1999). **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**. ترجمة: سمية فلو، بيروت: دار الساقي.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- بن حمادي، عبدالقادر (2009). **أفاق الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر**، الجزائر: أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والاداري.

- بوضياف، محمد (2008). **مستقبل النظام السياسي الجزائري**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والاداري.

- الحسامي، أحمدعقلة (2010). **الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط عمان.

- الحميدي، جليل اسماعيل مصطفى (1997). **التعددية السياسية في الأردن**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

- حياصات، أيهم (2012). **دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن 1989- 2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- الخلايلة، هشام، (2012)، **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- طعيبة، أحمد (2007). **دور لمؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزئر ، كلية العلوم السياسية والاعالام، قسم العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والادري.

الدوريات والمجلات والدوريات:

- إبراهيم، حسنين توفيق (2005). **الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي**، مجلة دراسات استراتيجية، عدد (157).

- أبو رمان، حسين (1989). قراءة أولية في انتخابات الأردن النيابية لعام 1989، **مجلة الأردن الجديد**، العددان 15/ 16/ عمان .

- أبو رمان، محمد، ملف الإصلاح الأردني، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد (55).

- أبوملحم، حسن (2005). مستقبل النظام العربي والإصلاح المزوج، **مجلة شؤون عربية**، عدد 122.

- حلقات نقاش (2011). الإصلاح السياسي في الأردن بين المطالب الشعبية والإرادة السياسية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد (56).

- حوراني، هاني (1986). ازمة الأردن الاقتصادية، جذورها، مظاهرها وسبل الخروج منها، **مجلة الأردن الجديد**، العددان 1986/9/8.

- الحوراني، هاني (1989). أزمة الأردن الاقتصادية، جذورها، مظاهرها وسبل الخروج منها، **مجلة الأردن الجديد**، العددان9/8.

- خالد، تيسير (1990)، أضواء على سياسة التخطيط التنومي في الأردن وعوامل الأزمة الراهنة، **مجلة الأردن الجديد**، العددان 18/17.

- السويد، ياسين (1994). النظام الشرق أوسطي وخطره على الوجود القومي العربي: رؤية مستقبلية، **مجلة الوحدة**، العدد 106، الرباط، إبريل.

- الشايجي، عبد الله خليفة (2009). **إشكالية إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش في ديمقراطية "الشرق الأوسط الكبير"**، المبادرات–المعوقات–المستقبل، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (103)،خريف 2009،السنة 26.

- عبد الصادق، علي (2006). الناتو والشرق الأوسط الكبير، **مجلة السياسية الدولية**، عدد 163.

- عبد المنعم، فارس (2012). الأردن تعديلات دستورية مهمة، **مجلة الديمقراطية**، العدد 45، يناير 2012.

- مخامرة، محسن (1995). **أثار التسوية في الأردن**، مجلة أبعاد، العدد 4، بيروت.

- مساع، عبدالله (1997). مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، عمان،ع 127.

- مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن في صالون مركز دراسات الشرق الأوسط, **مجلة دراسات شرق اوسطية**, سنة 16, العدد61.

- المشاقبة، أمين والعيسى، شملان (محررون)، (2004)، **أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة عن الإصلاحات السياسية في العالم العربي**، الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت.

- المصالحة، محمد (2006). دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في الأردن. **المجلة الثقافية**، العدد (66)، كانون الثاني.

- المقداد، محمد أحمد (2006). **أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)**، المنارة، المجلد (13)،العدد 7.

- نصراوين، ليث (2013)، اثر التعديلات الدستورية لعام 2011 على السلطات العامه في الأردن، **دراسات**، علوم الشريعة والقانون، 40 (1).

- هيومن رايتس ووتش (2014). **تقرير العالمي 2014**. الأردن, نيويورك, منظمة هيومن رايس ووتش, مجلد الحريات.

المواقع الإلكترونية:

- أبو سكين، حنان (2012). الحراك السياسي في الأردن.. إلي أين؟،2012/11/8، نقلاً عن: http://democracy.ahram.org.eg.

- أجواء مشحونة في الأردن بعد المصادقة على قانون الانتخابات، (2012)، نقلا عن:**www.wayyacom.com**.

- أوراق نقاشية للملك عبدالله الثاني بن الحسين، نقلا عن الرابط: http://kingabdullah.jo/index

- البنك المركزي الأردني، (2012)، **خلاصة الوضع الاقتصادي الأردني في عام2011**.

- البيان، العدد 201 ، أيلول 2004 ، http://www-albayan-magezine.com

- تشكيل لجنة ملكية لتعزيز منظومة النزاهة برئاسة النسور، 2012/12/08، نقلاً عن: http://www.alghad.com.

- تقرير شهر أيار عن تحسين الوضع الاقتصادي, 2006, نقلا عن الرابط التالي: tatawor.org

- الجبهة الوطنية للإصلاح: (2012) المؤشرات تدل إلى دخول الأردن في حقبة الرِدَّة عن الإصلاح ومعاقبة قياداته الحراكية الشابة، 2012/9/24، نقلاًعن: http://www.allofjo.net
- جريدة الرأي الأردنية، 24/ ابريل 2012 http://alrai.com
- جريدة الرأي الأردنية، 25/مارس 2012 http://alrai.com
- جريدة الرأي الأردنية، 2011/8/5 http://alrai.com/article/69982.html.
- جريدة الرأي، استبيان : 56% من المشاركين في الأردن يتوقعون زيادة راتب في 2015، نقلا عن الموقع http://www.alrai.com/article/713819.html
- جريدة العرب اليوم، (2015)، المديونية ترتفع 9.1مليار دينار خلال 4سنوات، نقلا عن http://alarabalyawm
- الجوهري، رائد (2014). **البطالة في الأردن**، وكالة جراسيا الأردنية.
- حماد، مبارك (2012). **العرب بين الربيع ونظرية المؤامرة**، نقلاً عن: http://islahnews.net.
- حماد، مبارك (2012)، العرب. بين الربيع ونظرية المؤامرة، نقلاً عن: http://islahnews.net.
- دور العشيرة السياسي في الأردن، (2012)، **مركز الدراسات الاستراتيجية**، الجامعة الأردنية، نقلاً عن: www.jcss.org/SubDefaultar.aspx

- الذوادي، محمود (2011). سيادة اللغة العربية أين هي في مسار الثورة التونسية؟ نقلاًعن موقع الجزيرة نت: www.aljazeera.net.

- رسالة الملك عبدالله الثاني لعون الخصاونة بقبول أستقالة الحكومة. http://www.kingabdullah.jo

- رسالة جلالة الملك عبد الله الثاني إلى رئيس الوزراء عبد الله النسور، 8 كانون الأول 2012.

- رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى أحمد اللوزي يعهد إليه فيها برئاسة لجنة ملكية مكلفة بمراجعة نصوص الدستور 26نيسان/ابريل 2011 , موقع جلالة الملك عبدالله الثاني .

- الرواشدة، حسين (2012). الهيئة المستقلة، **دفاعا عن** «**أمل**» **بانتخابات نظيفة**، 1 أيلول 2012، نقلاً عن: http://www.rawafednews.com.

- الرواشدة، علاء زهير، (2010)، وجهة نظر في دور العشيرة بالمجتمع، نقلاً عن: www.jor1jo.com

- شباب 24 آذار، الموسوعة الحرة، (2012)، نقلاً عن: http://ar.wikipedia.org/.

- الصرايرة، رانيا (2012). دراسة قانونية تؤكد أهمية مأسسة صياغة التشريع وإصلاحه، نقلاً عن: http://new.alghad.com.

- صفحة مبادرة (2012). "حركة دستور 1952" على الفيس بوك www.hs.facebook. .

- العبادي, ممدوح (2014),التحديات التي تواجه الأردن خطيرة, وكالة كل العرب الاخبارية, 2014/10/22

- عبد الجليل، آرام (2005). حول الإصلاح الدستوري في المغرب الكبير– قراءة في تجربة مجهضة, نقلا عن الحوار المتمدن : **http://m.ahewar.org/s.asp?aid**

- عبود، مصطفى (2010). أميمة، مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب العربي الليبرالي الجديد، منتديات السعودية تحت المجهر، على الرابط التالي: **htt//www.sadiinfocus.com**

- غبون، هديل (2011). مخاوف اردنية من فشل عمل لجنة الحوار الوطني، 2011/3/16، ww.sahfi.jo

- غرايبة، رحيل، (2011) الحراك الشعبي الأردني وآفاق التغيير والإصلاح، 2011/8/24، نقلاً عن: http://studies.aljazeera.net.

- فقيه، أشرف إحسان (2005). "**الإنترنت سُلطة خامسة!**"، **التدريب والتقنية**، العدد 77، حزيران/ يونيو 2005. على الموقع: www.eddarb.com/modules

- كتاب التكليف السامي لعون الخصاونة http://www.kingabdullah.jo

- لجنة التنسيق العليا للمعارضة الأردنية، (2012)، الموسوعة الحرة، نقلاً عن: http://ar .wikipedia .

- اللواما، عبد الله (2012). حصاد الحراك الشعبي الأردني 2011، نقلاً عن: http://allawamaabdullah /.

- اللواما، عبدالله (2013). حصاد الحراك الشعبي الأردني 2011 و 2012، نقلاً عن: http://jordanzad.com.

- مديرية الأمن العام، إدارة العمليات، 2012، نقلاً عن:http://www.psd.gov.jo / .

- مركز إحقاق للدراسات والاستشارات,دراسة, قانون الانتخاب غير دستوري والأنتخاب على أساسه باطل, 2016, نقلا عن الرابط, **http://www.alkawnnews.com/**

- المشاقبة، أمين (2012). إشكاليات وتحديات الحالة الأردنية رؤى وحلول، 2012/9/18، نقلاً عن: http://www.addustour.com.

- المصري، سلوى ضامن (2002). **تشخيص الفقر في الأردن**, نقلا عن الرابط التالي: http://worladbank.org

- موقع اتحاد المدونين العرب: www.arabictadwin.com

- موقع الإصلاح نت، 2012/6/13، http://islahnews.net/?p=86776

- الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين (2012). مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجددة"

- موقع رئاسة الوزراء، (2013). أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة" الورقة النقاشية الثالثة للملك عبد الله الثاني بن الحسين، نقلا عن http://www.pm.gov.jo/content/1477261337

- وزارة التنمية الاجتماعية، 2013, نقلا عن الرابط, http://www.mosd.gov.jo/

- وزارة المالية الأردنية، 26/7/ 2012، http://www.mof.gov.jo/

- وطنا نيوز (2015).الانتخابات النيابيه المرأة تنافس على 130 مقعداً، نقلا عن الرابط:watananews. com

- وكالة جراسا الاخبارية (2014). معدل البطالة في الأردن12%، نقلا عن الرابط: www.gerasanews

- الوكيل الاخباري (2013). 6.7 بالمئة نسبة الامية في الأردن، نقلا عن www.alwakeelnews

التشريعات (دستور وقوانين):

- تعديلات الدستور لعام 2011.

- الدستور الأردني2011م.

- قانون أصول المحكمات الجرمية

- قانون الاجتماعات العامة رقم (7 لسنة 2004)

- قانون الاحزاب الأردني , لسنة 2015

- **قانون الاحزاب السياسية** 32 لعام 1992.

- قانون الاحزاب السياسية رقم 39 لسنة 2015

- قانون الانتخاب الأردني لعام 2007م.

- **القانون الانتخابي المؤقت** 24 لعام 1960.

- **القانون الانتخابي المؤقت** 32 لعام 1958.

- قانون الجرائم الإلكترونية

- قانون المحكمة الدستورية لعام 2012.

- القانون رقم (17) لسنة 1978 الصادر في 1978/4/16.

- قانون رقم (34) الصادر عام 2001م.

- مشروع قانون الانتخاب لسنة 2016

التقارير والأبحاث المنشورة:

- أبو رمان، محمد، (2011)، **الإصلاح السياسي في الأردن**، ورقة عمل المائدة المستديرة للإصلاح السياسي في الأردن، مركز هوية للتنمية البشرية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش أيبرت–مكتب الأردن.

- إلياس، فسايسة وجهيدة، ركاش (2013). الإصلاحات في الجزائر الواقع والأفاق، **الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر: الواقع والأفاق**، الجزائر: تبسة: يومي22–23 ابريل2013.

- البنك الدولي (1990). تقرير عن التنمية في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن.

- تقرير الأمم المتحدة، **مجلة المستقبل العراقي**، عدد 289.

- تقرير رصد تسجيل المرشحين للانتخابات النيابية للعام 2007م.

- تقرير لجنة التعديلات الدستورية، 2011.

- تقرير لجنة الحوار الوطني، 2011.

- جلسة العصف الذهني (2013). **العلاقة بين البرلمان والحكومة: آفاق إصلاح النظام البرلماني**، مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية.

- الحموري، محمد (2012). **ورقة عمل حول التعديلات الدستورية في الأردن**، الجامعة الأردنية، عمان، أوراق عمل مؤتمر الدستور الأردني في ستين عاماً.

- الخطيب، جمال وآخرون، (2007) حالة الحريات الإعلامية في الأردن 2006، **مركز حماية وحرية الصحفيين**.

- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2014

- دائرة الاحصاءات العامة، 2012.

- الرزاز، مؤنس (د.ت). العوامل الإقليمية والذاتية وأثرها على المسار الديمقراطي الأردني"، في: حسين أبو رمان، محرر، المسار الديمقراطي الأردني...إلى أين؟.

- الزلاقي، إيهاب (2006). **معد**، "**خصم عنيد: الإنترنت والحكومات العربية**"، تحرير سالي سامي؛ ترجمة داليا زيادة؛ تقديم ومراجعة جمال عيد، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، القاهرة، كانون الأول / ديسمبر.

- شقورة، هبة (2013). الإصلاح السياسي مقاربة نظرية تأسيسية للمفهوم، **الملتقى الوطني الاول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر**. الواقع والافاق، الجزائر، تبية، 22–23 ابريل.

- العجلوني، محمد محمود (2010). الاسباب الاجتماعية لظاهرة الفقر والطرق الاقتصادية لمعالجتها، **ورقة عمل مقدمة الى اليوم العلمي لجامعة الاميرة سمية،** المنعقد يوم2010/5/10،عمان.

- العضايلة ,امين (2011)، تعديلات دستور 1952 واثرها على تنظيم السلطات في الأردن، **بحث منشور في جامعة مؤتة**.

- العضايلة، أمين، (2009) تعديلات دستور 1952 وأثرها على تنظيم السلطات في الأردن، **بحث منشور على الموقع الالكتروني** (الدليل الالكتروني للقانون العربي).

- عمير، سعاد (2013)، محددات الإصلاح السياسي، **الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر، الواقع والافاق**، الجزائر: تبسه يومي 22-23 افريل2013.

- فريحات، عبد الغفار محمد، (2012)، الدستور الأردني والحقوق الشخصية، **ورقة عمل قدمت لمؤتمر الدستور الأردني في ستين عاماً**، الجامعة الأردنية، 17-6/18.

- الكيلاني، موسى (1995). **الأداء الديمقراطي للحكومات الأردنية (1989-1993)** في : حسين أبو رمان، محرر المسار الديمقراطي الأردني..إلى أين؟" .

- مخادمة، ذياب (1996). **المسار الديمقراطي الأردني، العوامل والظروف الدولي**، في: حسين ابو رمان (محرر) المسار الديمقراطي الارني..إلى أين؟، عمان: مركز الأردن الجديد، 1996.

- المشاقبة، أمين (2005). **الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية**. في شملان عيسى وأمين مشاقبة محرران، الإصلاحات السياسية في العالم العربي، جامعة الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية.

- المقداد، محمد (2011). "الثقافة السياسية المجتمعية ومستلزمات الإصلاح في الوطن العربي" **مركز الرأي للدراسات**، عمان، الأردن.

- النسور، فتحي، وآخرون (2012). **المرأة والرجل في الأردن "صورة إحصائية**، المركز الدانمركي للبحوث ودراسات المرأة.

- وزارة العمل، 2006

- وزارة العمل، التقرير السنوي 2006.

الخطابات الملكية والمقابلات الملكية:

- خطاب الملك الحسين أمام أعضاء اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني، 10نيسان/ إبريل، 1990.

- خطاب الملك الحسين بمناسبة استئناف الحياة البرلمانية، 7تشرين الأول/ أكتوبر، 1989.

- مقابلة الملك مع وكالة الأنباء الأمريكية (أسوشيتيد برس).

- مقابلة الملك مع وكالة الأنباء الأمريكية (الأسوشيتد برس)، (2013)، وتم نشرها في صحيفة العرب اليوم، 3/21.

الصحف اليومية:

- الحمد، جواد (2011) مركز دراسات الشرق الأوسط، صحيفة الغد اليومية.

- حنا، إلياس (2004). هكذا تريد الولايات المتحدة للشرق الأوسط الكبير، **صحيفة النهار اللبنانية.**

- السيد النجار، أحمد (2004). الأهداف الاقتصادية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، صحيفة الأهرام،.

- صحيفة الاتحاد (2006). الإمارات العربية المتحدة بينا لعداء للخارج ورفض التدخلات الأجنبية وجهات نظر.

- عبد المجيد، سعود (2013). **القوة العاملة في الأردن من السكان في سن العمل 34%**، جريدة الرأي 2013.

- عبد الهادي، نيفين (2014). الملك يتسلم التعديلات المقترحة على الدستور، جريدة الدستور، 2014/8/14

- محافظة، علي (2013). **الحكومة البرلمانية في الأردن**، صحيفة العرب اليوم، 2/25.

- نصراوين، ليث (2011). سلسلة مقالات في صحيفة العرب اليوم الأردنية 18-20-8/29.

المراجع الأجنبية:

- Chomsky, Naom (1991). **Deterring Democracy**, New York, London, verso.

- Francis Fukuyama,(1993) The **End of History and the Last Man**, New York: Harper Perennial.

- Helmut Anheier, (2001) **Marlies Glasius and Mary Kaldor**, eds., Global Civil Society 2001, Oxford: oxford University Press.

- Municipal Elections In Jordan (2007). J**ordan Center For Social Research**, Amman, Jordan, 2007, p7.

- Washington Times, (2006) can we Export Democracy?, 12 March,.